

## العودة على بدء

هيئة التحرير

تعثرت للمشرق منذ صدورها في خريف ١٩٩٥، فليس من السهل إصدار صحيفة رصينة جادة في جو تحيط به الاثارة وتتحكم فيه سرعة انتشار الخبر أو ضرورة الاسراع في نشره على حساب الموضوعية والمصداقية والتحليل الهادف والسليم.

ويصر القارئون على هذه المطبوعة، رغم الصعوبات المادية وقلة الموارد، على متابعة المسيرة منطلقين من قناعات صائقة وأصرار على الإيمان بمستقبل أكثر إشراقاً للكلمة التي تسعى إلى تعميق ومأسسة مفاهيم الحرية والديمقراطية والانفتاح في الأردن والوطن العربي في زمن يشهد تغيرات هائلة ومتسارعة في كل مناحي الحياة وخصوصاً في مجال الاعلام والاتصالات. فقد أحوالت تكنولوجيا الكمبيوتر وثورة المعلومات والاتصالات الجماهيرية العالم إلى قرية صغيرة، وأصبح الانغلاق على النفس والتمسك بالماضي على حساب استشراف المستقبل والتطوير والعولمة، خطراً يهدد شعوباً وحضارات بأكملها.

ونحن إذ نعود إلى النشر مرة كل شهر - في الوقت الحاضر - لنأمل أن نقدم إلى قارئنا مادة تحليلية علمية بحثية، كما نأمل أن يثبت هذا العدد، عائدتين العزم على أن نضاعف على مستوى عال من النقة والموضوعية، نؤثر تأثيراً ايجابياً ولو كان صغيراً في إثراء مبدأ حرية الكلمة المسؤولة بشكل خاص وحرية التعبير بشكل عام.

المشرق هذه المرة لن تكون كما كانت في الماضي أو كغيرها من الصحف اليومية أو الأسبوعية، فلن يسمح الوقت أو التوجه أو الموارد بالاتفات إلى تغطية الخبر أو الاعلان اليومي أو الاجتماعي أو الترفيهي وإنما ستكون بمثابة المؤشر الذي يساعد في اكتشاف الطريق بما ينشر ويقال وينير السبيل نحو صحافة كفؤة وصائقة.

وستعمل على استقطاب الكفاءات ذات الرؤيا الصائبة وتدريب الشباب الواعد الملتزم بالمهنية والموضوعية، وسيكون من أهدافها تسليط الضوء على مؤسسات المجتمع المدني والأشارة إلى مواضيع القوة والضغط فيه، ناهلين من معين حضارتنا الذي لا يتضب ومنفتحين، من غير تصفد، على الحضارات الأخرى التي تقدمت على الدرب رغم الظروف والتجارب القاسية.

هذه مسيرة جديدة لصحيفة مشرقية.

## فلسفة الدولة

الأردنية في ظل المعطيات الراهنة

ص ٢٢

## اعلان كوبنهاجن:

الاختبار الصعب في هذه المرحلة

ص ١٨

## تقرير مجموعة العمل

الاقتصادية المشتركة للشرق الاوسط

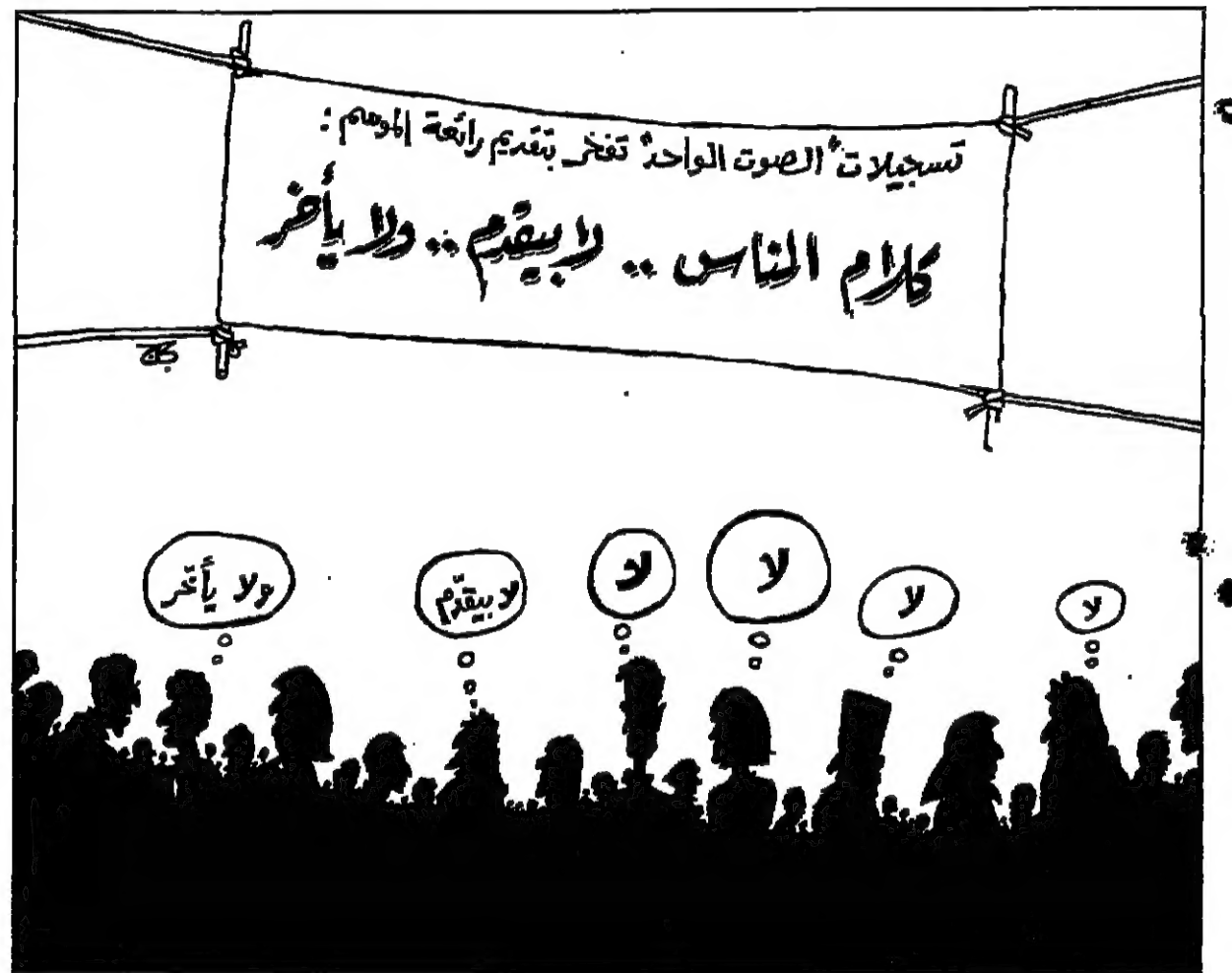
ص ١٦، ١٧

## التفسير الحكومي: هدنة أم فرملة؟

## الاعلام الاردني: التجربة في الحقبة الديمقراطية

## على منقطة خطية الصحف: من أين نلجأ؟

## فك اشتباك السلطات والاصلاحات المطلوبة



## خروج الكباريتي...

## هدنة مؤقتة أم فرملة بعد أن وصفت



من الصعب التنبؤ برحيل الحكومات  
أو مجيئها وإذا سألت السياسيين فإن  
الجواب الملك وحده يعلم ذلك

اما في المجال الداخلي فقد حقق الكباريتي نجاحات لم تكنه الشعبية من جهة ولا رضى الحرس القديم من جهة اخرى. ولعل قراره رفع الدعم عن الخبز والاعلاف اكثر قراراته جرأة ومجلية لعداء الكثيرين من المتنفذين والمستفيدين من الدعم. وشكل هذا القرار ذخيرة لم يسمون أنفسهم بالمعارضة ويتطحنون لسياسات الحكومات كافة. وبهذا الخصوص فان الكباريتي اراد ان يحبط بكل شيء وان يتدخل - على ما يبدو - في كل صغيرة وكبيرة. فبدأ يعقد الاجتماعات - خارج الرئاسة - وقام بعدد من الزيارات الى الدوائر المختلفة والحافظات والمدن ربما اكثر من اي رئيس وزراء قبله. وقد شكك بعض وزرائه من انه كان صعب الوصول اليه الى درجة ان بعضهم اتهمه بأنه يتعالى عليهم ويعاملهم معاملة فوقية وانه قليلاً ما يمكث في مكتبه ويرى من يجب ان يراهم كرئيس للوزراء.

وعندما عين الملك الكباريتي رئيساً لوزرائه في شباط عام ١٩٩٦ رحب الاميركيون بذلك واعتبروه دليلاً على ان الاردن قد خطى الخطوة الاخيرة نحو الانضمام الى المعسكر المعادي للعراق. إلا ان الملك لربما شعر في الآونة الاخيرة بخيبة أمل لعدم استجابة دول الخليج وخاصة السعودية والكويت لحاجات الاردن في الوقت الذي ابدى فيه النظام العراقي كل حسن نية تجاه الاردن بما في ذلك استمرار تزويده بالنفط وكان الكباريتي في آخر ايامه كرئيس للوزراء يتحدث عن زيارة الملك الى واشنطن باعتبارها زيارة حاسمة في شأن اعادة تكليفه كوزير الملك كان يعتزم بحث مصير العلاقات مع العراق في المرحلة المقبلة. وكان الكباريتي في هذا المجال قد بدأ يحادث المسؤولين العراقيين ويستقبلهم في بيته ويدعو الى رفع الحصار عن العراق.

## عبدالله حسنة\*

نادراً ما يخضع تغيير الحكومات في الأردن لمعايير تتعلق بديمقراطية المشاركة والتشثيل او رغبات الناخبين او ارادة مجلس النواب. فللملك - حسب الدستور - مطلق الصلاحية في تعيين رئيس الحكومة وقبول تشكيله حكومته وإقالته وإقالتهم وقبول استقالتهم. ومع انه جرى العرف على استخدام مصطلح "استقالة الحكومة" إلا ان حقيقة الامر ان الملك يوجه مباشرة او مناداة لرئيس حكومته بالاستقالة ويكلف آخر بتشكيل حكومة جديدة ويرسم له الخطوط العامة لسياسة حكومته.

ولهذا فمن الصعب التنبؤ برحيل الحكومات او مجيئها. وإذا سألت المتنفذين وزعماء النخبة السياسية فان الجواب الوحيد الذي يمكن ان تحصل عليه هو "الملك وحده يعلم ذلك".

ويقول المقربون من جلالة الملك ان تغييره للرؤساء ليس امراً مزاجياً وإنما يخضع لحسابات داخلية وخارجية وبشكل خاص اقليمية. ويستذكرون في هذا المجال استبدال احمد عبيدات بزيد الرفاعي تمهيداً للمصالحة مع سوريا عام ١٩٨٥ وقبلها استبدال السيد الرفاعي بالشريف زيد بن شاكور في اعقاب أحداث معان عام ١٩٨٩. ويلاحظ المقربون في هذا الخصوص ان رسائل التكليف غالباً ما تحمل دعوى للتجديد والتغيير ولكنها عامة لا تنص على السبب الرئيس للتغيير.

من هنا فانه ليس من السهل الحديث بأي قدر من التاكيد عن الاسباب الحقيقية لاستقالة رئيس الوزراء عبد الكريم الكباريتي او الهدف الحقيقي لتعيين عبدالسلام الجالي خلفاً له.

ومع ان الملك لا يمكن ان يكون في اربعة او خمسة امور. الا وهي موقف الكباريتي من ولي العهد - المرجعية - وموقف الحكومة من قضية الائتلاف وتركيزه على صورته الاعلامية ومعاملته لزملائه "اصدقاء طفولته" واريماء ايضاً ارهاقه بالمسؤولية إلا ان المراقبين والمقربين يقولون ان اسباب اخرى وخاصة اسباب سياسية تتعلق بالعلاقات مع دول الجوار لهذا التغيير المفاجيء والحاد. فبالاضافة الى الموقف الاردني مما يجري على الساحة الفلسطينية هناك قضايا العلاقات مع اسرائيل والعراق وسوريا ودول الخليج. هناك قضايا داخلية تتعلق بالاصلاح السياسي بما فيها تعزيز دور السلطات الثلاث وتعزيز الفصل بينهما والاصلاح الاداري والقوانين الاقتصادية والخصخصة.

وهناك ما تصفه الدوائر المقربة من الرئيس الكباريتي بالحرس القديم والصلاونات السياسية للرؤساء السابقين والمتنفذين ورجال النظام. وحتى يتكلم الملك في اسباب التغيير او يتكلم الكباريتي يظل الحرس والتحليل السياسيين هما الأدوات

الوحيدة المتاحة لاستقراء اسباب التغيير وابعاده وتوجهاته.

لقد انتهج الكباريتي - على ما يبدو - بمباركة الملك - وذلك منذ ان كان وزيراً للخارجية عام ١٩٩٥ سياسة خارجية - افصح عنها في اكثر من مناسبة - بان ما يجري على الساحة الفلسطينية وما ستمخض عنه المباحثات الفلسطينية - الاسرائيلية سيكون ذا تأثير مباشر - سواء في المدى البعيد او القصير - على الاردن حكومة وشعباً. ومع ان بعض الدوائر - وخاصة الصحف الاسبوعية - الملت الى ان هناك اختلافاً بين رؤية الملك ورؤية رئيس وزرائه لهذه القضية الا ان المواقف المختلفة التي اتخذها الملك بدءاً من توبيخه لبنيامين نتانياه في واشنطن في ايلول الماضي وانتهاء برسالة الملك العنيفة في اعقاب رفض نتانياه لرغبة الملك في اصطحاب ياسر عرفات في طائرة الملك الخاصة الى مطار غزة - كل هذه لا توحي بأن هناك فرقاً في توجه الرجلين إلا إذا أخذنا بمقولة ان الملك قد اعتاد ويرغب ان يدير العلاقات الخارجية وحده وبدون مشاركة.

أما في موضوع العلاقات العربية - الاردنية فقد انتهج الكباريتي سياسة قريبة الى حد بعيد من تفكير الملك المسموع من جهة ومنسجمة مع السياسات الاميركية في المنطقة. فالملك هو الذي اختار في السنوات الماضية ان ينتهج سياسة الابتعاد عن العراق والتقرب الى الخليج وهو الذي اختار ان يسمح للمعارضة العراقية ان تقيم

نفسها مكتباً ومطعة اذاعة في عمان. وعندما عين الملك الكباريتي رئيساً لوزرائه في شباط عام ١٩٩٦ رحب الاميركيون بذلك واعتبروه دليلاً على ان الاردن قد خطى الخطوة الاخيرة نحو الانضمام الى المعسكر المعادي للعراق. إلا ان الملك لربما شعر في الآونة الاخيرة بخيبة أمل لعدم استجابة دول الخليج وخاصة السعودية والكويت لحاجات الاردن في الوقت الذي ابدى فيه النظام العراقي كل حسن نية تجاه الاردن بما في ذلك استمرار تزويده بالنفط وكان الكباريتي في آخر ايامه كرئيس للوزراء يتحدث عن زيارة الملك الى واشنطن باعتبارها زيارة حاسمة في شأن اعادة تكليفه كوزير الملك كان يعتزم بحث مصير العلاقات مع العراق في المرحلة المقبلة. وكان الكباريتي في هذا المجال قد بدأ يحادث المسؤولين العراقيين ويستقبلهم في بيته ويدعو الى رفع الحصار عن العراق.

## ... عودة المجالي:

# كل التسارع السياسي الى درجة الخطر



**المقربون من الملك يعتقدون ان تغيير  
الرؤساء ليس مزاجيا وانما يخضع  
لحسابات سياسية دقيقة**

وكان ايضاً ينوي تمرير قوانين  
اقتصادية مؤقتة هذا الصنف الا انه عاد  
عن ذلك فيما بعد ووجد مجلس النواب  
بعدم فعل ذلك لنيل ثقتهم وخصوصاً عند  
قرب الدورة العادية لمجلس النواب في  
الخير الفات.

لقد ارتكب الرئيس الكباريتي مجموعة  
من الاخطاء ما كان ليرتكبها لو انه قرأ  
جيداً المعطيات المختلفة ولو انه احاط  
نفسه بمستشارين اكفاء واعطى وقتاً  
اكثر لجلسة المخضرمين من السياسيين  
والاقتصاديين الذين لو وقفوا معه حقاً  
لاتقبلت موازين القوى لصالحه فيما بعد  
اضافة لو انه استطاع ان يستقرىء ما  
كان يفكر فيه الملك في اللحظة الحاسمة  
التي سبقت استقالته بأيام كما كان يفعل  
قبل توليه الرئاسة وبعد ذلك لاكثر من  
سنة.

فالمك الذي كان وضع ثقته الكاملة  
ودعمه غير المحدود وراء الكباريتي كان  
يتعرض لا شك يوماً لتأثيرات مختلفة  
تتمثل في علاقته الحميمة مع ولي العهد  
وتأثير رؤساء الحكومات السابقين عليه  
وبشكل خاص تفكيره المخطف والذي  
يعتمد على عدة عوامل داخلية وخارجية.

فلم تكن علاقة الامير بالرئيس على ما  
يرام حتى قبل تشكيل الكباريتي لحكومته.  
مع انه كان بإمكان الرئيس الكباريتي  
الاستفادة من نصائح الامير ورويته الثاقبة  
للأمر والدراسات العلمية التي يقوم بها  
فريق الاستشاري. ثم وبشكل خاص  
استعدى الكباريتي الامير (الشريف) زيد  
بن شاكور وذلك باقصاده لابن أخته

(الشريف فواز الزين) وويلومه للحكومات السابقة، ولكن  
بشكل خاص حكومة الشريف زيد التي سبقته مباشرة  
على أساس انها لم تقم بالاصلاح المالي المطلوب منها  
ولانها كانت تحابي العراق لصالح ذاتية أو تجارية.  
وفي مجال العلاقات الخارجية اثار الكباريتي  
الاسرائيليين بانتهاجه سياسة فلسطينية قوية. واستعدى  
العراق والمتعاملين معه من ابناء النظام وذلك بسماعه  
للمعارضة العراقية فتح مكتب واذاعة لها في عمان. كما  
انه ترك العلاقة مع سوريا تتريدى دون ان يحاول جدياً  
اصلاحها، ولو ان له رأياً آخر بموضوع هذه العلاقات.  
والآن فان السؤال الملح هو: ما الذي يريده الملك من  
تعيين الدكتور عبدالسلام المجالي رئيساً للوزراء؟  
لعل من المفيد ان نستذكر ان أهم منجزات حكومة  
المجالي اعوام ٩٣ - ٩٥ معاهدة السلام مع اسرائيل  
وقانون الصوت الواحد.

فالمجالي هو نفسه الذي اشرف بمساعدة وزير  
داخليته القدير سلامة حماد على انتخابات عام ٩٢ وهو  
نفسه الذي سيشرف على انتخابات هذا العام بمساعدة  
وزير داخليته الجديد نذير رشيد الذي يأتي من نفس  
المؤسسة التي ينحدر منها حماد. ولهذا فان تكون  
انتخابات هذا العام مختلفة عن عام ١٩٩٣ وربما كانت  
اهدافها نفسها.

ومع ان النائب الاسلامي بسام العموش قال في  
حديث صحفي مؤخراً ان عبدالسلام المجالي لا ينبغي  
ان يحكم عليه بمعيار ١٩٩٣ فان اصواتاً اخرى وخاصة  
من الاسلاميين بدأت تحذر من انه لن يسمح للحركة  
الاسلامية بان تزيد قوتها في البرلمان القادم. حتى ان  
النائب الاسلامي المنتفذ عبدالله العكايلة حذر من خشيته  
ان يتم تحجيم الاسلاميين مرة اخرى وانهم ربما لن  
يحصلوا على اكثر من ١٠ مقاعد في البرلمان القادم.

ويبقى ان توجهات الملك هي الأهم في هذا  
الخصوص. فقد اعلن جلالاته رغبته فصل النيابة عن  
الوزارة. ولكن هل يريد الملك برلماناً قوياً في المرحلة  
القادمة في وجه حكومة قوية (يقودها زيد الرفاعي او  
لربما حتى عبدالكريم الكباريتي نفسه) أم هل يعتقد  
الملك ان الوضع لم ينضج بعد خاصة على جبهة  
السلام وبالتالي فان المرحلة تتطلب برلمانات وحكومات  
ليست بالقوية بقي ان يقال ان هذه حكومة تدور انتقالية  
بكل المعايير وان فترتها ليست بالبعيدة تفصلنا عن  
المرحلة التي ستحمل معها ملامح الاجابة على هذه  
الاسئلة:

\* نائب رئيس تحرير الجورنال تايمز

على ان الكباريتي تنطج لقضايا اكثر خطورة من  
موضوع رفع الدعم عن الخبز وامهها الفساد ومكافحة  
الاختكار بانواعه الاقتصادي والاعلامي والسياسي.  
فدبل معركة المبكرة في مجلس الاعيان - وتحديداً ضد  
العين نذير رشيد وزير الداخلية الحالي - وتحوله  
للنقاع عن النقابات المهنية أدت الى استعداد الاعيان  
الذين حركوا القضية واسترضاء النقابات التي كان  
الكباريتي قد عقد معها هدنة عندما عين نقيب المحامين  
كمال تاسر وزيراً في حكومته.

وبهذا الخصوص ايضاً فان الكباريتي في اكثر من  
مناسبة غير وعوده لارضاء بعض الجهات ليكسب  
سياسياً. فعلى سبيل المثال فقد انقلب الرئيس على وزير  
اعلامه في موضوع قانون نقابة الصحفيين حيث وافق  
على مطلب النقابة حول تعريف مهنة الصحفي مقابل  
حصوله على دعم مجلسه.



# قِيلَ وَ قَال



## شعبية الرئيس من مخزون الملك

قال أحد السياسيين والمتتبع لاستطلاعات الرأي التي تجري في الأردن، أن نتائج الاستطلاع الأخير الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية حول تشكيل حكومة الدكتور عبد السلام المجالي، لم تشكل مفاجأة، فالقبول النسبي والارتياح الذي قوبلت به الحكومة الجديدة، شبيه بالارتياح النسبي الذي قوبلت به حكومة الكباريتي في شباط ٨٦، مما يعكس حقيقة أهمها أن كل رئيس وزراء تم تعيينه حتى الآن في الأردن، يستمد الجزء الأكبر من شعبيته من شعبية جلالته الملك، ومما يسميه هذا الأخير (بمستودع الملك)، ولذلك ربما كان التقييم الحقيقي لرئيس الوزراء واداء حكومته هو بعد خروجه من منصبه، وعدم اعتماده المباشر على شعبية جلالته في الشارع الأردني.

وأضاف الأخير السياسي، أن الاستطلاع الأخير والاستطلاعات التي سبقتها، أظهرت أنه في الأردن لا يوجد تيارات أيديولوجية معارضة للحكم بشكل قطعي، فعلى الرغم من التحديات الكبيرة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجه الأردن، بالإضافة إلى ما تعانيه قضية الديمقراطية من انتكاسات مرحلية، فإن كل رئيس وزراء وحكومته يستقبلهم المواطنون بفترة (شهر عسل)، وعلى الرغم من تأثرهم الكبير باداء الرئيس وطاغمه الوزاري، إلا أن العامل الأساس والحاسم في بقاء شهر العسل اوعده، (منذ العام ٨٩ وحتى الآن) هو بمقدار دعم جلالته الملك إلى شخص رئيس الوزراء.

والجدير بالذكر أن الاستطلاع أظهر أن الدكتور المجالي حصل على نسبة ارتياح من قبل الأردنيين أفضل مما كان متوقعا، حيث أبدى ٥٤٪ من عينة عامة الناس و٤٨٪ من النخبة (قادة الرأي) في المجتمع إيمانهم بأن الرئيس الجديد سيكون قادراً "بالإتمام" على تحمل مسؤوليات المرحلة القادمة، ونسبة أقل (٢٠-٢٢٪) للعلماء، و٢٤٪ للنخبة على تحملها "بشكل مرض".

وقال هذا الأخير، الذي فضل عدم ذكر اسمه، أن الرأي العام في الأردن منقسم إلى قسمين، الأول هو ما يسمى بالعينة الوطنية (عامة الناس) وتتكون من مختلف الفئات العمرية من سن ١٩ عاما فما فوق، وتشمل مختلف المهن والأعمار والتعليم العلمي موزعين على كافة مناطق المملكة، والثاني عينة (قادة الرأي)، مكونة من القيادات الحزبية وأساذنة الجامعات وغيرهم، وهي فئة في المجتمع أكثر انتقادا، وصوتها أعلى في الشارع الأردني من بقية عامة الناس.

وأضاف أنه بالرغم من قلة عدد (قادة الرأي) بالنسبة إلى عامة الناس، إلا أن تأثيرها يبقى أقوى وأكبر في الشارع، وبناء على ذلك يمكن القول "أنه ليس بالضرورة أن يكون دائما موقف قادة الرأي منسجما مع رأي الشارع الأردني بشكل عام".

وأكد أن هذا الانقسام موجود لدى كل مركز محافظة ومدينة كبيرة، حيث أن هنالك نخبة لها أراها التي تختلف في بعض التوجهات، وأحيانا يصل إلى نسبة تقدر بنحو ١٠ - ١٥ بالمائة.

واختم قوله بأن إمكانية الاتفاق على "إجماعات وطنية" إزاء قضايا مفصلية في الشارع الأردني، ممكن جدا، وربما يجد الأردنيون أنفسهم في وضع أحسن من مجتمعات الجوار، فالأرضية للحوار في الأردن مهيأة، وتظهر النتائج أن هنالك إجماع على الابتعاد عن العنف في حل الخلافات.

\*\*\*

## المبعوثون والضرائب المستحقة

قالت سفيرة سابقة في الأردن بأن على الحكومة الأردنية القيام بما يلزم في المرحلة المقبلة لتحصيل الضرائب من اغنياء الأردن لسد العجز في الموازنة والاستغناء تدريجياً عن المساعدات التي تقدمها الدول للناحة ومن ضمنها بلد السفيرة، وانتقدت هذه المبعوثة تشبث الدول الثامية عامة، ومنها الأردن، بالمساعدات الأجنبية، والتي حسب قولها، تخرج من جيوب دافعي الضرائب، مثلها، في نفس الوقت التي تتجنب حكومات هذه الدول جباية الضرائب من مواطنيها، وخصوصاً اليسوريين منهم، ومما يذكر أن إحدى منظمات الام المتحدة في الأردن قد قامت مؤخراً بدراسة الوضع الضريبي في الأردن وكنت تقريراً عنه، إلا أنها منعت نشره بعد أن كانت قد وزعت على الصحف المحلية خبراً مقتضباً عن هذا التقرير.

## "نوايا حسنة" في غير محلها

قال رئيس وزراء أردني سابق بأن زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو لجلالة الملك في مستشفى مايو كلينك في مينيستوتا كان هدفها سياسياً خبيثاً وليس كما صرح به نتنياهو أو رئيس الوزراء الأردني الدكتور عبد السلام المجالي، خصوصاً وأن الزعيم الاسرائيلي كان ينوي عدم التزجرح ولو قيد أنمله عن مواقفه المتعنتة تجاه الفلسطينيين وقضية المستوطنة الجديدة في القدس الشرقية عند لقائه بالرئيس الأميركي بيل كلينتون في اليوم التالي لزيارته إلى المستشفى الذي كان يتشافي فيه جلالته.

وجه رئيس الوزراء السابق نقداً مبطناً للدكتور المجالي ومستشاري جلالة الملك لسماحهم لنتنياهو للقيام بهذه الزيارة ووصفهم إياها بأنها إنسانية ولقطة كريمة، حيث أن الاسرائيليين كانوا يهدفون من زيارتها إلى تحقيق كسب سياسي وإعلامي، في اميركا واسرائيل وحتى العالم العربي، متمثل في حقيقة أن نتنياهو استطاع رؤية زعيم عربي بينما كان متشرباً بموقفه الرافض لليونة حول قضية المستوطنات وإعادة المفاوضات مع الفلسطينيين لاسارها الطبيعي والصحيح.

ووصف الرئيس السابق النوايا الحسنة بأنها غير كافية في السياسة وإذا كانت فإن الاسرائيليين يستغلونها لصالحهم، وهذا ما لا يجب على المسؤولين الأردنيين السماح به.

\*\*\*

## الامير السفير في واشنطن؟

قالت مصادر مطلعة في الديوان الملكي بأن الامير طلال بن محمد هو أقوى المرشحين لتولي منصب السفير الأردني في واشنطن بعد تعيين الدكتور فايز الطراونة وزيراً للخارجية، وفي حين أن هذه المصادر لم تستبعد تعيين رجل آخر أو حتى سيدة أخرى في هذا المنصب في حال عدم تولي الامير طلال له إلا أنها تصر أن الامير وهو يشغل الآن منصب مقرر مجلس الأمن القومي هو في الحقيقة أقوى المرشحين لحد الآن. أسماء عديدة تناولتها هذه المصادر لشغل المنصب الحساس هذا، أهمها الدكتور مروان المعشر، وزير الاعلام السابق، وفؤاد ابوب، السفير الحالي في لندن، وعبدالله الخطيب، وزير السياحة السابق ومدير عام شركة الاسمنت حالياً، وأريما أيضاً رائدا عطالله، مديرة مكتب الاعلام الأردني في العاصمة الأميركية، والتي أصبحت خبيرة في مجال التعامل مع المسؤولين الأميركيين والقوانين الأميركية وخصوصاً مجلسي الكونغرس، النواب والشيوخ.

\*\*\*

## الرفاعي، بدران والتوازن المطلوب

قالت مصادر قريبة من رئيس الوزراء السابق السيد زيد الرفاعي أن اخبار توليه لرئاسة الديوان الملكي لا زالت غامضة، وأنها لا تستلعي أن تنفي أو تؤكد ما تناقلته الصحف اليومية والاسبوعية من معلومات حول تعيينه أوعدم تعيينه في ذلك المنصب، كمقدمة إلى عونه لرئاسة الحكومة، هذه المصادر تؤكد على أي حال بأن جلالة الملك لم يتحدث مع السيد الرفاعي، لحد الآن، بهذا الموضوع، ولربما يكون السبب من وراء نشر الخبر (والذي ظهر في صحيفة الدستور المحافظة لأول مرة منذ زمن بعيد) عكس ما أريد به في الأساس. المصادر تنفي أنها على علم بما يدور في ذهن جلالة الملك حول احتمال إعادة الرفاعي إلى الحكم، ولكنها تتوقع أن يكون القرار النهائي سياسياً بحتاً، أي أن الظروف السياسية التي تمر بها الأردن هي التي ستحكم القرار مستقبلاً، بدءاً بمسيرة السلام و العلاقات الأردنية الاسرائيلية والأردنية للعربية وانتهاءً بالوضع الداخلي وبالذات نتيجة الانتخابات البرلمانية المتوقعة في الشهور المقبلة.

مصادر أخرى قالت بأن السيد عون الخصاونة، الرئيس الحالي للديوان الملكي، قد فوجيء بخبر الدستور وهو في الحقيقة لا يعلم مدى صحته أو نكته. على صعيد آخر تكهن سياسيون كثيرون بقرب ترك السيد احمد اللوزي لرئاسة مجلس الاعيان واحتمال تكليف رئيس الوزراء السابق مضر بدران بهذا المنصب، وقال أحدهم أنه يبدو من المنطقي أن يتولى السيد بدران رئاسة الاعيان في حال تولي السيد الرفاعي لرئاسة الديوان، فالتوازن مطلوب في مثل هذه الحالة.

# مركز الأردن الجديد للدراسات

## نبذة تعريفية

**اهداف المركز**  
نشأ المركز في ظروف انطلاق عملية التحول الديمقراطي في الأردن وتشريع التعددية السياسية. وقد ولكت هذه العملية وأثرت فيها تطورات اقليمية ودولية عميقة. أبرزها اندلاع حرب الخليج الثانية، وانطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط، وانتهاء عصر الحرب الباردة، ومرور النظام العالمي بمرحلة انتقالية.  
وانطلاقاً من هذه المعطيات فقد تحددت أهداف مركز الأردن الجديد للدراسات في:  
١- تنمية الثقافة السياسية الديمقراطية، والعمل على تطوير التشريعات الحافزة للديمقراطية وتقوية دور مؤسسات المجتمع المدني والتعريف بها.  
٢- تشجيع ونشر البحث العلمي، وتوفير إطار علمي مناسب للحوار ولتأمين ما بين الباحثين الأردنيين ورسالتهم في الوطن العربي والعالم.  
٣- العمل كمركز وطني للتفكير، يتصدى للقضايا والتحديات التي تواجه الأردن راهناً أو مستقبلاً.  
٤- بناء قواعد للمعلومات، وتنسيق الجهود مع مراكز للمعلومات الوطنية والعربية والعالمية بهدف الافادة منها لأغراض الدراسة وصياغة المقترحات وتوفير الاستشارات.

مركز الأردن الجديد للدراسات مؤسسة علمية أردنية مستقلة توضع الأبحاث والدراسات وتنظيم حلقات النقاش والتدريب والاستشارات وتبادل الخبرات. تأسس المركز عام ١٩٩٠ وباتسرع منه في مطلع كانون الثاني ١٩٩٣. وفي ليول ١٩٩٤ اعاد تسجيل نفسه بموجب قانون المشرعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣.  
يحمل المركز في ثلاث مجالات رئيسية هي:  
١- اعداد الأبحاث والدراسات المتخصصة حول الواقع الأردني، أو ذات الصلة بعلاقات الأردن العربية والإقليمية والدولية.  
٢- تنظيم حلقات النقاش والمؤتمرات وورش العمل حول القضايا والتحديات التي تواجه الأردن والعالم العربي.  
٣- اعداد برامج التدريب وتبادل الخبرات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقديم الاستشارات العلمية واعداد التقارير والدراسات المستقبلية واستقصاء اتجاهات الرأي العام.  
والمركز مكتبة وارشفيف صحفي وأخر الوثائق الأردنية، وأديه قاعدة معلومات عن المجتمع المدني في الأردن، والتنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية، وهو يوفر خدمات المكتبة والارشيف والاستشارة لطلبة الدراسات العليا والباحثين بالبحر أو باسعار رمزية.



بمناسبة دخول مركز الأردن الجديد للدراسات عامه الخامس

## اشترك فوراً واحصل على خصم ٤٠٪

يستمر هذا العرض حتى ٣٠ حزيران ١٩٩٧  
الاشتراك في مطبوعات المركز لمدة سنة تبدأ من ١٩٩٧/٤/١ وحتى ١٩٩٨/٣/٣١، وعددها ١٢ مطبوعة بقيمة ٩٠ ديناراً للمؤسسات وقيمة ٦٠ ديناراً للأفراد، علماً بأن قيمة الاشتراك قبل الخصم هو ١٥٠ ديناراً للمؤسسات و ١٠٠ ديناراً للأفراد.

### اصدارات المركز

سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية ٢٦ تقريراً  
سلسلة اقتصادات الأردن والشرق الأوسط ٧ تقارير  
سلسلة تقارير خاصة ٦ تقارير

### اهم اصدارات الكتب للاعوام السابقة

المرشد الى مجلس الامة الاردني الثاني عشر  
Who's who in the Jordanian Parliament  
الانتظمة الانتخابية المعاصرة  
للرشد الى الحزب السياسي  
المسار الديمقراطي الأردني.. الى أين؟  
رسائل الى اولادي، منيف الرزاز  
The Democratic Process in Jordan.. where to?  
العمل البرلماني.. واقع وتطلعات  
الصعود الى الصفر، فيصل حوراني  
المراة الأردنية والعمل السياسي

### الكتب التي ستصدر خلال عام ١٩٩٧

- ١- الميثاق الوطني والتحول الديمقراطي في الأردن ٢٣٤ ص
- ٢- الديمقراطية وسيادة القانون ٢٣٤ ص
- ٣- جماعة الاخوان المسلمين في الأردن (١٩٤٦ - ١٩٩٦) ٣٠١ ص
- ٤- الحركات الاسلامية في الأردن ٢٨١ ص
- ٥- Islamic Movement in Jordan ٣٦٥ ص
- ٦- الاحزاب السياسية الأردنية ٢٠٠ ص
- ٧- وثائق البناء الديمقراطي ٢٠٠ ص
- ٨- المراة الأردنية وقانون الانتخاب ١٤٤ ص
- ٩- الاقتصاد الأردني في إطاره الاقليمي و الدولي ٤٤٠ ص
- ١٠- The Jordanian Economic in its Regional and International Framework ٤٥٠ ص
- ١١- نحو قانون انتخابي ملائم ٨٠ ص
- ١٢- عمان .. واقع وطموح ٦٨٢ ص

عمان، شارع مكة، بجانب بنك الاسكان، عمارة رقم ٣٩، الطابق الثالث،  
ص.ب: ٩٤٠٦٣١ عمان ١١١٩٤ الاردن، تليفون: ٦٨١٠٠٧ (٦-٩٦٢) فاكس: ٦٩٩٣٥١ (٦-٩٦٢) Email: ujrc @ go.com.jo



## الدور المتغير للصحافة : التجربة الأردنية في الحقبة الديمقراطية

جورج حواتمه \*

النظر، ولم تكن ثقافة الصحفيين الأردنيين في أي وقت من الأوقات متوافرة لمساعدة الصحفيين. إضافة إلى ذلك، فقد كان العرض أكثر من الطلب، وخاصةً في السوق، ولكن لعبة شد الحبل الوباء بين الموظفين والإدارة انتهت أخيراً نتيجة ضغوط حرب الخليج والعملية البرلمانية، التي فرضت بعض التغييرات في موقف رؤساء التحرير. ويمكن القول، إن سياسات الحكومات الأردنية المتعاقبة منذ عام ١٩٨٩ تجاه الصحافة تمثلت بالأحجام من التدخل المباشر في إدارة الصحف على الرغم من أن بعضها كان يقوم بذلك بصورة أكثر انصافاً من الأخرى طبعاً.

رابعاً: بينما أدت الديمقراطية إلى حرية واستقلالية أكثر للصحافة، فإن العملية لم تشرع بعيداً ما يعرف بالمؤسسة المهنية الصحفية، فقامت المؤسسات للتطوير مرتبط بتطور المجتمع والتقدم في الحقوق المدنية والفردية. وهناك نماذج المؤسسات المهنية قائمة في العالم، ويمكن أن يقيم على غرارها منظمات في الأردن تهدف لمساعدة الصحافة على تحسين أدائها مثل: النوادي الصحفية، أو المؤسسات والمراكز التي تعنى بحقوق ومسؤوليات وسائل الإعلام الإخبارية والتدريب وتوفير الحوافز والفرص.

خامساً: القيود القانونية الكثيرة التي فرضها قانون المطبوعات والنشر والتي شكلت سبباً إضافياً لعاق قيام الصحافة الموجهة عن القيام بفترة نوعية في العهد الديمقراطي، وقد يكون الأمر من ذلك، إن قادة الصحافة في البالد السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، فطروا في أرواحهم سياسات لصحفتهم، بعيداً عن القيادة الشفعية لرئيس التحرير التي نراها الآن.

وإذا تناولنا دور وسائل الإعلام في أزمة الخليج مثل: فإن الصحافة الأردنية بدلاً من أن تزيدي دور المثقف، وفتح العينين، وصانعت الرأي للناس، أراء الفزع المرآتي للكثير، قد سمحت لنفسها بأن تتقاء المشاعر الشعبية، والعاطفية، والخاصة حول القضية، وما زال الأردنيون يذكرون كيف أن صحفيهم دافعوا عن موقف هذا البلد المؤيد للعراق ضد انتقادات شديدة من الغرب والعالم العربي وفي العراق نفسه، ففي ذلك الوقت، كان الصحفيون يقولون ببساطة: «إن كلماتهم لا يمكن إلا أن تكون مرآة للجمهور، غير أن هذا التصور لدورهم قد تغير كثيراً، بعد أقل من ثلاث سنوات من الحرب عندما رفض العامل السعودي استقبال الملك الحسين أثناء قيامه بداء شعائر الحج في ٨ آذار ١٩٩٤، إذ لم تتصعد أي من الصحف المحلية «العربية» عن مشاعر الغضب، وخيبة الأمل التي امتصرت قلوب الأردنيين، أراء تجاه الملك السعودي الحسين وما يمثله للأردنيين كرمز بصورة عامة. وحتى هذه اللحظة تحجم الصحف اليومية عن معالجة جادة وعميقة للقضايا المصيرية التي تواجه الأردن كمعاهدة السلام، والعلاقات مع إسرائيل ودول الجوار العربية وأوضاع الديمقراطية والفساد المتفشى في قطاعات كثيرة والخصخصة والاحتكار وما شابهها.

ويمكن وصف الفرق بين وضع الصحافة وما هي عليه وتصورها لنفسها، بأزمة الهوية الصحفية. هذه الأزمة التي لا يعترف به سوى قلة من الصحفيين يحاولون عمل أي شيء يمكنهم من التغيير.

إن دور الصحافة في التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد أمر مهم وعلو. وحتى الآن لم يضع هذا الدور للنقاش بصورة كافية، ناهيك عن أن معالجته بطريقة جادة لم تبدأ بعد.

\* رئيس تحرير الجورنال تايمز والمقالة  
أخذت من كتابه « دور الإعلام في الديمقراطية:  
حالة الأردن»

للمجتمع، إلا أن الوضع خلفت البرم، ويات الناس يقرؤون أكثر حول ما يهمهم وما يؤثر في حياتهم. وهو مؤثر على تغيير الأزمات، وتسطيع الصحافة - بشكل عام - أن تقول أكثر، وتحل الكثير من مشاكل أمن الدولة أو وحدة شعبها، ومعالجة تنبؤات محدود صلاحيتها، فإن الصحافة ستحتاج إلى بعض السنوات، إذا كنا متفائلين، للسعي وراء الحقيقة كقيمة رئيسية لها، ولكن لا ينبغي لهذا الاستنتاج أن يقترض جهود الصحفيين الأردنيين أو يقلل من تطلعاتهم في السعي نحو الحقيقة.

إن السعي وراء الحقيقة هو - كما الحقيقة نفسها - مسألة نسبية، فالاعلاميين، حتى في أكثر الأوقات حرية، يعرفون أن أفضل ما يمكنهم عمله هو العمل ككتلة لنقل الحقائق التي يتوصل إليها السياسيون أو العلماء، أو حتى البيروقراطيون. وإذا كان الحال كذلك فلا بد من الاعتراض، وإن الصحفيين الأردنيين قد فعلوا أفضل مما فعلوا في السابق وعلى الأقل لأن السياسيين أنفسهم قد حسنوا من أدائهم.

وينبغي ذكر حقيقة أخرى أيضاً وهي أن الأردن بات يملك الآن أحزاباً سياسية وبرلماناً ومؤسسات أهلية كانت غائبة في الماضي، علاوة على ذلك فقد طرأت تحسينات على المهارات المهنية للصحفيين في التعامل للكتابة، رغم أن الطرح يتجاوز ذلك وكذلك الأمر بالنسبة للصحف في التواصي الكمية والنوعية للمطبوعات.

إن الأردن يملك الآن صحفاً ومجلات - بما فيها المطبوعات الحزبية، والمطبوعات المتخصصة، والمطبوعات ذات التوجه الاقتصادي - أكثر من أي وقت مضى. فقد زادت المطبوعات عما كانت عليه قبل عام ١٩٨٩ من حيث الحجم، كما تحسنت نوعية الإنتاج، والطباعة، والتوزيع... إلخ. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المطبوعات توقف عاملين أكثر مما كان الحال في السابق.

وتزايد عدد الصحفيين ذوي الخبرة، وخاصة أولئك الذين عادوا من الكويت بعد أزمة الخليج، ما أدى إلى تقسيم في صفوف للرسائل والمحررين بشكل قياسي (من حوالي ١٥٠ صحفياً مرخصاً عام ١٩٨٩ إلى قرابة الـ ٢٠٠ عام ١٩٩٧).

أما الصحف النصفية «الصحف» التي لا تشكل بالضرورة إضافة مرغوبة للصحافة في أي بلد، فقد تمت وتطورت لتساهم بإضافة عنصر حيوي في الميدان الصحفي.

وعلى المسار الثاني لقياس حركة الصحافة منذ عام ١٩٨٩، وهو عالم العمل كترتيب، فإن مهمة التقدم وتقييمه تعتبر أمراً صعباً، تحكمها في البداية أسس تعريف ماهية «الجمهور». ويمكن للخبراء أن يختلفوا حول ما تعنيه عبارة «الجمهور».

أقول البعض أن «الجمهور» في الولايات المتحدة مثلاً، قد استبدل بجماعات المصالح التي يعملون في القطاع الخاص. ورغم كل الاعتراضات العملية، فإن هناك حاجة للاتفاق على أن «الجمهور» كمفهوم سياسي (ويعني الشعب بمفهومه الواسع) موجود في الأردن، وأن الهدف النهائي للصحافة في هذه الحقبة الديمقراطية هو إعلام ذلك الجمهور وحياته مصالحه.

وفي الحقيقة أنه قبل عام ١٩٨٩ كان «الجمهور» الأردني أكثر وضوحاً، إذ كانت هناك تجمعات أقل منهية أو برلمانية، لتمثيل قطاعات مختلفة. وفي تلك الأيام، كانت الصحافة تتصرف وفق مجموعة من القواعد التي وضعت من قبل نظام الأحكام المرعية الذي لم يكن مستتبداً، كما هو الحال في معظم الأنظمة المجاورة، لكنه كان نظاماً تقنيياً إلى درجة كبيرة.

ومن المعلوم، أن الصحفيين قبل عام ١٩٨٩، كانوا يحدون البربريات المختلفة عندما لم يستطيعوا أخبار جمهورهم حول قضية ذات أهمية كبيرة.

١٩٨٩، تم إغلاقها على الفور. واليوم، وفي ظل قانون الصحافة الجديد، يمكن سجون المصور أو الراسل لمة تصل إلى سنتين لايتكافئ مثل هذا الجرم، ولكن الفرق الآن يكمن في أن الصحفية يمكنها أن تستمر في المصور. إضافة إلى ذلك وفي ضوء عملية رسمية لا ترى في الحقيقة أكثر من حماية أمن الدولة أو وحدة شعبها، ومعالجة تنبؤات محدود صلاحيتها، فإن الصحافة ستحتاج إلى بعض السنوات، إذا كنا متفائلين، للسعي وراء الحقيقة كقيمة رئيسية لها، ولكن لا ينبغي لهذا الاستنتاج أن يقترض جهود الصحفيين الأردنيين أو يقلل من تطلعاتهم في السعي نحو الحقيقة.

إن السعي وراء الحقيقة هو - كما الحقيقة نفسها - مسألة نسبية، فالاعلاميين، حتى في أكثر الأوقات حرية، يعرفون أن أفضل ما يمكنهم عمله هو العمل ككتلة لنقل الحقائق التي يتوصل إليها السياسيون أو العلماء، أو حتى البيروقراطيون. وإذا كان الحال كذلك فلا بد من الاعتراض، وإن الصحفيين الأردنيين قد فعلوا أفضل مما فعلوا في السابق وعلى الأقل لأن السياسيين أنفسهم قد حسنوا من أدائهم.

وينبغي ذكر حقيقة أخرى أيضاً وهي أن الأردن بات يملك الآن أحزاباً سياسية وبرلماناً ومؤسسات أهلية كانت غائبة في الماضي، علاوة على ذلك فقد طرأت تحسينات على المهارات المهنية للصحفيين في التعامل للكتابة، رغم أن الطرح يتجاوز ذلك وكذلك الأمر بالنسبة للصحف في التواصي الكمية والنوعية للمطبوعات.

إن الأردن يملك الآن صحفاً ومجلات - بما فيها المطبوعات الحزبية، والمطبوعات المتخصصة، والمطبوعات ذات التوجه الاقتصادي - أكثر من أي وقت مضى. فقد زادت المطبوعات عما كانت عليه قبل عام ١٩٨٩ من حيث الحجم، كما تحسنت نوعية الإنتاج، والطباعة، والتوزيع... إلخ. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المطبوعات توقف عاملين أكثر مما كان الحال في السابق.

وتزايد عدد الصحفيين ذوي الخبرة، وخاصة أولئك الذين عادوا من الكويت بعد أزمة الخليج، ما أدى إلى تقسيم في صفوف للرسائل والمحررين بشكل قياسي (من حوالي ١٥٠ صحفياً مرخصاً عام ١٩٨٩ إلى قرابة الـ ٢٠٠ عام ١٩٩٧).

أما الصحف النصفية «الصحف» التي لا تشكل بالضرورة إضافة مرغوبة للصحافة في أي بلد، فقد تمت وتطورت لتساهم بإضافة عنصر حيوي في الميدان الصحفي.

وعلى المسار الثاني لقياس حركة الصحافة منذ عام ١٩٨٩، وهو عالم العمل كترتيب، فإن مهمة التقدم وتقييمه تعتبر أمراً صعباً، تحكمها في البداية أسس تعريف ماهية «الجمهور». ويمكن للخبراء أن يختلفوا حول ما تعنيه عبارة «الجمهور».

أقول البعض أن «الجمهور» في الولايات المتحدة مثلاً، قد استبدل بجماعات المصالح التي يعملون في القطاع الخاص. ورغم كل الاعتراضات العملية، فإن هناك حاجة للاتفاق على أن «الجمهور» كمفهوم سياسي (ويعني الشعب بمفهومه الواسع) موجود في الأردن، وأن الهدف النهائي للصحافة في هذه الحقبة الديمقراطية هو إعلام ذلك الجمهور وحياته مصالحه.

وفي الحقيقة أنه قبل عام ١٩٨٩ كان «الجمهور» الأردني أكثر وضوحاً، إذ كانت هناك تجمعات أقل منهية أو برلمانية، لتمثيل قطاعات مختلفة. وفي تلك الأيام، كانت الصحافة تتصرف وفق مجموعة من القواعد التي وضعت من قبل نظام الأحكام المرعية الذي لم يكن مستتبداً، كما هو الحال في معظم الأنظمة المجاورة، لكنه كان نظاماً تقنيياً إلى درجة كبيرة.

ومن المعلوم، أن الصحفيين قبل عام ١٩٨٩، كانوا يحدون البربريات المختلفة عندما لم يستطيعوا أخبار جمهورهم حول قضية ذات أهمية كبيرة.

اتصفت للرحلة الديمقراطية الجديدة التي بدأت بانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٩ بتغيير كبير في النظام السياسي الأردني، إذ أدى ظهور معارضة سياسية جديدة، بقيادة المسلمين، إلى فرض لعبة جديدة يتم التلاعب بها وفق ظروف مختلفة.

وفي هذا الوقت، فإن دور وسائل الإعلام الأردنية لم يكن انكساراً صورياً مثل هذا التغيير، بل لم يؤد أيضاً إلى انطواء الطريق نحو الديمقراطية أكبر، وهذا الدور ما يزال يخضع للتقييم. ففي الوقت الذي يقول فيه النقاد أن العملية الديمقراطية قد فشلت في تحقيق أعمال حر ومستقل بما يكفي لتفسير التوازن لصالح القوى والممارسات الديمقراطية، فإن النظام وبعض أنصاره، يعتقدون بأن الصحافة قد تجاوزت حدود ما هو مسموح به في بلد يحاول أن يحيي وجوده ومصالحة فاعله الداخلي خلال حنيته علانية في مناسبات مختلفة قبل وبعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في عام ١٩٩٤، ملجأ الصحافة، واتهم معظم كتاب أعمدة الصحف بممارسة الأرباب الفكري ضد الناس، والاصطفاء مع أعداء الدولة.

ولم يتم حتى الآن إجراء دراسة موضوعية وشاملة حول كيفية أداء وسائل الإعلام في السنوات التي أعقبت بدء الانفتاح السياسي، فقد قام مركزان دوليان يهتمان بحرية التعبير - وهما «دار الحرية» ومركزها واشنطن، ومنظمة «الأمم المتحدة» ومركزها لندن - بطرح سؤال حول مدى التقدم في حرية التعبير في الأردن، وترصلا إلى استنتاجاتهما الخاصة. ولكن يبدو أن أي من المركزين لم يكن في وضع يستطيع معه أن يحدد، بنية درجة من الثقة مدى وأهمية التغيير الحقيقي الذي طرأ منذ عام ١٩٨٩، فيما عدا إطلاق عبارات اجتهادية مقلدة، إذ توصل المركز الأول إلى أن الصحافة الأردنية حرة جزئياً، واستشهد الثاني بقوانين المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٢، كونه المعية التي تحول دون تحقيق تقدم حقيقي في أداء مهمة وسائل الإعلام.

وعليه يمكن القول أنه من الصعب تقييم أداء وسائل الإعلام في أي بلد يسيّر على درب الديمقراطية، دون أن تقوم قبل كل شيء، بتقييم ما ينبغي أن تكون عليه تلك المهمة، وكلمات أخرى، فإن نجاح أو فشل الصحفيين في أداء مهمتهم يعتمد - إلى حد كبير - على التصور الذي يحملونه حول مهمتهم. فهل ينبغي عليهم أن يبحثوا عن الحقيقة أو أن مهمتهم الحقيقية هي إعلام جمهورهم من خلال كونهم مهزناً وأذاً لهذا الجمهور، وعرضاً مهماً في التنوير بمصلحته وحياتها.

من هنا، يمكن رسم مسارين يتم من خلالها القيام بمحاولة لقياس أداء الصحافة في الأردن. ويتنبه في هذا السياق إلى أن وسائل الإعلام الإلكترونية - التلفزيون والراديو - تتدرج في إطار آخر، إذ ظلت في أيدي النظام، تفقد أو تحظى بالحرية المتوقعة حسب الظروف السياسية، وهو الأمر الذي أثر بصورة أو بآخر على تغطية الأخبار، ووجهات النظر المختلفة، وحكم هامش حريتها النسبية بشخص رئيس الوزراء أو وزير الإعلام الذي يحتل المنصب.

وإذا اعتبرنا أن الصحفيين الأردنيين مثل نظرائهم في أماكن أخرى من العالم، بما فيها القطاع الديمقراطي العريق، يسعون وراء الحقيقة فقط، فإنه لا يكاد يمس أي تغيير في أدائهم الصحفي منذ عام ١٩٨٩.

ولأعطاء مثال توضيحي، فقد كانت هناك تقارير عن اتصالات إسرائيلية - أردنية خلال السنوات العشرين الماضية، وحتى الفترة التي سبقت توقيع إعلان واشنطن في ٢٥ تموز ١٩٩٤، وعلى الرغم من ذلك، لم تنشر الصحف الأردنية تلك التقارير، لا قبل عام ١٩٨٩ ولا بعده، مع أن تلك الاتصالات كانت موضع اعتماد كبير من قبل الشعب الأردني، وبالرغم من صدور كتاب باللغة العربية في إسرائيل بهذا الخصوص.

وإنصافاً للحقيقة نقول، أن اللوم في هذا الجبال لا يقع فقط على عاتق الصحافة، لأنه إن تناولت أية صحيفة محلية ذلك الموضوع قبل عام

# حل مشكلة ملكية الصحف : من يدفع الثمن؟

هناك مدى يجب ان تتوقف عنده الحكومة في التدخل بحياة الناس

محمد سلامة\*

بالرغم من ان هذا السؤال ليس مطروحاً بقوة بين الاردنيين كما هو الحال بين الأميركيين والاوروبيين عامة إلا انه يبدو وكأنه قضية حساسة مجموعة من الاسئلة الاخرى الكثيرة التي سألها ولا يزال الاردنيون على مدار السنوات الماضية.

وتحت هذا السؤال تقع علامات استفهام وتحجب حول مدى التي تذهب اليه الحكومة في التعامل مع الشعب بدءاً من محاولة تنظيم احوالهم المهنية اليومية وتقديم السلع والخدمات الوظيفية والصحية والاجتماعية وحتى الهاتفية ووصولاً لامتلاك واحتكار وسائل الاعلام، الالكترونية منها والصحف طبعاً. ويستطيع المرء ان يكتب كتاباً عديدة حول اصول وتاريخ ارتباط حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بهذه القضايا وممارستها لصلاحياتها فيها وتوجهاتها المستقبلية أما نحو فاك ذلك الارتباط او تعزيزه، وفي الخصخصة وفوائدها ومضارها... الى ما شاء الله من المواضيع التي تقدم الحكومة نفسها فيها وهي لا تحصى ولا تعد.

إلا ان الامر الأكثر إلحاحاً هذه الايام الذي يأتي - كما يقال - في نصف الساعة الأخير قبل الانتخابات التبريرية لعام ١٩٩٧، فيتعلق بمصير ملكية الحكومة في اقدم واعرق ولكبر مؤسستين صحفيتين في البلاد - الراي والستور - ويكتسب هذا الموضوع أهمية ليس فقط لارتباط الموعد الذي حدده قانون المطبوعات والنشر للحكومة كي تنبع ما زاد عن ٢٠٪ من حصصها في هاتين الصحيفتين قبل نهاية شهر ايار/أوناس لأنه يأتي قبل ايام معدودة فقط من صدور صحيفة جديدة يمتلكها كلية القطاع الخاص، الا وهي "العرب اليوم". وما صاحب التحضير لاصدارها من تقلبات في مصروف الصحيفتين وتغييرات في هياكلهم وولاتهم ومن مضاروف الصحف القديمة من دخول اليومية الجديدة الى السوق بقوة.

وكانت القضية يجعلها قد طرحت على الحكومة السابقة برئاسة السيد عبدالكريم الكباريتي، وبالتحديد على وزير اعلامه مروان المعشر في اكثر من مناسبة ولكن تصريحات الوزير بهذا الخصوص تغشيت. فهو قال مرة ان الحكومة ستلتزم بالقانون، وفي مرة انها تدرس القضية، وفي مرة اخرى ان ليس هناك حكومة على استعداد للتخلي عن ملكيتها في اكبر صحيفتين في البلاد، واخيراً قال ان ملكية الحكومة في الصحف لا تعني تخليها في سياساتها التحريرية.

ولقاء تسلمه الحكم طوال عام ١٩٩٦، حافظ الرئيس الكباريتي على علاقات جيدة، مع كل من - الستور والاسواق - والملوك ملكية خاصة



## مطروح - هل تخفي الحكومة عن ملكيتها في الصحف اليومية؟

والتي لا يقارن توزيعها بالصحيفتين الاخرتين، على ان علاقة الكباريتي مع الراي، وبالذات مع رئاسته الادارية والتحرير شابهة الكثير من الشك، فهو كان يقضي في مجالسه الخاصة والمقربين منه انه لا يقدر بادارتها وانها معادية له. على ان ادارة الراي عملت كل ما في وسعها لاسترضائه وان كانت تمنى خروجه من رئاسة الحكومة. ولعل خروج الصحيفة عن المألوف واصرارها على وضع معظم قصص الرئيس وصورة الكباريتي في رسالته له عند تقديمه خاصة وان جلالة الملك انتقد استقالته لتتركه على "صورة الرئيس الاعلامية على حساب الواجبات الاخرى المناطة به.

وكان الكباريتي حسب ما كانت تروي له المصارف القريبة اليه يبحث عن سند قانوني يجعله يحتفظ بالحكومة باغلبية كبيرة في اسهم المؤسسة الصحفية الأردنية - الراي - وربما أيضاً الشركة الأردنية للصحافة والنشر - الستور - ولان القانون (المطبوعات والنشر لعام ٩٢) يمنع الحكومة والصناعات التابعة لها من امتلاك اكثر من ٢٠٪ من اسهم الصحف بحيث ان ملكية ٢١٪ من اسهم الراي تعود الى صندوق الضمان الاجتماعي (٢٤٪) وصندوق المؤسسة الأردنية للاستثمار (١٥٪) فان التية كانت تنجح في نهاية عهد الحكومة السابقة - على ما يبدو - الى بيع ما يزيد عن حصتها البالغة ٢٠٪ لشركات قابضة تسيطر عليها الحكومة او تكون قريبة منها، بعد ان كان طرح رئيس الوزراء الكباريتي في بداية عهده انه غير مضطرب للبيع، كون ان الحكومة ممتدة بصندوق الاستثمار تمتلك اقل من ٢٠٪ في المؤسسات وكون ان مؤسسة الضمان الاجتماعي هي مؤسسة اعلية (بيت حكومي) يمتثل فيها اطراف العمل الثلاثة - العمال واصحاب العمل والحكومة - مع ان رئيس مجلس



## الكاي - هل تغيرت الراي بعد تراكة الحكومة باسمها؟

الخاص بما فيها "العرب اليوم" والاسبوعيات التي انضمت نتيجة تقصير أداء الراي والستور في مرحلة الديمقراطية التي لم تستطع مواكبتها. بالإضافة الى ذلك يعتقد اصحاب هذه الفرسة ان على الحكومة ان تقام بيع اسهمها واسهم الضمان الاجتماعي في الراي والتي تعتبر للقباس ناجحة تجارياً، وان من الاجدر القيام ببيع اسهم القطاع العام في المؤسسات الخاسرة وهو ما تقوم به حتى الدول الأكثر ليبرالية وديمقراطية وانتقاً.

اصحاب هذه الفرسة يؤمنون بأنه اذا استولت ملكية الحكومة بالشكل المناسب، يمكن ان تؤدي الى رفع سقف حرية الراي والاضاع الضعف الاسبوعية، التي تعتمد اساساً على العناوين المثيرة والاخبار التي لا مصداقية لها التي غالباً ما تكون معارضة لسياسات الحكومة. ويلاحظ حاملو الفكر الاخير هذا ان النظام وبشكل خاص القصر والخبز السياسية - وخاصة تلك التي تلقت تعليمها في الغرب - هم اكثر انتقاشاً وديمقراطية من القيادات الصحافية الحالية التي لا تزال تجتر الشعارات التي عفا عليها الزمن، وتدير الجرائد بطريقة بدائية تهدف اساساً للربح التجاري السريع وعدم هز القارب التجاري والعشائري في المجتمع.

ويستذكر هؤلاء ان جلالة الملك قد طلب في مرة واحدة على الاقل من رؤساء التحرير ان لا يعرفوا ما يقوله اعداء لتسجيمهم مع توجهاتهم الفكرية. ويقولون ان النظام لا يهدف من مساهمة في الصحف الى تحقيق الربح المادي وان الارياح الكبيرة التي تجنيها الراي - مثلاً - يمكن استخدامها في تطوير العمل الصحفي ونقل التكنولوجيا الحديثة وتدريب العاملين واستقطاب الكفاءات المتعلمة والثقافة التي من شأنها ان تقوم بالتطبيقات المناسبة وتصل الى الاستنتاجات التي يمكن ان تساعد

مؤسسات المجتمع المختلفة بما فيها صانع القرار نفسه وبالتالي العمل على ايصال صوت الاردن ورسالته الى كل ارجاء الوطن العربي والعالم بشكل عام.

ان يمر وقت طويل قبل ان يعرف نتيجة الصدام بين هاتين المؤسستين ومدى تأثير جدلهما، والذي غالباً ما اخذ طابعاً من الحدية حتى وصل الى حد تبادل الاتهامات الشخصية، على القرار الذي سيتخذ في هذا المجال الحساس. كل الاحتمالات واردة تقريباً بالتساوي اللهم ما عدا ذلك الاستحسان الذي ينطوي على "الحل اللوموني" او "الحل الامري" وبالتحديد لمصلحة ملكية الراي.

فالحل اللوموني ينطوي على نقل ملكية الراي وهي تساوي قرابة الـ ١٥ مليون دينار، الى موظفيها من الصحفيين والمهنيين، والاخر اي "الحل الامري" يقتضي تمويلها الى مؤسسة تحتفظ باريادها لنفسها من اجل التطوير والتوسع كما تفعل صحيفة الامرام للسرورية والتي تمتلكها الدولة.

هناك من يطالب بالطبع بمثل هذه الحلول الجذرية، ولكن الكلفة تبدو عالية ان يريد تنفيذها.

- في ٨٧/٧/٩١ حصلت كل من المؤسسة الصحفية الأردنية (الراي) والشركة الأردنية للصحافة والنشر (الستور) ملكية خاصة، الى شركات مساهمة عامة يأسر من الحكومة، وكانت بتراسة السيد زيد الرفاعي.

- في عام ١٩٨٨ استخدم السيد زيد الرفاعي سلطاته كحاكم عسكري واجبر المالكين في الراي والستور على بيع اقلية اسهمهم الى صندوق الضمان الاجتماعي ومؤسسة الاستثمار، بعد ان اقال مجلس ادارة الصحيفتين وعين مجالس ادارة شبه حكومية.

- وبعد استقالة السيد الرفاعي عام ١٩٨٩ وفي اعقاب تسلم السيد مضر بدران رئاسة الحكومة، قام هذا الاخير بحل لجان الادارة للمعينة، واعاد المجالس للنظرة، ولم يتعرض لملكه الاسهم وابقاها على حالها.

- في عام ١٩٩١ اعاد رئيس الوزراء آنذاك طاهر المصري بيع ١٥٪ من اسهم الستور الى مالكيها الاصليين، وفي مؤسسة الضمان ٢٢٪ فقط من اسهم الصحيفة، بينما بقيت ملكية الحكومة في الراي على حالها - ٢١٪.

- في ٩٢/٢/٩٧ أقر البرلمان قانون المطبوعات والنشر الجديد، الذي اشترط ان لا تملك الحكومة اكثر من ٢٠٪ من الاسهم في اي جريدة خلال سنتين - تمدد الى سنتين اخريتين - من نفاذ القانون.

- في العام ١٩٩٥ سدد رئيس الوزراء الشريف زيد بن شاكور الملة المنوحة للحكومة لبيع اسهمها حتى هذا العام ١٩٩٧.

\* رئيس تحرير المشرق

هكذا حدثنا النجل



## الصحف الاسبوعية: الازدهار يعيق الحركة

الاحزاب السياسية فيؤكده رؤساء تحريرها انها لا تواجه مشاكل مالية لأن احزابها تدعمها بشرائها وينشر اعلاناتهم فيها. على ان السيد سكويها يقول ان هذه الصحف تعاني من المشاكل المالية، ولكن مدفعا في تحقيق رسالة معينة يجعلها تتغاضى عن تلك المشاكل، ويشرب مثالا على ذلك صحيفة «الاماني» التي يصدرها حزب الشعب الديمقراطي العربي، محفدة، والتي كانت تصدر اسبوعيا في ٢٤ صفحة، وانخفض عدد صفحاتها الآن الى ١٢ صفحة.

اما الصحف الموصوفة بأنها «مجانة ومعتزة» فان اصحابها يؤكدون ان الصحيفة اليومية الجديدة لن تؤثر عليهم. ويقول الدكتور الكيلاني انه لا تستطيع اي صحيفة جادة ان تصدر اسبوعيا معتمدة فقط على مبيعاتها في الشارع! مشيراً الى ان المربودات المالية تأتي اولا من الاشتراكات، ثم من الاعلانات واخيرا من مبيعات الشارع. وأكد عدد من ناشري الاسبوعيات ان «الحرب اليوم» سوف تشكل منافسة قوية لليوميات وليس للاسبوعيات.

وقال السيد فهد الرمادي ناشر ورئيس تحرير صحيفة اللحد الاسبوعية ان صحيفته تعتمد في جزء كبير في استثمارها على المتعاطفين مع الفكر القومي العربي، والاتجاه الناصري، ونوه الى ان الصحف الاسبوعية لا تحل محل الصحف اليومية، مؤكدا ان من يشتري صحيفتين يوميتين يشتري ايضا على الأقل اسبوعية واحدة.

وقال في هذا الصدد ان الاسلايين مثلا يشترون صحيفة «السبيل» و«النصر» ويشترون اللحد. على ان اصحاب الاسبوعيات ومحروبيها يعتبرون صدور الصحيفة اليومية الجديدة بمثابة جرس انذار لانقراض الصحف اليومية ورفع سقف الحرية فيها وبمضاعفة الجارة في مجالاتها للمواضيع المختلفة.

\* صحيفة واحدة ارمنية

الدولي، وأشاند: لقد صدر هذا القانون عندما لم يكن في الأردن ٤ صحف يومية منها الجورين تايمز

### لولا الكيلاني\*

الناطق بالانجليزية و٢٤ اسبوعية. ويرى عدد من رؤساء التحرير الذين توصف معهم بأنها «مشاغية» ان اعلانات الحكومة تمنح لبعض الصحف ربحاً عن الاخرى. وأشاروا الى ان الشركات الكبرى مثل اليوتاس والفوسفات والاسمنت تلزم بالتوجه للحكومي. وايدى السيد نضال منصور، رئيس تحرير جريدة «الحديث» عدم قلقه من صدور صحيفة «الحرب اليوم» وقال ان بعض الصحف الاسبوعية مثل الحدث وشيخان، والبلاد خلقت لنقصها «لونا» معينة، وتوقع انها لن تواجه اي نقص في المبيعات. وأشار ان «الحرب اليوم» لن تكون ذات طابع اسبوعي او إثاري، وستتأثر بصيغة الصحيفة اليومية.

وأكد منصور ان الاشهر القادمة شهدت فروقاً بين الصحف القادرة على البقاء والضعيفة. ومن ذات اللون الخاص، صحيفة «ميد ريه» والتي يؤكد القاتنون عليها انها لن تتأثر بصدور اليومية الجديد.

وقال احد العاملين في هذه الصحيفة «ان عدد ريه صحيفة ساخرة ولها سوقها الخاص فهي تلعب على الخطوط السياسية الحمر» ولا تتجاوزها. وأشار ان التكلفة المالية لهذ الصحيفة ضئيلة جداً حيث انها تصدر عن دار النشر للنشر التي تصدر موارث الساعة» و«شيخان» الا ان القاتنين على هذه الصحيفة لا يعرفون رد فعل الحكومة الجديدة على هذا النوع من الصحافة الساخرة، التي لم يلقها الأردن من قبل، بينما كانت الحكومة السابقة على الغالب ترى في هذه الصحيفة حالة صحية.

اما بالنسبة للصحف التي تصدر عن

المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٢ الذي اعطى الحق لاي شخص بالجوء الى القضاء في حالة عدم منحه ترخيصاً لاصدار صحيفة جديدة.

ويؤكد بعض الصحفيين ان اجواء الانفتاح الديمقراطي في الأردن، الى جانب صدور قانون المطبوعات الجديد دفع كثيرين للسعي للحصول على التصاريح خوفاً من تراجع الحكومة. ولعل ذلك كان سبباً اولياً ومباشراً لتزامن صدور هذا العدد الكبير من الصحف الاسبوعية في ان واحد حتى وصل الى ٢٤ جريدة اسبوعية في سنة واحدة.

ومع ان البعض يعتقد ان هذا التناقص صحي وان البقاء سيكون للأفضل، الا ان البعض الآخر يرى ان مستوى اداء هذه الصحف في انخفاض مستمر وانها غالبا ما تلجأ الى الأثارة لجذب اهتمام القراء سيما وان بعض الجرائد، كما يقول السيد باسم سكويها الذي ترأس تحرير جريدة «لخر خبر» اليومية، ومجلة «صور» وصورة الاسبوعية، سابقا، لم تستطع ان تنقي لها قارئاً منتصباً مؤكداً ان الصحف الاسبوعية تعاني الآن ضائقة مالية، حتى قبل صدور صحيفة «الحرب اليوم» ويعز ذلك الى ان هذه الصحف تنافس في صناعة المنشآت للغير وبذلك يتقلل الغارء، حسب لون المنشآت من صحيفة الى اخرى.

ويعتقد الدكتور موسى الكيلاني ناشر صحيفة «الأردن» الاسبوعية ضرورة تعديل بعض القوانين الحكومية التي تشترط نشر اعلانات الموازبات العامة في جريعتين يوميتين فقط.

وقال ان القانون الذي صدر في السبعينات وعفا عليه الزمن يجب ان يعدل بحيث تحصل الصحف الاسبوعية على حصتها من الاعلانات أيضاً، وخاصة من الاعلان المحلي والاعلان

هل ستقوى الصحف الاسبوعية على مواجهة الظروف الجديدة التي ستخلقها صحيفة «الحرب اليوم» اليومية الرابعة والتي ستحمل روح شيخان الاسبوعية والتي يدعمها واسعمال قوي يبلغ ٤ ملايين دينار ويشارك في راسمالها معظم الشركات الاعلانية في الأردن؟

لقد انقلت ست صحف اسبوعية لانها لم تتمكن من مواجهة حدة الازمات المالية التي واجهت الاقتصاد الأردني بشكل عام والصحف بشكل خاص خلال العام المنصرم والكاد تمكنت بعض الاسبوعيات الاخرى من البقاء في الساحة الاعلامية.

وراقب الوسط الصحفي باهتمام الدعوى القضائية التي رفعتها رئيسة تحرير إحدى الاسبوعيات مؤخراً ضد ناشر الصحيفة لانه لم يتمكن من دفع مستحقات الصحفيين المالية. ويعتقد المحللون ان جريدة «الحرب اليوم» التي ستصدر خلال الشهر الحالي، سوف تؤثر على مواقع بعض الصحف الاسبوعية في السوق ولن تدفع على الأقل واحدة من الصحف اليومية خارج السوق.

ويقول المحللون ان بعض الاسبوعيات تقف على حافة الانقراض وان صدور هذه الصحيفة اليومية سوف يعول باختنائها.

ويقول أحد الناشرين ان إحدى المؤسسات الصحفية رفضت طباعة صحيفة اسبوعية بسبب الدين التراكمية عليها. كما ان المحاكم ستشهد العديد من القضايا المرفوعة ضد اصحاب هذه الصحف لعدم وفاتهم بالتزاماتهم لنيهم وللشركات الطابعة. خاصة وان الدين على هذه الصحف في تراكم مستمر.

ويعتقد البعض ان البرر الرئيسي لظهور عدد كبير من الصحف الاسبوعية كان مرده لحرر عبقرو من الزمن على رفض الحكومة اعطاء امتيازات لجلات وجراند جديدة.

لقد ازداد عدد المطبوعات، وتحديداً خلال السنوات الأربع الماضية وذلك بعد صدور قانون

## خفض مساهمة الحكومة في الصحف خطوة لانهاء الشراكة مع السلطة الرابعة

الصحف، فضلا عن الاعلام الرسمي. وفي عهد الديمقراطية النيابية، لم يقسم قانون المطبوعات والنشر عرى الشراكة، وظل الصحفيون يتطلعون الى دور رقابي تنفيذ به الصحافة اليومية، باعتبارها سلطة مستقلة، وليست جزءاً من سلطة اخرى.

وأزاء ذلك، قال السيد سيف الشريف، نقيب الصحفيين الأردنيين ان «مبدأ الحرية الصحفية يتناقض مع وجود الحكومة في راسمال الصحف» مشيراً الى ان حرية الصحافة مشروطة باستقلاليتها.

ويذكر ان هناك توجهاً لدى بعض الاوساط، يدعو الى ابقاء الوجود الحكومي في ملكيات الصحف، وكان بعض المقررين من الحكومة السابقة، حاولوا الخروج من سائر الزام القانون ببيع الحكومة لخصصها بالقول بان «الصناديق الرسمية المملوكة للاسهم مؤسسة الضمان الاجتماعي مثالا ليست جزءاً من الحكومة». ويفسر بعض المعارضين لخروج الحكومة من الصحف موقفهم بمخاوف من انتقال الملكية الى جهات او افراد في القطاع الخاص، تفرض احتكارها على قطاع لا بد من الحفاظ على استقلاله. الا انهم يؤكدون إمكانية تعاضد هذا الوضع بتطوير قوانين عدم الاحتكار، وبيع اسهم الحكومة ضمن خطة عمل، تضمن توزيعها على اكبر عدد من السامعين.

\* صحفي ارمني

بزيادة حصة العاملين في الصحف. ونصت الفقرة «د» من قانون المطبوعات والنشر

### باسل رفاعية\*

لعام ١٩٩٢ على «لا يجوز ان يزيد مجموع مشاركات او مساهمة الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة والصناديق التابعة لاي منها على ٢٠٪ من رأس مال اي شركة او مؤسسة صحفية، ويترتب على تلك الجهات توفير اوضاعها مع احكام هذه الفقرة خلال ستين من تاريخ صدور هذا القانون... وذلك باعادة توزيع نسبة ٢٠٪ على تلك الجهات بنسبة مشاركات او مساهمة كل منها في راسمال الشركة او المؤسسة الصحفية...».

وفي غضون انتظار للتصويب الحكومي، تسأل الدكتور نبيل الشريف، رئيس تحرير «النسوة» عن الانبواجية الحكومية في ايجاد نمطين من الصحافة اليومية، تمت تتواجد فيه الحكومة في «الرأي والدستور» ونمط لخر ترخص فيه ليوميات اخرى، وتلقى تواجدها فيه، واعتبر ذلك انفصاما في رؤية الحكومة لاستقلالية الصحافة، يجرح مصداقيتها، ويحجم هوامشها، وشدد على ان «التصويب الحقيقي لا يتجسد الا بخروج نهائي وكامل من الصحف».

وكانت شراكة الحكومة مع القطاع الخاص في الصحف، جزءاً من سياسة الدولة قبل سنوات قليلة من عودة الحياة البرلمانية عام ١٩٨٩، اذ كانت تسيطر عليها المظلة على

وتتقدم مساهمتها في صحيفة «الأسواق» وكذلك في صحيفة «الحرب

اليوم» المتوقع صدور عددها الأول هذا الشهر وينظر الصحفيين الى خفض المساهمة الحكومية، بوصفه مكسباً ناقصاً، تكتمل فائته بخروج كامل، بحلول ملكية الصحف الى القطاع الخاص، ويتسالمون عن جدوى التوجه الفعلي نحو التخصصية. والاصرار على بقاء الـ ٢٠٪، التي وصفها البعض بـ «مسمار جحا»، في إشارة صريحة لرغبة الحكومة، ابقاء هيمنتها على الصحافة.

وقال السيد سليمان القضاة، رئيس تحرير «الرأي» ان «قانون ١٩٩٢ لم يحقق طموح الجسم الصحفي، الذي طالبت قواه النقابية انشاء مناقشة القانون بقاء، اية مساهمة للحكومة في المؤسسات الصحفية».

وطالب بتعديل ينهي الوجود الحكومي، الا انه اعتبر استحقاق خفض «خطوة ايجابية» من شأنها ان تنعكس على حرية التعبير وستقف الحرية، وبه الى ضرورة التنسيق بين الحكومة والصحف في صياغة اليات خفض ملتزم عملية البيع، وفق أسس عادلة، تصول دون استحواد جهات اقتصادية مثقلة على حصة الحكومة بذهنية احتكارية، لا تحل للمشكلة، بل تزيدها تعقيداً.

واقترح للقضاة، ان يتم تحديد سقف اعلى للكية الاسهم، للأفراد والمؤسسات، والاعتماد

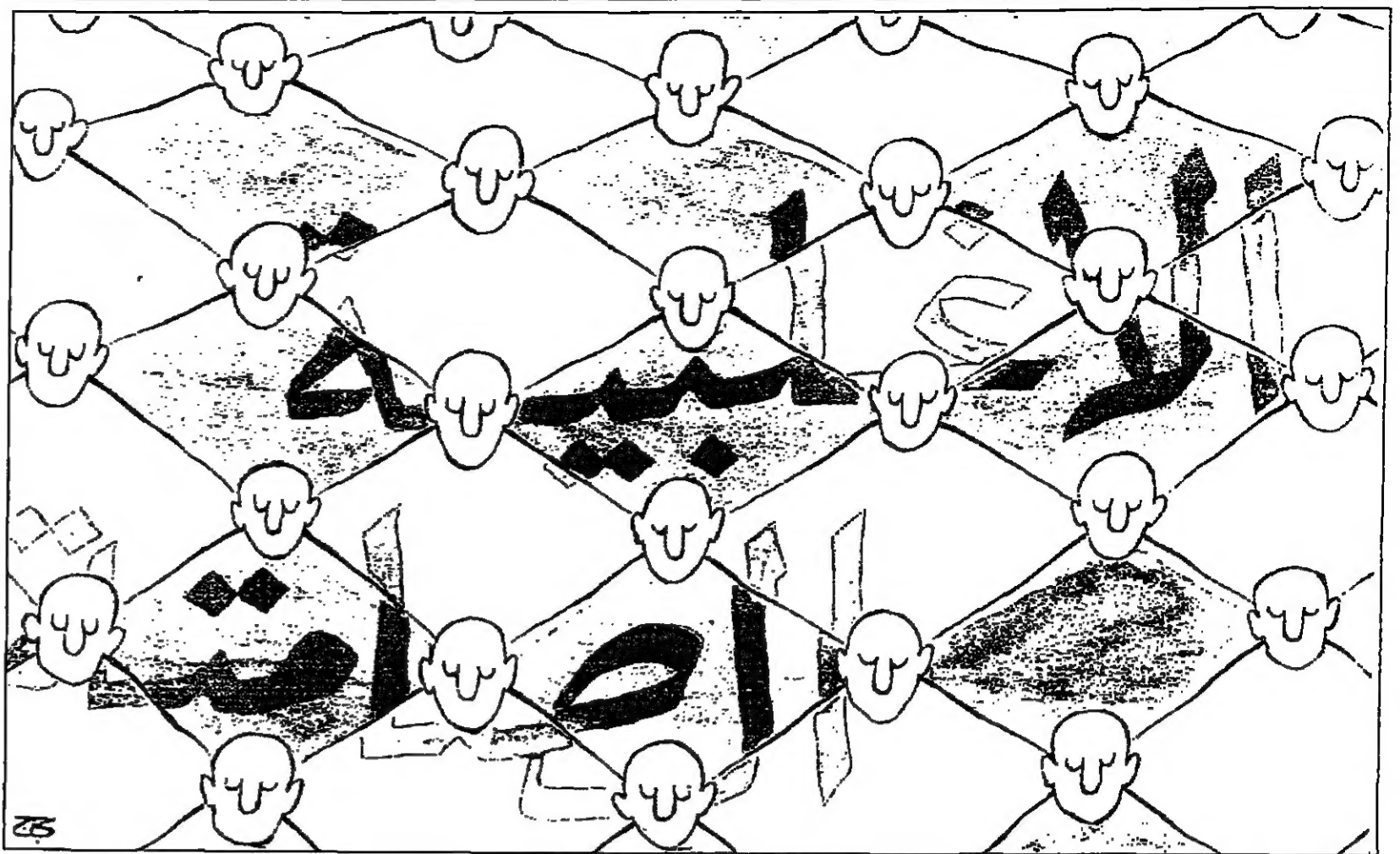
تتظار الصحف اليومية استحقاقاً قانونياً وشيكاً، يخفض مساهمة الحكومة في صحيفتي «الرأي» و«الدستور» الى ٢٠٪، في اجراء يؤمل له، ان يكون خطوة اولى باتجاه انهاء الشراكة بين الحكومة والصحف، لتحقيق استقلالية السلطة الرابعة، واتاحة مناخات جديدة لتطورها واسهامها الفعلي في المجتمع. وتري اوساط صحفية، ان قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٢، انهي مسوغات الشراكة، بعد ان نصت الفقرة «د» من مادته التاسعة عشرة، على عدم جواز «الترخيص للحكومة او لاي من المؤسسات الرسمية العامة، باصدار اي مطبوعة صحفية سياسية يومية او غير يومية».

وكان قانون المطبوعات والنشر، صدر في الجريدة الرسمية في ١٧/٤/١٩٩٢، واعطى الحكومة مدة عامين لتصويب اوضاعها في الصحف انتهت في ١٧/٤/١٩٩٥، وجرى تمديدها بعد ذلك عامين آخرين.

ورغم ان وزير الدولة لشؤون الاسلام، سمير مطاوع، أعلن قبل اسبوعين ان الحكومة «جادة وملتزمة بخفض مساهمتها في الصحف اليومية حسب القانون». الا انه قال عقب اجتماع لمجلس الوزراء، ان «الموضوع احيل الى ديوان التشريع، وسيخضع للقرار المناسب بناء على الرد النهائي».

وتلك الحكومة ٦١٪ من اسهم صحيفتي «الرأي» و ٢٢٪ من اسهم «الدستور».





## «العرب اليوم» يومية جديدة بروج شيحانية



أربعة ملايين دينار واشترت مؤخرًا جريدة شيحان من «الطباعين العرب» وهي شركة طباعة تجارية مساهمة عامة. كانت عائلة الحروب تملكها.

ويرى مراقبون أن الموارد الضخمة أعطت الصحيفة الجديدة تقمًا في التوظيف. بعد أن عرضت مضاعفة رواتب الموظفين إليها.

ويؤكدون أن تنوع الموارد - الفنية والمالية - ستعطي المشروع قدرة مالية على تسويق الصحيفة، واستخدام أحدث التكنولوجيا في مجال الإعلام، وتجنيد وتدريب الكوادر وتوظيف المراسلين وفتح مكاتب في العالم العربي والخارج. ويقول المصروف أن لدى إدارة الصحيفة خطًا طموحًا لفتح مكتب في القدس لإصدار طبعة فلسطينية وأتوقع صدورها بعد وقت قصير من صدور الصحيفة في الأردن.

• صحيفة أمريكية تعمل في الأردن

سقف الحرية، فقد ثبتت صموده كسر ولا القراء وعاداتهم وأمزجتهم.

ويقول صحفيون ناشرون: عليهم أولاً أن يثبتوا أنهم مسؤولون وطبيهم أن ينافسوا على قراء واسخي الأقدام، فالرأي مثلاً كانت ولا تزال حتى هذا اليوم مثل الخبز اليومي لكثير من الأردنيين. ويضيف «توزع الرأي حوالي ٧٠ ألف نسخة يومياً أي ضعفي ما تصدره الاسواق والنسوة مجتمعتين. فالرأي لديها الاعلانات ولديها الاخبار ولديها تقليد نشر النمي والاجتماعيات الخ».

ويوضح أن الرأي التي تأسست في اوائل السبعينات وتتمتع بأوسع توزيع منذ ذلك الحين، تنشر ما بين أربع وخمسة صفحات تعاريف، وأكثر من ذلك، من الاعلانات الاجتماعية وسيكون من الصعب استبدالها لصحيفة أخرى.

أقذ اظهرت الدواست الحديثة أن توزيع الصحف في الأردن قد تضائل خلال الثلاثة اشهر الأولى من هذا العام نتيجة زيادة في اسعار الاشكاش التي خلقتها تكاليف متزايدة للطباعة في الاسواق العالمية والضرورية الحكومية على البضائع.

ورغم ذلك إلا أن المصروف يبدو متفائلاً ويتوقع أن توزع صحيفته نحو (٨٠) ألف نسخة يومياً.

ويقول: لنتي اعرف الارضية التي اقف عليها، فخيرتنا تمل على أنه اذا ظهرت صحيفة جادة ومستقلة فانها ستجج، وافضل مثال على ذلك صحيفة القدس الكويتية.

تحتل «العرب اليوم» التي يتوقع أن تصدر في ١٤ صفحة ملونة بالكامل يومياً - بدعم مالي كبير من الشركة الأم - الدار الوطنية للصحافة والإعلام. وهي دار نشر وأسمائها

الأردن، تأسست في اواسط الثمانينات، وهي مشهورة بنهج طريق غير مطروح في تغطية الاخبار المحلية، حول الفساد والمشاجرات الحكومية والجريمة وقضايا ظل الاقتراب من وتوقع الفاتك أن تكون الصحيفة اليومية أكثر حدة وجراة، سيما وانها استقطبت أسماء جيدة لها وزنها وخبرتها.

ويقول صحفي يعمل في الرأي في اشارة مقعة إلى اهتمام الحكومة بالرأي والنسوة، الصحفيين الرئيسيين أنهم سيحتارون الخط الأحمر الذي لم تتجاوزوه، وهذا تكمن المنافسة الحقيقية.

وتملك الحكومة ٦١٪ من أسهم الرأي و٢٢٪ من أسهم النسوة، ويفترض أن تتنازل الحكومة عن حصتها في الصحيفة، قبل ١٧ نيسان الحالي.

يقدر الكادر الصحفي لـ «العرب اليوم» بـ ٨٠ شخصاً، ويؤكد الحروب أن الأغلبية لم تأت من الصحف المحلية.

ويقول: نهدف إلى استقطاب خبرة الصحفيين في الأردن.

ويشير الحروب أن اليومية الجديدة تضم ثمانية مدراء تحرير، يرأسهم الكاتب السابق في «الرأي» طارق مصاروة الذي سيعمل رئيساً للتحرير. بعد أن لخصفي عموده اليومي في الرأي أكثر من ثمانية اشهر.

تضم هيئة التحرير صالح قلاب (كاتب العمود في النسوة)، طاهر عدوان (كاتب العمود في النسوة)، محمد كعوش وهو محرر وكاتب عمود في النسوة، حلمي الاسمر رئيس تحرير جريدة «السييل» الإسلامية الأسبوعية سابقاً، مروان حزين من «الاسواق» وخالد الزبيدي للحزب الاقتصادي في الرأي.

ويرى صحفي بارز أن الصحيفة الجديدة

### أيمي هندرسون\*

يتوقع أن تصدر الشهر الحالي صحيفة يومية خامسة عنوانها «العرب اليوم» تتضم إلى اليوميات: الرأي والنسوة والاسواق والجورين تايمز وإلى أكثر من عشرين صحيفة اسبوعية، ويتوقع ناشر اليومية الجديدة أنها ستعكس المشهد الصحفي في الأردن.

«العرب اليوم» التي تم ترخيصها الشهر الماضي سوف تتنافس على جذب قراء موالين بشكل أساسي في سوق مشبعة أصلاً، من خلال تبني استراتيجية ذات شقين: رفع سقف حرية الصحافة في كتابة التقارير والتعليق على القضايا ووصد موارد اكبر لاقتذاب القوى العاملة المؤهلة وإقامة مكاتب في الخارج.

يقول الدكتور رياض الحروب، ناشر صحيفة «العرب اليوم» والصحيفة الأسبوعية الأولى في الأردن «شيحان» أن الصحيفة الجديدة تهدف إلى تغيير ما يصفه بالاداء الباهت للصحف اليومية الثلاثة المؤيدة للحكومة، وعلى رأسها الرأي الاوسع انتشاراً، ثم النسوة وهما صحيفتان مملوكتان جزئياً للحكومة، ويؤكد الحروب أن اليومية الجديدة لن تكون مماثلة، بل ستكون الأولى بين قريباتها.

ويرى بعض الصحفيين والكاتب الأردنيين وخصوصاً أولئك الذين انضموا أو يفكرون بالانضمام إلى طاقمها التحريري بأن «العرب اليوم» مؤهلة لتقديم افاق جديدة، ومناخات مغايرة للساند.

ويقول فهد الفاتك الكاتب اليومي في «الرأي» الذي لا يزال يمانع في أن يتقل عموده إلى الصحيفة الجديدة «سيكون مزيجاً جديداً، صحيفة يومية بروج شيحان».

وكانت شيحان أول صحيفة اسبوعية في

# الاعلام، الديمقراطية، والمواطن

د. موسى شتيوي\*

ان تجد الصحفي او معد البرامج في موضوع معين دون تلقي اي تدريب او دراسة في هذا المجال مما يؤدي الى السطحية. الاعلام الاردني اما متذلل للسلطة وليس بالضرورة حسب رغبة السلطة او معاد لها. والتنازع في كلا الحالتين سلبية، ففي الحالة الاولى يفقد الاعلام استقلاله ويصبح خاضعاً لمنطق ارضاء السلطة وفي الحالة الثانية يتم فقدان التعامل والحوار مع السلطة ليس سراً ان تقول بان المواطن الاردني، عندما يريد التعرف على تفاصيل قضية ما فانه يلجأ لاعلام غير ارضي والذي في بعض الاحيان يكون في قلب الحدث الاردني والسبب في ذلك هو عدم وجود الاعلام الاردني في قلب هذا الحدث، ان هذا الوضع يفقد الاعلام الاردني قدرته على الشفافية في تعامله مع المسائل المختلفة والمهمة ويجعله جزءاً من السلطة وليس رقيباً عليها. يظل الاعلام الاردني من التحقيق العميق والمدرس والمنطقي والموضوعي ويشارك الاعلام كل حسب موقعه، اما بانكار وجود المشاكل والقضايا ثم فجأة نعلم بوجودها او المبالغة في وجودها ثم فجأة تكتشف انها ليست بحجم التهويل، هذا قد يعني ضعف روح المبادرة والسبق الصحفي او الاعلامي، والتي هي اساس العمل الاعلامي. وقد يعكس ذلك توهلاً ادارياً ومهينياً في بعض الاحوال الاخرى والذي يحتاج الى معالجة متباعدة وشاملة.

ان كيف ينظر المواطن الى الاعلام والمؤسسات الاعلامية هل يعني دورها نحوه ودوره نحوها؟ هل يدرك حقوقه وواجباته نحو الاعلام على سبيل المثال هل يدرك المواطن ان من حقه ان يتفاعل مع ما تنشره وسائل الاعلام؟ هل يدرك ان من واجبه وحقه ان يعبر عن رايه في ذلك وبما يدور من حوله؟ بالطبع لا يوجد مواطن من نوع واحد، وبالتالي الاجابة على الاسئلة ليست بالسهلة والسهلة ولكن شروط قيام المواطن بواجبه ومعرفته لحقوقه هو انتشار التعليم (او شعب يقرأ ويكتب) ووجود عملية ديمقراطية حقيقية واعلام متطور مهنيًا ومتزئم بالعملية الديمقراطية، هذه هي شروط تكوين رأي عام والنتيجة الاولى التي اخلى اليها بان المواطن العادي غير واع لدوره وحقوقه نحو الاعلام والعملية الديمقراطية بعد، وان اسهامه في تطويرها لا زال ضعيفا وقد يكون احد اسباب ذلك هو عدم تطور مفهوم حسن المواطنة لا من قبل المواطنين ولا من قبل المؤسسة الاعلامية.

حتى يتجاوز الاعلام المشاكل والعثرات التي يعاني منها فهو بحاجة الى اتخاذ اجراءات باتجاه تعميق الاستقلالية وتطوير الجوانب المهنية والتخلص من الترهل باشكاله المختلفة وتغيير نوعي في فهمه لدوره في المجتمع الديمقراطي وتغيير نظره باتجاه احترامه واحترام حقوقه وقدراته.

\* محاضر في قسم علم الاجتماع الجامعة الأردنية

الشرائح الاجتماعية، وان يشكل الناقذ للحكومات والتحقق من الاخطاء وان يكون داعية ومدافعاً عن القضايا العامة وان يكون منبراً للنقاش والجدل. وفي نفس الوقت فان الاعلام يمكن ان يساهم في خلق خبرة وثقافة مشتركة من خلال الرموز المشتركة. وان يعطي الشعور للعامة بانه على اتصال مع قائمتها وان يعمل كمنبه ومؤكد دوماً على الهوية الحضارية الوطنية.

**تقييم الاعلام في الاردن**

والآن وعلى ضوء الدور الذي يجب ان يقوم به الاعلام في المرحلة الديمقراطية، هل يمكن تقييم الاعلام الاردني من خلال التجربة السابقة على ضوء ما تقدم؟ وحتى يكون التقييم علمياً وموضوعياً، كاملاً شاملاً، فانه يحتاج الى دراسة ولكن يمكن الخروج باستنتاجات اولية والتي يمكن ان تعامل كفرضيات حول اداء الاعلام الاردني في الفترة السابقة مع ضرورة الاشارة الى ان هذه الملاحظات قد تنطبق على كل مؤسسة

في عملها، الحرية من السلطة السياسية (ضمان عدم التدخل بعملها) وبدون وعي من القائمين عليها وبدون درجة عالية من المهنية لضمان الاداء الجيد والرفيع وتطوير اخلاقيات المهنة (Professional Eth- ICS) لممارسي هذه المهنة، وبخاصة الصحفيين. انن، فالاعلام يمكن اعتباره الجهاز العصبي المركزي للمجتمع والذي يجب ان يتصرف بمسؤولية وبشكل بناء لمساعدة العامة لتعريف وتحديد وتطوير الديمقراطية. وبذلك تستحق ان تقوم السلطة الرابعة في المجتمع بدورها الحساس والحاسم في تطوير العملية الديمقراطية. ويمكن تحديد وتلخيص الاهداف التي يجب ان يسعى الي تحقيقها الاعلام في المرحلة الديمقراطية، وهي:

اولاً: يجب على الاعلام ان يوفر للمواطنين معلومات كاملة وصانقة، حتى تمكنهم من اتخاذ قرارات صائبة وسليمة لان اي قصور في المعلومات او تشوهاها يضعف

## الاعلام الرسمي لا يزال يخاطب المواطن الى حد الاستخفاف بعقله وحقوقه

قدره المواطن على اتخاذ القرار السليم. ثانياً: الاعلام يجب ان يعمل على تطوير وتوجيه الاطر المرجعية المتناسقة للمواطنين حتى تساعدهم في استيعاب العالم السياسي المعقد الذي نعيش. والذي يعنيه ذلك هو تفسير وتوضيح السياسة بطرق تساعد المواطنين على الفهم والتعرف بشكل معقول ومنطقي.

ثالثاً: على الاعلام ان يوفر وجهات النظر المختلفة حسب تنوع الجماعات في المجتمع، او بعبارة اخرى يجب على الاعلام ان يبرز ويصافح على التعددية في وجهات النظر ويسمح بها حتى يوفر الاطار للتعبير عن وجهات النظر المختلفة.

رابعاً: على الاعلام ان يقدم كما ونوعاً الاخبار التي يريدها ويحتاجها الناس دون المفاسدة بالدخول من باب الاثارة والدعاية الرخيصة.

خامساً: على الاعلام ان يمثل العامة (Public) وان يتكلم من اجل للمصلحة العامة (Public Interest) من اجل ان يبقى الحكومة تحت طائلة المحاسبة والمساءلة. سادساً: على الاعلام ان يبدي وان يقدم الفهم والتفهم حتى يقدر المواطن ظروف البشر والجماعات الاخرى (سواء داخل المجتمع ام في مجتمعات اخرى) ويتفهم لاحتياجاتهم ومشاكلهم. كذلك من اجل ان تتعرف الصلوة (الفئة الحاكمة) على ظروف الفئات الاخرى (خارج اطار الصلوة) حتى تتعلم التعاطف معهم والرعاية لهم.

سابعاً: على الاعلام ان يكون منبراً للحوار بين المواطنين ليس فقط بما يعود ذلك من فائدة لصناع القرار وانما ايضا بدوره كجزء مهم من العملية نفسها وبشكل دائم من الثقافة السائدة.

انن، وبشكل مختصر، فالاعلام في المرحلة الديمقراطية يعمل كاداة لتحقيق نهايات واهداف مختلفة، كنقل المعلومات لكل

يخطر ببالي عدد من الاسئلة التي تبدو ملحة (لي على الاول) عندما اقلب صفحات الجرائد اليومية والاسبوعية وعندما اشاهد (صداقة) بعض برامج التلفاز التي تبث للمشاهدين، وهذه الاسئلة تتمحور حول كيفية تفكير القائمين على مؤسساتنا الاعلامية والعاملين فيها وكيف ينظرون الى المواطنين الاردنيين الملتزمين لنشاطاتهم واتجاههم، هل يعتبرونهم قراء ومشاهدين جديدين واعين، يتلقون المعلومة والخبر بذكاء مع قدرة معقولة على التخيل بمقلانية؟ هل يفترضوا ان للمواطن حقوق مرتبطة بتلقيهم للمعلومة والخبر والتحليل الصانق والدقيق والموضوعي، ام يفترضون بان القراء والمشاهدين غير واعين وجهلة لا يعرفون مصالحهم؟ وبالمقابل، كيف ينظر القارئ والمشاهد للمؤسسات الاعلامية، هل هي موضع ثقة في نظره، ويعاملها كجهة تقدم له خدمة، وبالتالي هي خاضعة للمساءلة من قبله، كما يعني واجباته وحقوقه تجاه المؤسسة الاعلامية؟ اخيراً، هل تسهم مجمل نشاطات المؤسسات الاعلامية في ايجاد ما يمكن تسميته بالرأي العام وهل هناك حقيقة رأي عام في الاردن؟

قد تبدو هذه الاسئلة استفزازية، ولكن يجب ان لا تكون، فقد مضى علينا فترة ليست بسيطة من التعايش والعيش في عهد الديمقراطية، كما تصبح ذات اهمية فقط في المجتمع الديمقراطي او المجتمعات التي هي في مرحلة الانتقال الى الديمقراطية مثل المجتمع الاردني.

يطلق على المؤسسة الاعلامية وبخاصة الصحافة (في المجتمعات الديمقراطية) مصطلح السلطة الرابعة، وذلك ليس من باب التكريم بل في معرض الاشارة لاهمية الدور الذي تلعبه تلك السلطة في المجتمع مقارنة مع السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. ومن اهم الاسباب التي دعت البعض لاطلاق ذلك للمصطلح على الصحافة هو انها تساهم بشكل حاسم في بلورة وتكوين الرأي العام لدى المواطنين الذين اذا مارسوا مواظمتهم بوعي يستطيعوا ان يؤثروا على اختيار النظام السياسي وعلى السياسات التي يتخذها وينفذها. وفي اطار اسهامها في تكوين الرأي العام، فالصحافة تكون الجهة التي تعطي المعلومة والخبر الصحيح وتناقش الامور بغير عال من الموضوعية وتفسح المجال امام كافة الفئات في ابراز وجهات نظرها، وتسهم في بلورة مواقف وآراء من اجل تطوير نوع من الاجماع حول المصلحة العامة، وبالمقابل، يقوم الاعلام (والصحافة بشكل خاص) بدور الرقيب على الحكومة او السلطة السياسية ومتابعة قرارات وسلوكيات الحكومة والتأكد من انها ملتزمة بالقانون وبالمصلحة العامة، وذلك تكون للمؤسسة الاعلامية، شأنها شأن مؤسسات المجتمع المدني الحديث، مؤسسة وسيط بين المواطن بخلفياته المتعددة وبين الدولة ومن اهم ما يساهم في خلق ما يمكن تسميته بالجال العام (Public Sphere) الذي هو التعبير الافرقي او المقياس الحقيقي لدى تقدم الديمقراطية.

وبالطبع لا يمكن ان يقوم الاعلام والصحافة بهذا الدور دون قدر من الحرية



**غدير الطاهر\***

# بعد مطالبة الحسين بالفصل بين الجمع بين النيابة والوزارة له

فرائضكم خير يا بني

اكتسب الجدل الدائر منذ امد طويل بين المؤيدين والمعارضين في اواسط السياسيين والمفكرين حول اجراء تعديلات على الدستور الاردني الذي مضى على وضعه ٤٥ عاما، زخما جديدا بعد التصريحات المتكررة لجلالة الملك الحسين التي طالب فيها بالفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ان النظام الدستوري الاردني، شأنه في ذلك شأن الديمقراطيات البرلمانية كلها، ينص على الفصل بين الوظائف الشخصية والسلطتين التنفيذية والتشريعية.

فيبعد تأكيد على ان "الامة مصدر السلطات" - (المادة ٢٤ - ١) ينيط للدستور السلطة التشريعية في البرلمان والملك والتفذية في الملك الذي يمارس سلطاته من خلال وزرائه (المادة ٢٦) وتنص المادة الاولى من الدستور على ان نظام الحكم نيابي ملكي وراثي.

وبينما يوفر الدستور الاردني اطارا مهيئا لتحويل الارمن الى ديمقراطية برلمانية، فانه يقتضي ضمنا، ان تعكس الحكومة الاغلبية البرلمانية حيث ان هذه الاغلبية تعكس ارادة الشعب. لذا فان الدستور لا يمنع النواب او الاعيان من تقلد المناصب الوزارية، اضافة الى التمثيل النيابي، وهو ما اتسم به التشكيل الوزاري للكثير من الحكومات الاردنية السابقة.

في كتاب التكليف الملكي لرئيس الحكومة الحالي الدكتور عبدالسلام المجالي في السابح عشر من آذار قال الملك "وجدنا بالتجربة العملية ان الجمع بين موقعي النيابة والوزارة امر له سلبيات عديدة لمسهها المواطنون بانقسامهم وعنائنا من تبعاتها مما يحسنوننا الى اعادة النظر في هذه المسألة بحيث يتفرغ النائب الى مسؤولياته كنائب ويتفرغ الوزير الى مسؤولياته كوزير دون ان يكون اي منهما واقعا تحت اي ضغط انتخابية او جغرافية او شخصية مهما كانت بواعثها وغاياتها.

ففي حكومة السيد عبدالكريم الكباريتي السابقة كان عدد الوزراء النواب، ٢٢ من مجموع ٢٦ وزيرا. اما حكومة الدكتور المجالي الحالية، فلا تضم سوى نائبين اثنين من مجلس النواب الثاني عشر. وهما الدكتور عبدالله النسور، نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الادارية، ونائب محافظة البلقاء والسيد توفيق كريسشان وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة، ونائب محافظة معان (الذين استقالا من عضوية المجلس بعد تشكيل الحكومة).

بموجب المادة ٧٤ م الدستور، يقدم الوزير الذي ينوي ترشيح نفسه للانتخابات البرلمانية استقالته من الحكومة قبل خمسة عشر يوما على الاقل من يده عملية الترشيح. وفي معرض حثه الدكتور المجالي على الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، قال جلالة الملك "ان عملية الفصل من شأنها تجزير مسيرتنا الديمقراطية وارساء قواعدها وحمايتها من الانحراف بها عن مسارها

الصحيح. وفي مقابلة له مع التلفزيون الاردني قبل بضعة اسابيع من استقالة حكومة السيد الكباريتي، عبر الملك عن رغبته في تنفيذ عملية الفصل بين الوظائف التنفيذية والتشريعية.

وقد علق السيد ابراهيم عز الدين، وهو وزير سابق في مقابلة اجريت مؤخرا على الرغبة الملكية قائلا: ان نظرة جلالة الملك تحظى بدعم الغالبية العظمى من الشعب.

ويضي السيد عز الدين، وهو ايضا سفير سابق والمدير العام الحالي لمؤسسة عبد الحميد شومان، قائلا على الرغم من ان النواب في انظمة وبلدان ديمقراطية اخرى يحتلون مقاعد نيابية فان تقديمهم لمناصب مزبوجة يعتبر احد اركان الديمقراطية البرلمانية، كما يرى علماء السياسة وقال ان المسألة لم تعد قضية نقاشها اكايمي، ولكنها باتت واحدة من الحقائق السياسية. وقد تركزت الشكاوى حول الممارسة الحالية للمتمثلة في تقلد مناصب نيابية ووزارية على حقيقة ان افعال النواب الحكومة لغرض كسب الثقة في البرلمان يضعف الحكومة، لان معظم النواب لا يتوافر لهم سوى القليل من الخبرة الفنية، كما يضعف الدور الرقابي للسلطة التشريعية على الحكومة، حيث من المرجح ان لا يمارس النواب للوزراء القرارات التي صاغوها هم انفسهم عليها.

وقال جلالة الحسين في مقابلاته مع التلفزيون الاردني ان الالة والشواهد تشير الى عدم وجوب تقلد النواب مناصب وزارية. ان من واجب النائب ان يراقب أداء الحكومة

وان يكس وقتا لخدمة قضية التنمية ومناخية التشريعات.

وشدد رئيس الوزراء الاسبق السيد احمد عبيدات على اهمية وضع "ضوابط ومقاييس" تنظم العلاقة بين النواب والحكومة، وايد تعيين "التكويرات" في الحكومة. وبهذا الصدد يقول عبيدات: "يستطيع التكويرات في مواقع وظيفية محددة، بشكل خاص تسريع عملية الإصلاح، واستعادة ثقة الناس في مؤسسات الدولة.

وما يجدر ذكره ان كثيرا من الوزراء في حكومة د. المجالي الحالية يعتبرون في عداد التكويرات بحكم ماضيهم الوظيفي مثل د. جواد العناني، نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية، الذي عمل فترة طويلة كباحث اقتصادي ورئيسا لدائرة المالية والصناعات والدراسات، ووزير الخارجية الدكتور فايز الطراونة، الذي عمل عضوا في الوفد الاردني لمباحثات السلام الأردنية الاسرائيلية، قبل ان يصبح سفيرا للمملكة في واشنطن، الى ان عين اخيرا وزيرا للخارجية، والسيد عقل البلتاجي، وزير السياحة والاثار الحالي، الذي عمل فترة طويلة نائبا للرئيس التنفيذي للملكية الأردنية للتسويق والمبيعات والاستثمارات قبل تسلمه حقيبة السياحة، بينما عمل د. سمير مطاوع، وزير الدولة لشؤون الاعلام، كمستشار اعلامي لجلالة الملك، وله باع طويل في الاعلام حيث عمل مع هيئة الاذاعة البريطانية ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون، ورايدر هولندا، اضافة الى جريدة القبس الكويتية.

لقد هز البرلمان الاخير والحكومات

الاخيرة ثقة الناس في مؤسسات الدولة، نظرا لان اعضاء البرلمان والوزراء غالبا ما كانوا يهتدون وراء مصالح شخصية، حسبما قال السيد عبيدات، ومضيها "نظرا لتجاربنا السابقة، فاننا بحاجة الى ارساء ممارسات جديدة".

اقترح عبيدات اثناء تعيين "تكويرات" كمناطق للوصول الى نوع من التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية، واقناع الناس بان مؤسسات الدولة جديرة بالثقة.

ويذكر ان السيد عبيدات رأس اللجنة الملكية للكلفة بصياغة الميثاق الوطني والتي ضمت ٦٠ شخصية اردنية معروفة، وفي هذا الصدد يقول عبيدات: "لليثاق الوطني كان مجرد خطوة على الطريق الى التحول الديمقراطي، اما الآن، وفي ضوء التغيرات السياسية الداخلية والدولية، فاننا نشعر بان الوقت قد حان لاجراء اصلاحات دستورية تعطي زخما جديدا للعملية الديمقراطية.

وحسبما يقول السيد عبيدات فان التوازن المطلوب في دولة الفاضل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، هو عنصر حاسم لتأسيس ديمقراطية حقة، وقد كان احد المبادئ الهادية للميثاق الوطني، الذي تمت صياغته في عام ١٩٩٠ ونشر في عام ١٩٩١.

يبد ان الفصل بين الوظائف الثلاث، شأنه شأن غيره من التعديلات الدستورية التي اقترحها الميثاق الوطني، ظل حبرا على ورق لفترة طويلة، حسبما يقول السيد عبيدات.

اما امين عام حزب البقطة وعضو مجلس النواب الثاني عشر السيد عبدالووف الروابدة، فقد ايد فكرة ان لا تضم الحكومات الجديدة اي نواب.

وطالب في مقابلة اجرتها معه صحيفة الدستور مؤخرا باجراء تغيير شامل واصلاح اداري يستهدف تغيير العملية الادارية والبنية الهيكلية للدولة.

واكد ان الفصل بين العمل النيابي والوزاري يعتبر عنصرا اساسيا من عناصر العملية الديمقراطية وعاملا حاسما للعمل الحزبي. وقد ذهب الى ابعاد من ذلك حيث قال "ان بعض القادة السياسيين قد يقررون عدم الترشح للانتخابات البرلمانية نظرا لحرصهم على القيام بالتزاماتهم ومسؤولياتهم الحزبية".

اما عن العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فقد اشار السيد عبيدات الى عدم التوازن والانسجام بين المادة ٤٢ من الدستور التي تربط بين المنصب الوزاري والجنسية الأردنية والمادة ٧٥ التي تحدد ثمانية شروط مختلفة تحول دون ان يتمكن الاردني من الترشيح للانتخابات النيابية.

تنص المادة ٤٢ على ما يلي: لا يعين في منصب الوزير اي شخص ما لم يتمتع بالجنسية الأردنية.

ويعتبر تقيي المهندس ليث شبيلات احد الداعمين الى تعديلات دستورية حيث اكد الحاجة الى اتخاذ اجراءات جديدة لتعزيز الصيغة البرلمانية للنظام الاردني.

ففي مقابلة له مع جريدة الوطن التي تصدر في الولايات المتحدة قال شبيلات:

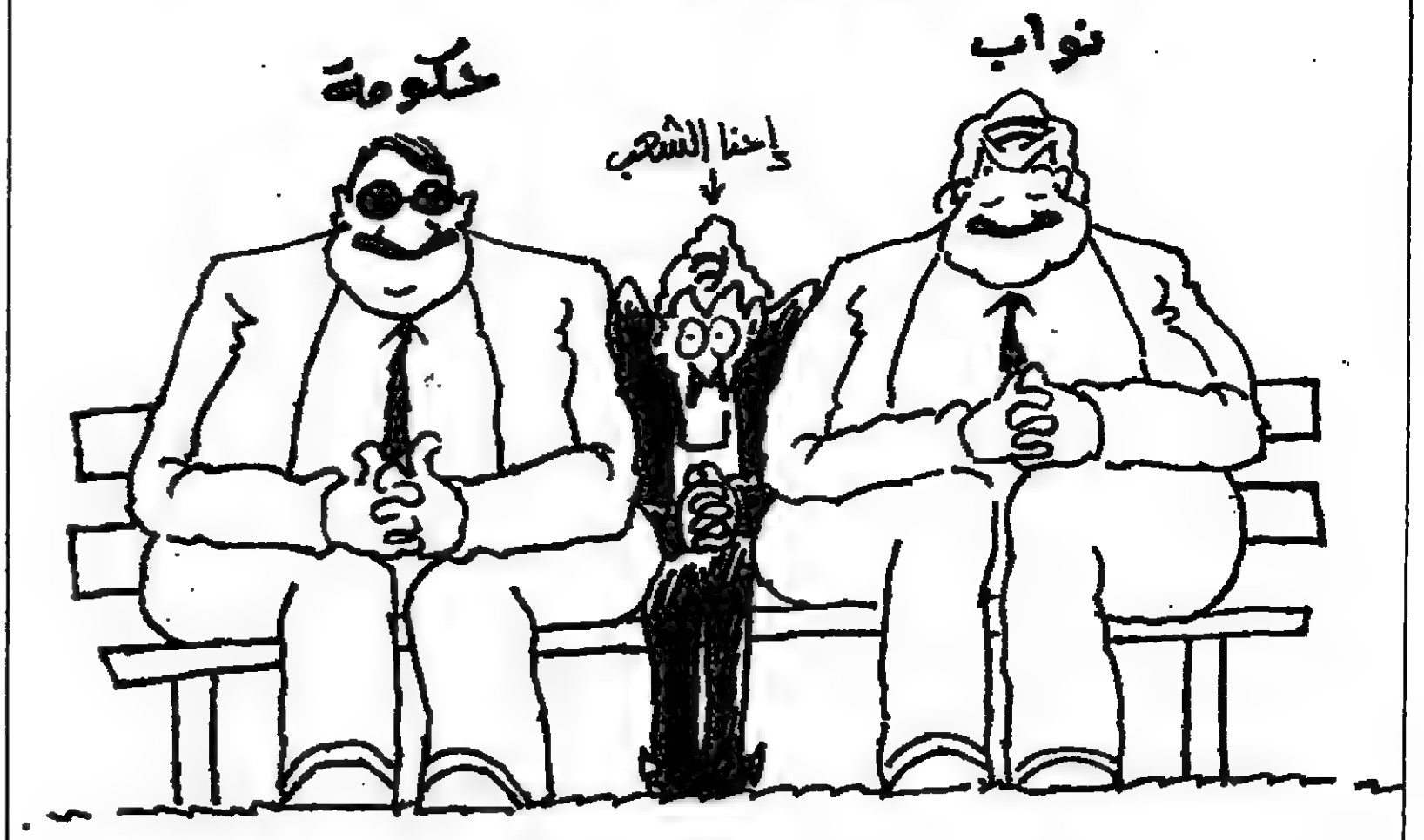


عبيدات : التوازن بين السلطات عنصر حاسم لتأسيس ديمقراطية حقة



# السلطتين التنفيذية والتشريعية بيات عديدة... اين يكمن الحل؟

## الفصل بين السلطات -



الحاجة إلى محكمة دستورية، وهي ما اشتغل عليها الميثاق الوطني والتي لم تتجزأ حتى الآن، وتجديد الدورة العادية للبرلمان التي تدوم حالياً أربعة أشهر بموجب الدستور. وتنص المادة ٢ من الفصل الثاني من الميثاق الوطني على تشكيل محكمة دستورية كأحد الأعمدة الأساسية لدولة القانون. وتطالب بأن تتخذ قرارات قطعية وملزمة لجميع الهيئات الحكومية والأفراد. وتنص على دستورية القوانين والمراسيم.

أما بخصوص تجديد الدورات العادية لمجلس النواب وتطويل دورات البرلمان السنوية، فإنها ليست مشجعة مع المسيرة الديمقراطية فحسب، بل ومتناغمة أيضاً مع العرف المتبع في بقية العالم، كما يذكر السيد عبيدات الذي اقترح أن يكون مدة الدورة البرلمانية العادية سنة كاملة. من ناحية ذكر عز الدين أنه يفضل أن تبقى مدة الدورة البرلمانية العادية ثلاثة شهور تتبعها استراحة لمدة شهر واحد، وهكذا دواليك.

«صحفية وياحنا إيطالية متخصصة في الشؤون الأردنية».

حالة الطوارئ وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية. تنص على أن: للملك الحق في إعلان حالة الحرب وعقد معاهدات الصلح. أن إعلان الحرب وتوقيع المعاهدات بين طرفين غير متكافئين أو مفروضة على طرف من الأطراف الأخرى نتيجة ضغوط خارجية هي من الأهمية بمكان بحيث لا يجب أن يتحمل مسؤوليتها شخص واحد، يقول البيان الذي وقعه السيد عبد اللطيف الصبيحي أمين عام المجلس، والذي ربما أشتعل على تلميح لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية للرقعة في عام ١٩٩٤.

أن حصر مسؤوليات جسام كهذه واتخاذ قرارات حاسمة من قبل شخص واحد حتى ولو كان في أعلى السلم يناقض روح الدستور. كما قال البيان.

من جانبه عارض عز الدين بشمة المطالبة بإعادة تحديد دور الملك والسلطة التنفيذية قائلاً: أن نفس السلطات معطاة لجميع رئيس الدول. واقترح لية ضمان تنص على أن تمهر الأوامر الملكية بتوقيع من كل من رئيس الوزراء والوزير المختص لكي تدخل حيز التنفيذ.

ألا أن عبيدات وعز الدين يتفقان على

لكن أهم إضافة مقترحة للمادة (٧) تطالب باعتبار أية مخالفة لحرمان المواطنين جريمة تستوجب العقاب.

في ورقة له وضعها في عام ١٩٩٥ طالب نجيب الرشدان وهو عضو سابق في مجلس الأعيان ورئيس سابق محكمة التمييز بإجراء تعديلات من شأنها تقوية المادة ٧، بحيث تنص على أن أي انتهاك للحريات العامة يعتبر جريمة يعاقب مرتكبها أو مرتكبوها.

أما فيما يتعلق بإعلان حالة الطوارئ فقد طالب السيد عبيدات بوضع قانون يحدد المعايير التي يمكن بموجبها إعلان حالة الطوارئ ومنهنا.

وقال: يجب أن يتمتع البرلمان بالصلاحية للمصادقة على إعلان حالة الطوارئ. كما اقترح السيد عبيدات إجراء تعديلات مفيدة للمادة ٢٤ - ٣ من الدستور التي تقول: للملك أن يحل مجلس النواب. دون أن تشير إلى المدة والأسباب والإجراءات الخاصة بتطبيق المجلس.

وطالب مجلس المنظمات والجمعيات الإسلامية في الأردن مؤخرًا بإجراء تعديلات مفيدة للمادة ٢٢ من الدستور أيضاً.

هذه المادة تعطي للملك الحق في إعلان

على الرغم من أن التصديق الشائع للاردين على أنه نظام برلماني ملكي، فإنه لا يوجد أي شيء برلماني، وكل ما هو موجود في الأردن لا يلي بمقتضى النظام البرلماني.

وفي مقابلة أخرى قال السيد شبيلات: منذ عام ١٩٨٩ كنت في طليعة أولئك الذين طالبوا علناً بإجراء تعديلات دستورية تكفل تحويل نظامنا من النظام الأوتوقراطي إلى الملكية البرلمانية التي تعتبر البرلمان الشريك الأول والرئيس للنظام الملكي البرلماني.

ودعا شبيلات إلى «حياة برلمانية فعلية» وفاعلة تضطلع بالمسؤوليات وتخلق القيادات التي تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية. وقال بأنه على استعداد أن يعمل مع السيد عبيدات لإجراء إصلاحات دستورية.

وفي حين يرى بعض المثابرين بالإصلاح وقادة المعارضة الحاجة إلى تعديلات دستورية على أساس أن دستور عام ١٩٥٢ لم يعد يلي بالمتطلبات التي أملت التطورات السياسية والاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي فإن آخرين يقولون أن هذه الوثيقة القانونية المختارة، والتي جاء الميثاق الوطني مكملاً لها توفر إطاراً قانونياً ومؤسسياً مسيرة الأردن الديمقراطية.

هكذا نحن الكمال

## الاردنيون منقسمون حـ

## هل يكون الفصل مقدمة الى تعديلات دستورية

السياسية لا يصب في صالح الجمع بين الوزارة والنيابة، ويستشهدون بأشقة من الديمقراطية العربية حيث يشكل الحزب الفائز في الانتخابات الحكومة. وبهذا الصدد يقول السيد المصري، الذي يعارض تعديل الدستور، لكنه يؤيد الفصل بين السلطتين، ان الفصل بين السلطتين امر ضروري في السنوات القادمة الى ان تتجذر وتقوى تجربتنا الحزبية ويوضع قانون عصري للانتخابات. النائب طراد القاضي قال: «في غياب المؤسسات الحزبية وعدم نضج تجربتنا الحزبية، لا ارى ان الجمع بين النيابة والوزارة يشكل خياراً جيداً...»

المختار المجالي يؤكد ان ثمة ناحية سلبية في الجمع بين الوزارة والنيابة، ذلك ان النائب الوزير يتمتع بقدر اكبر من القوة والنفوذ من الوزير غير النائب، الامر الذي يخلق نوعاً من عدم التوازن.

ويؤيد النائب د. فوزي طعيمة الجمع بين النيابة والوزارة حيث ان الدستور الاردني يسمح بذلك. ويقول ان المشكلة تكمن في اساءة استخدام النظام من قبل بعض الافراد الذين يسعون الى ارضاء دوافعهم الانتخابية او خدمة مصالح شخصية ضيقة.

يقول مراقبون والمسؤولون ان الدستور الاردني، الذي لا يمنع ولا يمنع على وجوب اشراك النواب في الحكومة، يجب ان لا يس.

(الجواب القانوني للفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية) على الرغم من ان النقاش انصب على الابعاد السياسية لتقديم نظام جديد لا يسمح لعضاء مجلس النواب بأن يصبحوا وزراء، الا ان ثمة قضيتين فرضتا نفسيهما على الجدل الدائر حول هذا الموضوع، وهما الجوانب القانونية والدستورية وتجارب شعوب اخرى في مجال الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

فمن الناحية الدستورية، لا ينص الدستور على مشاركة البرلمان في الحكومة ولا يمنعه من ذلك. وبناء عليه، يعتبر تشكيل الحكومة سواء من خارج البرلمان او داخله اجراء قانونياً.

ومنذ اجراء الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ لأول مرة منذ عشرين سنة، تقلد لعضاء من مجلسي الاعيان والنواب مناصب وزارية في الحكومات الست التي شكلت منذ ذلك الحين عدا حكومة واحدة. اذا فان التقليد المتبع هو اشراك النواب في الحكومة، بغية ضمان الحصول على ثقة المجلس، والذي لا يمكن للحكومة ان تستمر بدونه. وقد كان الدكتور المجالي هو رئيس الوزراء الوحيد الذي لم يشترك اي نواب في



## المصري: الوزراء النواب معنيون في متابعة مصالح جماهيرهم الانتخابية على حساب المصلحة العامة

النواب الوزراء بانها تفقر الى بعد النظر، وتركز على مصالح دوافعهم الانتخابية، ومن ثم فان نظرتهم ضيقة.

وكان الدكتور عبد السلام المجالي قد طالب النواب الوزراء في حكومتهم بالاستقالة من البرلمان اذا ما رغبوا في الاحتفاظ بمناصبهم الوزارية، وأكد ما ذهب اليه النائب طاهر المصري بأن النائب الوزير يسعى لخدمة جمهوره ودائره الانتخابية، وفي بعض الاحيان، على حساب المصلحة العامة. يقول الدكتور المجالي: «اذا كنت نائباً عن دائرة ما، ثم أصبحت وزيراً، فكيف يمكنك ان تضمن إعادة انتخابك اذا اخفقت في خدمة دائرتك الانتخابية».

النائب نادر ظهيرات والذي شغل حقيبة وزارية في السابق يرى خلاف ذلك، حيث يقول ان وجود النائب في الوزارة يجعله في وضع افضل لمراقبة أداء الحكومة. وفي مقابلة له مع جريدة الرأي مؤخراً قال الدكتور ظهيرات «ان النائب الوزير يصبح اكثر اضطلاعاً ومعرفة بمواقع الناس وارايتهم، وبالدوائر الانتخابية والنواب، الامر الذي يزيد من فعالية ادائه في الحكومة، لانه يكون ملماً بما هو مطلوب».

ويرى فريق آخر ان ضعف الاحزاب

التل، وهو نائب رئيس وزراء سابق وعضو في مجلس الاعيان، «ان النائب الذي يطمح للحصول على منصب وزاري سيضطر لمغازلة الحكومة ومحاباتها بغية الحصول على هذا المنصب».

ويعزو مراقبون آخرون التناقص الشديد على مقاعد مجلس النواب الى الطموحات التي يعلقها هؤلاء على تقلد مناصب وزارية. وفي نفس الاتجاه، يقول مؤيدو الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ان الحكومات السابقة حاولت ان تحظى بدعم النواب لسياساتها عبر اعطاء وعود لهم بتعيينهم وزراء.

الدكتور محمد محاسنة، استاذ العلوم السياسية في الجامعة الاردنية، كتب في مقالة له نشرت في الصحف المحلية مؤخراً «ان الفصل بين السلطتين سيحرم الحكومة من الية ضغط فاعلة ويجعلها اكثر عرضة للحاسبة والمساءلة».

ويقول السيد طاهر المصري، وهو عضو في مجلس النواب ورئيس وزراء سابق ان النواب الوزراء معنيون بشكل اكبر في متابعة مصالح جماهيرهم الانتخابية. وغالباً ما يتبنون مصالح عشائرية ضيقة، لا مواقف تعود بالخير والنفع على الشعب كله. ويصف السيد المصري ممارسات

## فريدة السلفيتي \*

«يختلف الاردنيون ما بين مؤيد ومعارض لفكرة الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهو امر يؤدي الى حرمان النواب من المشاركة في الحكومة. الدكتور ممام سعيد احد نواب الحركة الاسلامية قال «ان هذا الدور الرقابي للبرلمان قد خضع للمساومة من خلال اشراك النواب في الحكومة». وفي هذا الصدد يقول د. سعيد «ان النواب الوزراء يصادقون تلقائياً على قرارات الحكومة وسياساتها، ونادراً ما يطعنون فيها او يعارضونها. وبذلك فان النواب الوزراء لا يقومون بالدور المنوط بهم».

ويشارك د. سعيد في واية هذا النائب فرح الرضي الذي يعتقد ان النائب الوزير لا يستطيع ان يشارك في النقاش بفاعلية، الامر الذي يعني ان فعالية البرلمان تتضاءل وتتقوض.

وفي معرض تبريره لمعارضته لفكرة الجمع بين الوزارة والنيابة، يقول النائب الرضي «ان الجمع بين النيابة والوزارة، يجعل النائب عرضة للانتحياز عند وضع مشاريع القوانين. كما ان وجود عدد كبير من النواب في الحكومة يضمن لها الدعم الضروري لوضع التشريعات التي تراها ملائمة».

بيد ان الوزير السابق وعضو مجلس الاعيان، السيد ابراهيم عز الدين يؤكد ان لا حاجة لتغيير النظام الحالي رغم وجود بعض مواطن القصور فيه. ويقول السيد عز الدين، وهو وزير دولة ووزير اعلام سابق، «ان اشراك النواب في الحكومة من شأنه ان يقوى اداها لانه يطعمها سياسيين قريبين من نبض الشارع».

ويضيف السيد عز الدين: «نحن بحاجة الى خبراء وممثلين للامة في الحكومة. فاذا ما تألفت الحكومة من خبراء فقط، فقد نصل في مرحلة ما الى وضع نمجد فيه موظفي الدولة. نحن بحاجة الى وزراء يتحسسون نبض الشارع».

ويعضي السيد عز الدين قائلًا ان مسيرة الاردن الديمقراطية باقعة، ولم يحن الوقت بعد للحكم عليها، ولذلك فمن الافضل ابقاء الحال على ما هو عليه الان. اما بخصوص اشراك النواب في الحكومة، فهو يرى ان عدد النواب الوزراء يجب ان لا يزيد على نصف عدد اعضاء الحكومة.

اما منتقدو هذا التوجه فيرون ان اداء البرلمان يضعف عندما يبدأ النواب في التطلع الى استلام حقيبة وزارية مستخدمين صلاحياتهم كنواب لتحقيق مطامع سياسية شخصية، تتلخص في تقلد مناصب وزارية. في هذا الصدد يقول الدكتور سعيد



## ستورية لا يرغب النظام في استحداثها؟



**عزالدين: وجود النواب في الحكومة يقوى اداءها  
ويطعمها سياسيين قرييين من نبض الشارع**

**سعيد: البرلمان خضع للمساومة من خلال  
اشراك النواب في الحكومة**

ان نضج الاحزاب السياسية وقوتها وطبيعة التجربة والتقليد المتبع في الحكومة له تأثير على الطريقة التي يمكن للمجلسين ان يتعاملوا معها من خلالها. وما يجدر ذكره ان الاحزاب السياسية في الاردن لم ترخص الا في عام ١٩٩٢، وان الانتخاب لمجلس النواب يتم على اساس القاعد الشعبية والولاءات العشائرية. ولهذا لا يستطيع اي حزب سياسي اردني بمفرده او ائتلاف حزبي في الاردن ان يضم غالبية مقاعد البرلمان، بحيث يتأهل لتشكيل الحكومة، على غرار ما هو عليه الحال في بريطانيا.

ويورد المؤيدون لفكرة الفصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية هذه الحقيقة في معرض مطالبتهم بالفصل في هذا العدد ويقول السيد طاهر المصري، رئيس الوزراء الاسبق «نحن بحاجة الى الفصل بين السلطين لعدة سنوات قادمة الى ان يتجدر نظامنا الحزبي ويتقوى، ويوضع نظام انتخابي متطور».

\* صحيفة وياحة اردنية

الرئيس من قبل الشعب. ويعين الوزراء من قبل رئيس الجمهورية ويضعون لسلطته ولا يستطيع الوزراء ان يقوموا بدور المشرعين فعلى اعضاء مجلس النواب والشيوخ الاستقالة اذا رشحوا كوزراء من قبل الرئيس وفي بريطانيا يشكل الحزب الذي يفوز بالاغلبية البرلمانية الحكومة وفي هذه الحال، يشكل البرلمانيون الحكومة التي يرأسها رئيس الحزب الذي يفوز بالاغلبية البرلمانية. اما المعارضة فتشكل حكومة الظل، ويخضع الوزراء لسلطة البرلمان المنتخب. وفي فرنسا يخوض الانتخابات شخصان عن كل مقعد في الجمعية الوطنية فاذا اختير العضو الفائز للوزارة مثلا (او توفي مثلا) فإن ما يسمى بالمرشح لللائم يأخذ مكانه في الجمعية.

اما بالنسبة للدستور الاردني فيقع في منزلة متوسطة بين النظامين الاميركي والبريطاني. ونظام الحكم في الاردن برلماني ملكي ورأسي. وتتقسم السلطة التشريعية الى مجلسين، هما مجلس الاعيان ومجلس النواب. ينتخب اعضاء مجلس النواب عن طريق الشعب بينما يعين اعضاء مجلس الاعيان (مجلس الملك) من قبل جلالة الملك. يعمل المجلسان في مجال التشريع، الا ان الحكومة تحتاج الى ثقة مجلس النواب.

المراقبون ان بإمكان الحكومة ان تحصل على ثقة المجلس حتى ولو لم تكن برلمانية ويستشهدون على ذلك بحكومة الدكتور الجالي الاولى التي لم تشمل على اي نائب قبل تعديلها.

ان الرغبة الملكية باستبعاد اعضاء البرلمان من الحكومات من شأنه ان يساعد رئيس الوزراء على الحصول على تقويض البرلمان. نظرا للاحترام الذي يحظى به جلالة الملك من البرلمان.

ان استبعاد البرلمانيين من الحكومة لا يعتبر مخالفة للدستور، الذي يعطي للملك صلاحية اختيار رئيس الوزراء، الذي يجب ان يحوز بدوره على ثقة مجلس النواب.

وعلى الرغم من اجماع الاردنيين على انتهاز افضل الطرق لضمان استمرار ونجاح التجربة الديمقراطية، الا انهم لا يملكون وصفة او نموذج ديمقراطيا جاهزا يسريرون على هديه. ذلك ان التجارب الديمقراطية للبلدان الغنية بتجاربها الديمقراطية تختلف حسب بناها السياسية وخصوصياتها الاجتماعية.

وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يفصل الدستور الاميركي بوضوح بين السلطات المختلفة ويؤكد الحاجة الى التوازن بين السلطات الثلاث. وينتخب

وزارته منذ عام ١٩٨٩ حيث اورد الحاجة الى تفويض قوي من المجلس كسبب لاتخاذ قرار بتعديل الحكومة بحيث تضم نوابا وزراء قبل توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل في عام ١٩٩٤. وقد يكون تغيير التقليد المتبع باشتراك النواب في الحكومة هو الطريقة التي يمكن من خلالها تقديم النظام الجديد. ويعتبر تعديل الدستور الخيار الآخر.

لكن تقديم النظام الجديد من خلال ممارسته على أرض الواقع يبدو انه الخيار الراجح خاصة في اعقاب كتاب التكليف الذي بعث به الملك الى الرئيس المجالي عند تشكيل حكومته في آذار.

ويرى كثير من المراقبين ان تعديل الدستور الذي لم يطرا عليه اي تغيير من عام ١٩٧٤ يظل امرا محظورا، وبخاصة في هذه المرحلة المبكرة من تجربة الاردن الديمقراطية. ويقول هؤلاء بان الملك وغالبية الجسم السياسي للبلاد لا يمتدنون تعديل الدستور الآن، لان من شأن ذلك ان يشكل سابقة، يمكن ان يستغلها البعض لطلب اجراء تغييرات دستورية اخرى لا يرغب النظام في استحداثها.

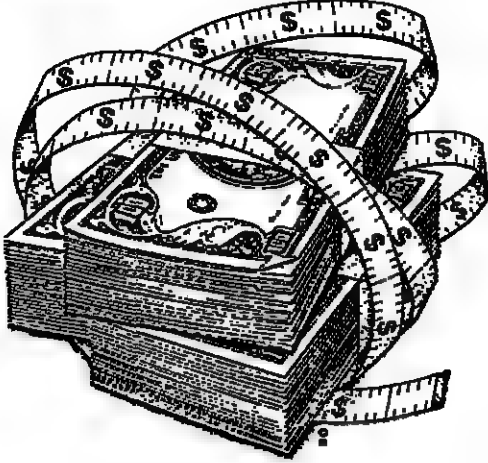
وبناء عليه، فان التغيير في النظام يمكن ان يحدث بدون تعديل دستوري. ويقول

هنا نحن النصل

## تقرير المجموعة الاقتصادية الاسر

## الاتفاقيات السياسية في الشرق الاوسط

## المشرق - خاص



يتفق الكثيرون على ان تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الاوسط يعتمد الى حد بعيد على تحقيق امل وتطلعات شعوب المنطقة نحو حياة افضل.

وتشكل التنمية الاقتصادية العنصر الاهم نحو تحقيق هذا الهدف. وعليه فقد تشكلت مجموعة عمل اقتصادية استراتيجية منبثقة عن مجلس الادارة الدولي للمشروع الاميركي الشرق اوسطي التابع لهيئة العلاقات الخارجية الاميركية والذي يضم في عضويته سمو الامير الحسن والامير بندر بن سلطان (سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن) بالإضافة الى شخصيات دولية، اميركية وعربية واسرائيلية أخرى.

ورأس مجموعة العمل الاقتصادية ورئيس بنك الاحتياط الاميركي السابق بول فولكر والتي ضمت الدكتور جواد العناني ومدير المشروع الاميركي - الشرق اوسطي هنري سيجمان من بين اقتصاديين معروفين من شتى انحاء العالم.

لقد اسست هذه المجموعة في عام ١٩٩٤ كنتيجة للمباحثات التي جرت في مؤتمر القمة الاقتصادي الذي عقد في الدار البيضاء في ذلك العام.

وقدمت المجموعة تقريراً الى مؤتمر قمة عمان في ١٩٩٥. وتعامل التقرير بشكل اساسي مع الترتيبات المالية التي من شأنها ان تدعم التنمية الاقتصادية في المنطقة.

وقد طلب من المجموعة بعدها ان تستمر في عملها لعام آخر مع التركيز على الترتيبات التجارية في منطقة الشرق الاوسط.

ولكي تقوم بمهمتها استقطبت المجموعة عددا من الخبراء العارفين بامور المنطقة وسياساتها التجارية.

وبناء على دراسات قدمها اولئك الخبراء فان المجموعة قد توصلت الى عدة توصيات لتقديمها الى مؤتمر القمة الاقتصادي في القاهرة. ويعكس التوقعات قبل سنة من تاريخ تقديم التقرير فان الاوضاع الاقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قد ازدادت سوءا مما يعرض العملية السلمية نفسها للخطر.

فيما يلي نص التقرير الذي قدمته المجموعة في اواخر عام ١٩٩٦ والذي ينشر في الاربعين لأول مرة:

في ضوء التطورات الاخيرة في منطقة الشرق الاوسط فاننا نشعر بان التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تتقدم دون وجود بنية سياسية مستقرة ومفتوحة. ان التنمية الاقتصادية المرصية تستدعي درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة ولا بد من وجود رغبة في التكيف من اجل التغيير.

وسوف يحتاج النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات الى اعادة توجيه مكاسب اكبر للدول ككل وللمنطقة بشكل كامل.

يمكن اظهار ان التخلي عن السياسات الاقتصادية الانمالية والعمالية سيكون ذا نتائج اقتصادية مفيدة، وستدعي تحقيق التقدم شيئا من الثقة بان سياسات واتفاقيات الحكومات سيتم الابقاء عليها، كما يمكن تنفيذ العقود واحترام المشاريع المشتركة بين الدول، وبالتالي تحقيق الفوائد المشتركة.

ان بناء تلك الثقة ينبغي ان يكون عملية تتم خطوة بخطوة، ويمكن للنجاح ان يؤكد نجاحا آخر وبالتالي يعزز الروابط السياسية والسلام، لكن العملية ستدفع في مهبها اذا غاب الالتزام المشترك بالسلام.

تود المجموعة ان تكرر قناعتها القوية بان التنمية الاقتصادية ينبغي ان تعتمد على اساس واسع من الاستقرار المالي والميزانيات الثابتة والمخزونات الكبيرة وعلى اقتصاد خاص مزدهر في اقطار المنطقة.

ان الاجماع الفكري المتزايد وشواهد التقدم في تلك المجالات في معظم الاقطار امر مرغوب فيه. لكن يتضح لنا ان العملية ما زالت في بداياتها في عدة اقطار في المنطقة.

وفي هذا السياق نؤكد على الدور الرئيسي الذي ينبغي ان يلعبه نظام تجاري اكثر انفتاحا في المنطقة على العالم الخارجي. ونؤكد على التجارة الليبرالية بسبب فوائدها من حيث تقليص التكاليف وزيادة رفاه المستهلكين وخياراتهم.

ان نظام التجارة المقترح يشكل جزءا لا مفر منه من جهود ترمي الى زيادة التنافس وتشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية وهي القوى الدافعة من اجل الكفاءة والنمو.

وفي الوقت ذاته فان نظام التجارة المفتوحة يشكل واحدا من افضل الضمانات التي يمكن توفيرها للحفاظ على نظام سوق داخلي وخارجي، يتمتع برقابة حكومية وتدخل محدود وتمويل مناسب.

وتشير المجموعة الى ان الشركاء التجاريين الطبيعيين سيظلون مستجيبين نحو الاقطار والمناطق الاخرى.

ان اقطار المنطقة تعتمد على التكنولوجيا والبضائع

المصنعة والخدمات المتطورة من الاقطار الصناعية. بينما يوفر سكان وصناعات العالم الصناعي الاسواق للمواد الغذائية والمعادن والبضائع اللازمة لاسواق العمل.

من هنا يتوجب الانتباه الى وضع ترتيبات تجارية بين اقطار المنطقة وباقي اقطار العالم واقطار المنطقة ذاتها.

## الاتفاقيات التجارية داخل المنطقة

لقد شاعت الاتفاقيات التجارية الاقليمية الواسعة والشاملة مثل الاتحاد الاوروبي (EU) ونافتا (NAFTA) وميركوسور (MERCOSUR)، ويبدو ان هذه الاتفاقيات تتفق مع نظام تجاري متعدد الاطراف، وذلك لانها ترافقها تحقيقات عامة في التعريفات الجمركية وتوسيع القواعد التجارية الدولية، لذلك اثير مفهوم منطقة تجارة حرة تضم اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وستكون احدى الفوائد تجنب التفسارب بين انتشار اتفاقية اقليمية ثنائية او اكثر محدودة تعمل ضد الكفاءة وتقلص الحوافز الاستثمارية.

بعد التامل فان المجموعة ترى ان اتفاقية تجارة حرة اقليمية واسعة ان تكون عملية في المستقبل المنظور وسوف تؤدي الى وضع فوائد في المرحلة الراهنة من تطور معظم الاقطار في المنطقة.

ان الحواجز السياسية واضحة بانتظار المزيد من التقدم نحو السلام والثقة المتبادلة.

فعلى الصعيد الاقتصادي وحده فان الاختلافات في مستويات النمو ودرجة انفتاح الاقتصاديات المختلفة تستدعي تكيفا كبيرا وسريعا. وستكون الترتيبات الناجمة ذات اثر عكسي على الهدف الكلي كما ان الانماط التجارية الطبيعية السائدة تعد من المكاسب المحتملة.

هناك اسباب قوية وصالحة للتقدم بليبرالية محدودة اكثر

بين الاقطار المجاورة وباقي العالم.

هناك عناصر تكامل طبيعية بين اسرائيل والاربعين والمناطق الفلسطينية. فاسرائيل متطورة اقتصاديا وقوية تكنولوجيا لكنها مكتظة بالسكان ومعزولة، وتلك جاراتها عمالة رخيصة وحاجة ملحة للاستثمار والاسواق.

ان المصلحة الاقتصادية المتبادلة في تقليص الحواجز وتطوير التجارة تعتمد على عملية السلام، لكن منافع التجارة، خاصة بالنسبة للفلسطينيين ستوفر تعزيزا عمليا لعلاقات ودية اكثر ودا، واذا سمحت السياسة فان لبنان وسوريا ومن ستكون شريكات منطقية في تجمع اقليمي اوسع.

وفيها بذلك فان دول المغرب العربي تملك الحوافز للحركة التجارية بينها ويمكن لها ان توفر جسرا طبيعيا كما يمكن ظهور اتفاقية اقليمية عريضة تضم دول الخليج التي تستجدها حاليا.

لدى التطرق لهذه الاتفاقيات فاننا نود التركيز على قضية عملية واحدة فالمعالجة الفكرية والاتفاقيات البروتوكولية غير كافية، وما يلزم هو برامج محددة للتعرفه وجدول زمنية مفصلة وواقعية واجراءات جمركية معجلة، وبدون الارادة السياسية والمساعدات التقنية اللازمة لترجمة الافكار العريضة الى حقيقة واقعة فان الاتفاقيات ستكون فواعة جوفاء.

يمكن تحقيق تقدم عملي بتخفيف الاجراءات على الحدود مثلا، دون انتظار الترتيبات الشاملة.

ان المهم هو ان هذه المبادرات اقليمية ينبغي ان تتم في سياق العضوية والتعاون مع المنظمات والسياسات التجارية المتعددة الجنسيات.

تعتقد اسرائيل اتفاقيات تجارة حرة مع اميركا واوروبا ويمكن ابرام اتفاقيات بين اقطار المغرب والاتحاد الاوروبي، ونعتقد ان هذه الترتيبات مع اقطار خارج المنطقة يمكن ان تحقق مديها بتعزيز التجارة والتنمية للمنطقة ضمن اطار يتصف بالليبرالية التي ورد ذكرها سابقا.



## قرا تيجية للمشرق الاوسط

# ط بحاجة الى مكاسب اقتصادية كي تدوم

.. ان فائدة الترتيبات مع الاقطار الاخرى تكمن في قدرة مثل هذه الترتيبات على ترسيخ وتعزيز التصحيح الداخلي في الاقطار الاقليمية اضافة الى مساهمتها في فتح اسواق في اقتصاديات الدول الصناعية.

.. يكمن الخطر في اقامة علاقات ثنائية على حساب ترتيبات اقتصادية اكفا وعدم تشجيع العلاقات السياسية الاقليمية. مما يحول دون الاستثمارات الجيدة اللازمة لتعزيز النمو بسبب الحجم الصغير للأسواق الوطنية الاقليمية.

من اجل زيادة الامكانات وتقليص المخاطر فان متالك عدة طرق مفيدة:

- ١- يجب على الترتيبات مع الاقطار الثالثة ان تشمل التجمعات الاقليمية المتعددة.
- ٢- التنازلات للممنوحة كجزء من النسق الاوروبي او ترتيبات الاقطار الاخرى يجب ان تشمل شركاء من المنطقة.
- ٣- يجب ان تشمل الترتيبات مع اوروبا منظمة نافتا واليابان ان ازم.

### الاتفاقيات القطاعية

ان الاتجاه نحو تحقيق تقدم مبرر ونو مغزى في مجال التنسيق الاقليمي يحتاج الى اتفاقات قطاعية تغطي قطاعات اساسية تستدعي اعتمادا متبادلا.

ان السياحة وتوليد الطاقة وتوزيعها تدل على امكانات مهمة واضحة. كما ان الاتصالات الكفزة والمواصلات تستدعي تعاونا اقليميا.

ان وسائل الاتصالات والمواصلات الكفزة تستدعي بالضرورة تعاونا اقليميا يجعلها اكثر كفاءة.

كما يشكل التوزيع العادل والمقبول للمياه جزءا من السلام النهائي اضافة الى اقامة المشاريع الزراعية والصناعية المشتركة.

نحن نرى تماما حقيقة ان التأكيد على مثل هذه الاتفاقيات القطاعية يستدعي ايضا التأكيد على العلاقة المتينة بينها وبين الاتصالات السياسية والاقتصادية.

### المخاطر المتبادلة

ان الاتجاهات العامة و الاتفاقات التجارية التي نقرها وتدعو اليها تصب بشكل عام في المصلحة الاقليمية العامة ومن المفترض ان تستفيد منها كل دولة على حدة.

ولكن من المفيد ان نحذر ان بعض القطاعات في بعض الدول ستحتاج الى التنازل وهي عبارة عامة تعني على الاقل نقصا في الوظائف او الخلل لبعض المؤسسات او الصناعات. ولقد اصبح من المألوف في المباحثات التجارية ان يتعرف المتباحثون على القطاعات التي تحدث فيها الخسارة وان يتفقوا على خسائر وارياح متبادلة. اننا نعلم بان الاضرار على مبادلة الربح والخسارة من شأنه ان يعيق التقدم السريع نحو تجارة حرة. فمن المعلوم ان بعض الدول المعنية هي اما فقيرة او محدودة الموارد او ان سياساتها الاعلامية السالبة تعيق توجيهها نحو الاصلاح. ان التصحيح في مثل هذه الدولة سيكون قاسيا وصعبا. وعليه فاننا نؤمن ان الاتفاقات التجارية في الاقليم يتوجب ان تستفيد من التجارب السابقة في اقاليم اخرى بين القوي والضعيف كما يظهر على سبيل المثال في مبادرة يوروميد (اوروپا البحر المتوسط)، ومن شأن هذا ان يؤدي الى تنازلات ليست بالضرورية متناسقة، وقد تكونت هذه التنازلات على شكل توقيتات متعلقة بالسرعة التي يتم فيها تحرير الاقتصاد. وفي بعض الحالات لا ضير من قبول بعض الاختلالات.

وهناك سابقة لهذا في الاتفاقات التجارية بين الاردن واسرائيل. ونحن نشعر انه من اللائق - بل من الضروري - ان تقوم اسرائيل التي يبلغ دخل الفرد فيها اضعاف ما يقابله في الدول المجاورة والتي لديها اقتصاد اكثر مرونة

واكثر قدرة على المناقسة بمعد اتفاقات اخرى ليست متناسقة. ومع ان مصر - مثلا - افقر من اسرائيل فان اقتصادها رغما عن ذلك اكبر واكثر تنوعا من الاقتصاد الفلسطيني وعليه فان الاختلاف في الترتيبات الاقتصادية يمكن ان ينعكس في الاتفاقات التجارية.

في تقريرنا لقمة عمان الاقتصادية ركزنا على الحاجة الى ايجاد منتدى لتسهيل التمازج والتنسيق وما زلنا نعتقد بوجوب اقامة منتدى اقليمي تشارك فيه الاقطار للمناحة والمؤسسات الدولية.

ان تشكيل منتدى اقليمي تشارك فيه الدول للمناحة لا ينبغي ان ينتظر تشكيل واتشاء وتمويل بنك للمشرق الاوسط للتنمية المقترح. هذا البنك الذي لم يحصل حتى الآن على دعم مالي كامل من الدول المالية المهمة في الاقليم او في الدول المحيطة به.

### اقتراحات المجموعة للاقتصاد الفلسطيني

ندعو لانتباه خاص لحالة الاقتصاد الفلسطيني وخاصة حاجته الملحة لتحسين مبرر. ان الاقتصاد الفلسطيني الضعيف يعاني معاناة قاسية من التقييدات الحثيثة التي تفرضها السلطات الاسرائيلية. وهو يعاني ايضا من انعدام الاستثمار الخاص الذي أدى الى تجميد النشاط الاقتصادي وادى الى البطالة العالية جدا. ان تجميد النشاط الاقتصادي المحيظ منذ التوقيع على اتفاقات اوسلو قد أدى الى ضعف الدعم للعملية السلمية حتى قبل الاحداث الاخيرة.

ان استئناف محادثات السلام من شأنه ان يؤدي الى خلق الظروف المناسبة لتحسين الوضع الاقتصادي وان يسارع في التقدم نحو التكامل الاقتصادي الاقليمي.

ونحن مقتنعون، على اية حال، ان اجراءات مستعجلة لتحسين وضع الاقتصاد الفلسطيني لا يمكنها الانتظار. فمن الضروري للعمل الآن في الحقل التي لا تعتمد على الطول السلمية او التي تتعلق بما يعتقد الاسرائيليون امنا لهم.

### الوضع الاقتصادي الفلسطيني

١- قبل التوقيع على اتفاقات اوسلو كان الاقتصاد الفلسطيني يعتمد كلية على التجارة مع اسرائيل وتوظيف العمالة هناك. وكانت هذه العلاقة تخدم المصالح الاسرائيلية بشكل رئيسي.

٢- وكان من هدف اتفاقات اوسلو اصلاح هذا الخلل في العلاقة وذلك بجعل الاتحاد الجمركي الحالي اكثر تناسقا اخذا بعين الاعتبار بعض الاعتبارات الفلسطينية.

٣- وعلى اية حال وكتيجة لاجلالات الحدود فان الوضع الاقتصادي في الضفة والقطاع قد تدهور بشكل حاد منذ التوقيع على اتفاقات اوسلو:

فقد كان هناك اكثر من ٣٠٠ يوم اغلاق منذ ايلول عام ١٩٩٣. وقد انخفضت العمالة الفلسطينية في اسرائيل من ١٥٠ الف عامل الى ٣٥ الفا في الوقت الحاضر، وهذا أدى الى انخفاض دخل الفرد بنسبة الثلث منذ ايلول ١٩٩٣، بينما استمرت الصادرات الاسرائيلية الى الضفة والقطاع دون اية مخوقات وانخفضت الصادرات الفلسطينية الى اسرائيل والعالم بشكل حاد نتيجة القيود المتعددة.

- وظلت العلاقة الاقتصادية بين الضفة والقطاع والقدس الشرقية مجزأة وظلت الواحدة منها مقطوعة عن الاخرى. ونتيجة لذلك أصبحت هذه الوحدات اقل تكاملا من الوضع قبل اوسلو. وحتى في الضفة نفسها أصبحت كثيرا من القطاعات معزولة عن بعضها البعض نتيجة للاغلاقات

للتكثرة.

- وقد أدت الاغلاقات ومنع حركة العمال الى جفاف الاستثمارات الاجنبية في القطاع الخاص.

### ماذا يجب عمله؟

لايست مجموعة استراتيجيية الشرق الاوسط الاقتصادية في موقع يمكنها من اصدار الاحكام على الليبرات الأمنية لعمليات الاغلاق التي تفرض على غزة والضفة الغربية ونحن نحث على العمل في اربع مجالات لتوفير اساس للاستثمار وحياء للنمو الاقتصادي.

١- تقليص اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على اسرائيل باقامة مرفقا في غزة والسماح بعمليات المطارات في غزة والضفة الغربية وتقوية وسائل النقل والعلاقات التجارية مع الاردن ومصر.

٢- يحتاج الاقتصاد الفلسطيني الى تسهيل العلاقات التجارية الطبيعية وحركة الناس داخل المناطق. وهذا يستدعي اقامة ممر حر بين غزة والضفة الغربية، وحياء العلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية والقدس الشرقية.

٣- يتوجب وضع اطار قانوني يحكم الارض والموارد للمناحة لتوفير اساس مأمون للاستثمارات المحلية والخارجية.

٤- يجب اقامة منطقة تجارة حرة دولية في غزة لاستيعاب جزء من الفلسطينيين الماطلين عن العمل وتشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا.

ان السياسات المقترحة لا تعتمد على التقدم السريع نحو التسوية النهائية ولكنها تحترم الاعتبارات الأمنية لاسرائيل. ولكن نجاحها يعتمد على الاجراءات الاسرائيلية وعلى المجتمع الدولي والفلسطيني انفسهم.

وفي هذا الخصوص:

- على اسرائيل ان تعمل على تحويل العائدات الجمركية على الواردات الفلسطينية عبر اسرائيل فورا الى السلطة الفلسطينية وان تخفف القيود المفروضة على حركة البضائع والعمال من الضفة والقطاع.

- على الدول للمناحة ان تبدأ باتخاذ الخطوات لصرف الاموال التي كانت تمهدت بها في مؤتمر باريس في كانون الثاني عام ١٩٩٦ وان تقوم بسد الثغرات في الخزينة الفلسطينية التي نتجت عن الاغلاقات وان تسارع في تنفيذ برنامج الاستثمار الاساسي. وعليهم ايضا الاستمرار في تقديم المساعدات المعجلة لخلق فرص عمل في المناطق الفلسطينية. ان فشل الرئيس عرفات في تفويض الصلاحيات لادارة الاقتصاد للمؤسسات المعنية والخبراء قد ادى الى تعطيل هذه المؤسسات والى حصول تنمية سريعة. ان على السلطة الفلسطينية ان تقوم ببناء القاعدة المؤسسية للاقتصاد الفلسطيني التي من شأنها ان توفر المناخ للاستثمار وان توفر البنية المناسبة للنماء الاقتصادي وذلك بخلق التناسق بين الانظمة القانونية والقضائية في كل من الضفة والقطاع، هذا بالإضافة الى جعل اعمال الليزانية الفلسطينية اكثر شفافية. لقد أدت الصعوبات التي واجهها تنفيذ الاتحاد الجمركي وتحصيل الضرائب الى الدخول في احتكاكات بين السلطة والقطاع الخاص لاستيراد بعض المواد الاساسية وتحصيل الضرائب عليها، على اية حال وحلما انتهت هذه الصعوبات فان على السلطة الوطنية ان تتوقف عن اعمال التجارية والانتاج التي من الافضل تركها للقطاع الخاص وان تركز جهودها (اي السلطة) على بناء المؤسسات التعليمية والصحية ووضع الاسس لمجتمع مدني.

هكذا نحن الاصل

## اعلان كوينهاجن : الاختبار الصعب في الظروف المتغيرة

مائدة كيلاني\*

الاسرائيلية من تحقيق برامجها التوسعية. قد يكن التغيير في المناخ السياسي في الارن عاملا اخرهما في هذا التوجه الجديد. فتوقيع الارن على اتفاقية وادي عربة، والتي واكبتها تغييرات في القوانين والانظمة التي كانت في السابق تعتبر اسرائيل عدوا، قد وضع حدا لمناورات المعارضة الارنية من استغلال كل ما من شأنه الصاق الضرر ضد الذين يؤمنون بالسلام او يتحدثون او يقيمون علاقات مع اسرائيليين. فمع ان المعارضة ما زالت معترضة على هذه المعاهدة الا انها، اي المعاهدة، قد وضعت حدا للضغوطات التي من الممكن ان تمارس على المكثفين الارنيين.

هذا بالإضافة الى الاجراء الديمقراطية النسبية التي تمتع بها المعارضة منذ مجيء حكومة عبد الكريم الكباريتي في شهر شباط العام الماضي خصوصا فيما يتعلق بالعلاقات مع اسرائيل. بينما لم تستطع المعارضة مجرد اقامة مؤتمر مناهض للتطبيع قبل اقل من عامين، نجد الآن النقابات المهنية، احزاب المعارضة ورموز المعارضة في الارن قد قاموا بكل الترتيبات اللازمة بما فيها حشد وتعبئة الجماهير ضد معرض للصناعات الاسرائيلية بدون صعوبة تذكر.

وبالرغم من ان نقابة المهندسين تواصل محاولاتها لطرد المهندس صلاح، الا انها منمكة اكثر في مناورات مع الحكومة لتأمين حقوق اعضائها وتحسين رواتبهم وامتيازاتهم..

ونجد ان قانون الانتخاب والتأكد من اجراء انتخابات نيابية نزيهة اهم بكثير لاهزاب المعارضة من العلاقات مع اسرائيل.

هذا بالإضافة الى التغيير الواضح في موقف الاسلاميين سواء على قضية اشتراكهم في الحكومة من غير قبولهم رسميا بمبدأ التسوية السلمية او على صعيد قبولهم بوجود اسرائيل بدون الحاجة للتنازل بشكل مباشر مع المسؤولين هناك. هذا التغيير يفسر الموقف الهادي للاسلاميين، على غير العادة، من وثيقة كوينهاجن. فقد تم نكرها وانتقادها كرفع عتب بدون التهميش الشديد الذي لفت الجماهير العربية على سماعة من الاسلاميين كلما تحدث مسؤول او مواطن عربي مع يهود او اسرائيليين، مع انهم اتهموا في بيان اصنوبر للشاركين بالشبهة، وقد شارك عضو قيادة حماس جميل حمامي في مؤتمر كوينهاجن. ومع ان السيد حمامي قد سجل تحفظا على الوثيقة للوقعة الا ان مشاركته بعد ذاتها تعتبر نقطة تحول في اللفظ العام لحركة حماس تجاه اسرائيل والتي من الممكن ان تعكس بدورها موقف الاسلاميين في الارن.

قد يكن هذا التحول في الموقف العربي الشعبي تجاه اسرائيل تحولاً ايجابياً لكن ما لم ترصد دراسات بهذا الموضوع، تبقى كل الاحتمالات مجرد تخمين. في نهاية المطاف، يبقى مؤتمر كوينهاجن اختباراً كيميائياً ينتظر للشاركون فيه ظهور الخلطة الجديدة، التي قاموا بطيخها على عاتقهم وحسب نوقمهم هم.

\* صحفية وباحثة ارنية

يلخون منحى اخر في طرائق تقدمه الا وهو النقد البناء. ففي مقال للنائب توجان فيصل، المعروفة بمواقفها للتشدد تجاه العملية السلمية، اشارت بطريقة الخاصة بمؤتمر كوينهاجن حيث اشارت بإمكانية اعتباره خطرة ايجابية خصوصاً وأنه يشير الى أهمية ممارسة الضغط على اسرائيل من اجل تجميد المستوطنات وجعل المنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل. واهضت ان مؤتم كوينهاجن قد حقق الكثير من مطالب الفلسطينيين وتحدث المؤمنين على البيان ان يطبقه.

الآن، اذا كان هذا نقطة تحول من الماضي، فما هو الدافع؟ هل من الممكن ان يكون الرفضون في البلاد العربية والارن بشكل خاص، قد بدأوا يدركون انه لا يوجد هناك بدلا للسلام؟ وان حمل السلاح والدخول في الحرب لاسترجاع الحقوق الفلسطينية العربية لن يكون في صالحهم ولم تكن أصلاً من ضمن الاحتمالات؟

بعض المصلين يعتقدون بوجود علاقة ما بين هذا التفكير والتطورات الديناميكية في السياسة الاسرائيلية. فالخوف والقلق اللذان صاحبا مجيء بنيامين نتنياهو الى الحكم قد ساعدا الى حد ما في دفع البعض الى ادراك انه ما لم تتعاون القوى العربية والاسرائيلية المحبة للسلام ستدخل المنطقة في حلبة الصراع مرة اخرى. وحيث ان معظم المناهضين للتطبيع واكثر المعارضين شدة لا يطالبون بمثل هكذا خيار، أي خيار الحربي، قد يقبلون الآن خيار الانظمة العربية المتعطل بالحديث مع الاسرائيليين الذين يريدون السلام كطريقة لمنع الجماعات المتطرفة

وتتحدث مع اسرائيليين. وليس هذا فحسب بل كل الكتاب والمناصرين للقاء غرناطة تم وضعهم على القائمة السوداء.

هذا بالإضافة الى ان الهيئات العامة للنقابات المهنية تبنت عدة قرارات تمنع اعضاها من قبول دعوة او الاشتراك في مؤتمر يحضره اسرائيليين وحذرت كل عضو بالفصل اذا ما قام بأي عمل يشير من قريب او من بعيد الى التطبيع مع الاسرائيليين. وبالفعل تم طرد احد المحامين من النقابة بعد زيارته لاسرائيل وتم فصل عضو اخر في رابطة الكتاب العربيين لانه اعطى مقابلة لصحيفة اسرائيلية. ولا ننسى بالطبع المعركة المبررة التي مر بها سلطان الخطاب، الكاتب اليومي في جريدة الرأي اليومية، مع نقابة الصحفيين العربيين لانه اعطى مقابلة للتلفزيون الاسرائيلي اثناء انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991. ولم يستعد عضويته للنقابة الا بعد ان اصدرت المحكمة قراراً بهذا الخصوص.

قد يكون من المستحيل الان الدعوة لعزل رئيس الديوان الملكي وسفير الارن السابق الى الامم المتحدة عدنان ابو عودة سياسياً لانه شارك في مؤتمر الدمارك. وقد يكن من الصعب التصور ان المعارضين للقاء سيمعشون برسائل تهديد او يقوموا بشن حملات تهديد شخصية ضد الذين حضروا للقاء كما حصل في السابق. صحيح ان نقابة المهندسين طالبت بفصل المهندس زياد صلاح لانه وقع على البيان ولكن من غير الواضح ان النقابة ستدخل في معركة شرسة لتحقيق ذلك. فالاصوات الراضية التي كانت في الماضي تعيى على ارماب الناس وعلى تخوينهم بدأت بالتلاشي تدريجياً.

او هكذا يبدو. نرى المعارضين اليوم

عندما قرر المثقفون العرب قبول دعوة الخارجية النصاركية والمشاركة في مؤتمر كوينهاجن للعمل من اجل السلام مع نظرائهم الاسرائيليين كانوا يعرفون في قرارة انفسهم ماذا ينتظروهم عند عودتهم. فلم يكن يتوقع اي منهم ان تطلق الزغاريد او ان يتم استقبالهم بالاحضان في بلدانهم التي شهدت جدالات حادة بين مؤيدي ومناصري السلام. فكل الذين شاركوا في لقاءات مشابهة في الماضي منذ وقبل مؤتمر مدريد تعرضوا للنقد الشديد من كل الجهات وعلى كل الاصعدة لمجرد انهم التفتوا مع اسرائيليين.

مع ذلك، قرر معظم الذين تمت دعوتهم الذهاب الى كوينهاجن لانيانهم بقضية السلام او ربما لاملهم بان يكن هذا اللقاء نقطة تحول بالنسبة لما يسمى بقضية التطبيع. ربما كانوا على حق، فربود الفعل التي توالى بعد اعلان وثيقة كوينهاجن تدل على ان الانتقادات (وكان هناك مديح ايضا) لم تكن موجّهة على فكرة اللقاء مع اسرائيليين بالتحديد بل على تفاصيل ونتائج اللقاء نفسه.

ان النظر الى الجدل الذي اثير مؤخرًا بعد نشر وثيقة كوينهاجن يكشف ان معظم الكتاب والمصلين كانوا مهتمين بشكل خاص، بمعرفة ماذا دار خلال الاجتماع وكيف تمت صياغة البيان واذا ما كان يلبي طموحات الشعب العربي والفلسطيني ام لا.

كان هناك القليل من النقد الموجه على فكرة انعقاد اللقاء نفسه مع اسرائيليين. وجملة النقد على المشتركون كانت تركز حول اغفال الوثيقة لعدد من القضايا المتعلقة بحقوق الفلسطينيين مثل قضية القدس، المستوطنات، واللأجن وحق العودة. وبالرغم من ان هذه النقاط قد تمت تغطيتها في الوثيقة باستثناء حق العودة تحديداً. وبينما اشار البعض الى ان هذه النقاط لم تغطي بالشكل الكامل، ذهب آخرون الى انتقاد الفترة الزمنية المحددة لنقاش وصياغة البيان مؤكدين ان المشاركين العرب قد ذهبوا ليوقعوا على بيان كان قد اعد مسبقاً من قبل مجموعة منتخبة من المصريين والاسرائيليين. وهذا في الحقيقة ليس صحيحاً حسبما اكده للشاركون الارنيين في المؤتمر.

هذا بالطبع نقطة تحول في الجدل الدائر حول التطبيع في الارن، فهذا النوع من النقد الذي وجه للمشاركين العرب يختلف اختلافاً جذرياً عن الهجمات السابقة التي كانت تشن في السابق على الموالين للسلام والمهتمين بالسلام لمجرد انهم اجتمعوا مع اسرائيليين فقد وُلت الأيام، على ما يبدو، على اتهام البعض وتخوين الآخرين لمجرد المشاركة في لقاء مع الاسرائيليين. فادونيس، الشاعر والكاتب الكبير، طرد مثلاً من اتحاد الكتاب العرب لمشاركته في مؤتمر غرناطة الذي اشترك فيه مثقفون اسرائيليين. ورفض دعوة الارن لاهياء امسية ثقافية في مهرجان جرش بسبب الحملة الشريرة التي قادتها كافة الفعاليات والنقابات المهنية ضده.

واصبح ادونيس، في ليلة وضحاها، مخائناً وتفتت كتاباته سمواً في عقول الجيل الجديد لمجرد انه قبل ان يجلس



محور الجدل الذي دار حول اعلان كوينهاجن تفصيلي اكثر منه عقائدي

TOYOTA

Corona

تويوتا كورونا

السيارة .. الحلم ..  
بسيروا قضي

إن سيارة تويوتا كورونا لا تتميز فقط على مظهرها الفخام الرياضي،  
وتتميزها القوي وروعة الإبتكار الكائن في خلق أجسامها، بل  
في كونها السيارة التي تنافس السيارات المرموقة الباهظة الثمن.

تويوتا كورونا ..

إنطلاقة واضحة ومتميزة في عالم السيارات

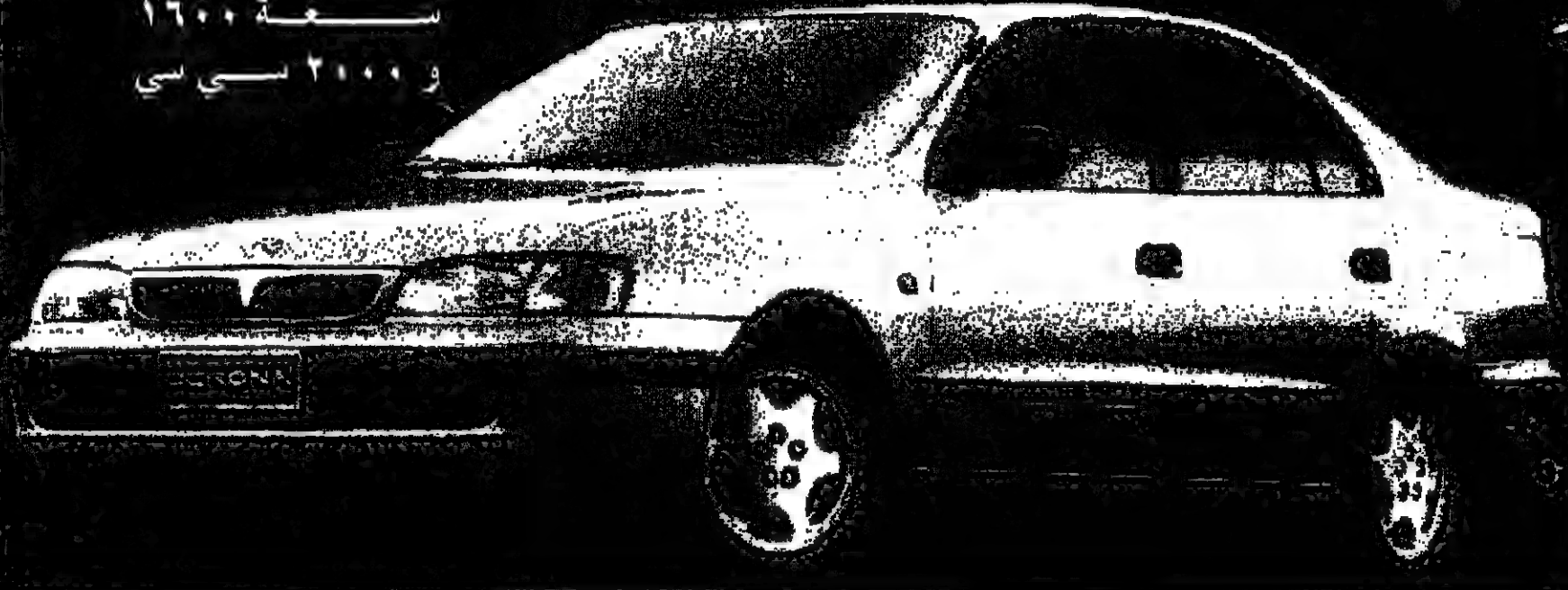
تعتبر كورونا ابتكاراً بالخطوة صمة للقيادة في مختلف ظروف  
الطقس وعلى جميع أنواع الطرق، بفضل محركها القوي  
والسريعة، والتي جعلت لها أحدث التقنيات التي تعني  
استجابة أقل للزمن، وأداء أفضل من أي سيارة أخرى، وجميعها  
تتمتع بخصائص استهلاك الوقود المثالية.

كما أن تويوتا كورونا تتميز بالمتانة والموثوقية العالية،  
والتي تجعلها خياراً مثالياً للعائلات، والشركات،  
والذين يبحثون عن سيارة ذات جودة عالية،  
والتي تتميز بالمتانة والموثوقية العالية،  
والتي تجعلها خياراً مثالياً للعائلات، والشركات،  
والذين يبحثون عن سيارة ذات جودة عالية.

تويوتا كورونا

سيارة .. جسدت أحلامك على أرض الواقع

محرك ١٦ صمام بخاخ  
سعة ١٦٠٠  
و ٢٠٠٠ سي سي



TOYOTA



لن تجد سيارة تستحق نفودك أكثر منها.

شركة إسماعيل بدير وشركاه

شارع الملك حسين / هاتف: ٦٣٨١٠٣، ٦٣٨١٠٤، ٦٢٢٨١٥  
ولدى موزعي تويوتا المعتمدين في المملكة



# يد القانون.. قادت الصحافة إلى مأزق صعب

## المخرب - خاص

تفتخر الحكومات المتعاقبة منذ عام ٩٢ بانجاز قانون المطبوعات والنشر الجديد، وتذكر الجسم الصحفي مرارا وتكرارا بالتقاربات التي قمتها من أجل إعلاء حرية الصحافة في الأردن وخاصة أنها، أي الحكومة، لم يعد لها الحق بإغلاق ومصادرة الصحف وكان حرية الصحافة في الأردن هي أحسن حالا الآن مما كانت عليه أثناء الأيام العرفية.

صحيح أن الحكومة لا تستطيع إغلاق صحيفة ما بقرار عرقي لكنها في الواقع تستطيع الآن أن تلغز كاتب أي مقال أو رئيس تحرير أي جريدة إلى القضاء واعتقالهما حتى قبل أن تبدأ محاكمتهما. ونظريا على الأقل تستطيع ملاحقة أية جريدة قضائيا ومضايقتها لحد الانقلاص أو الإغلاق على أي مقال ينشر وفي أي موضوع. هذا ما أظهره ملف اعد من قبل دائرة المطبوعات والنشر ووزعته وزارة الاعلام على الصحافة مؤخرا.

يبرز الملف كل أنواع القضايا التي رفعتها الحكومة على الصحافة منذ اقرار قانون المطبوعات والنشر في شهر أيار عام ١٩٩٢ وحتى نهاية العام الماضي. وحسب التقرير، نجد أن الحكومة رفعت ٦٢ قضية ضد الصحافة اليومية والاسبوعية في مدة تقل عن أربع سنوات، خمس قضايا منهم فقط ضد الصحف الأربع اليومية، الرأي، الدستور، الاسواق والجورديان تايمز.

بأقضية القضايا، وعددها ٥٧، تتوزع على ١٥ صحيفة اسبوعية أخذت نصيب الأسد من قضايا الصحافة، وقد تكون البلاد الجريدة الوحيدة التي "تعودت" ولم تعد تأبه للقضايا المرفوعة عليها (وعندها ١٧) إلا أن كثيرا من الصحف أغلقت وأخرى أيلة للسقوط، فالرصيد، البحث، الحوار، نداء الوطن، المستقبل، والديار (٩ قضايا) قد أغلقت جميعها بينما نجد صفح الامالي، الحقيقة، وأخبار الاسبوع (١٦ قضية) تجابه تحديات عاتية من أجل البقاء (راجع التحقيق في صفحة أخرى من هذا العدد).

ولأغراض النشر، صنفت دائرة المطبوعات القضايا التي رفعتها الحكومة على أنها إما قضايا سياسية، أو غير سياسية، أو أمنية أو أخلاقية، ولا تعرف بعد التحليل والدراسة ما هي الأسس التي اعتمدها الدائرة أو الوزارة في تصنيفها هذا. فثارة تظهر تهمة تعريض أمن الدولة للخطر والساس بالأجهزة الأمنية غير مدرجة تحت بند القضايا السياسية بينما اعتبرت من القضايا السياسية في موقع آخر.

وفي الوقت الذي تهدد الحكومة بزيادة العقوبات وتشن حملاتها باستمرار ضد الصحف الاسبوعية على أساس أنها تنشر مقالات من شأنها الإخلال بالآداب العامة نجد أنه قد رفعت قضيتين فقط من بين ١٧ قضية ضد البلاد وقضية واحدة ضد حوادث الساعة في هذا الضمار ولم ترفع أي قضية بتهمة مخالفة الآداب والأخلاق

العامة على أي من شيحان، الامالي، الرصيد، والبعث. لقد كشف الملف أن القضايا الرئيسية المرفوعة ضد الصحف الاسبوعية هي قضايا سياسية أو لها علاقة مباشرة مع سياسات الحكومة الداخلية والخارجية على مدى الأربع سنين الماضية. فلا يوجد غير قضيتين من بين ٦٢ قضية رفعت ضد الصحافة على أساس عدم تصري الثقة والموضوعية. أما باقي القضايا فهي بمجملها مرمونة بالتطورات السياسية على الساحة الأردنية والدولية ومعتمدة أساسا على توجه الحكومة السياسي في تلك المرحلة.

وخصوصا فيما يتعلق بعلاقة الأردن مع باقي الدول العربية. في عام ١٩٩٢ عام أوصلو الشهير، نجد أن التهمة الرئيسية الموجهة للصحافة هي الاساءة للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. سبع قضايا من بين القضايا ال ١٢ التي أقيمت خلال ذلك العام وهي تستند أساسا على تهمة "إهانة شخصية لرئيس دولة فلسطين" بينما باقي التهم تتركز حول الاساءة للوحدة الوطنية ولكرامة الافراد.

في عام ١٩٩٤، عام تبني النقابات المهنية الأردنية لقرارات تمنع أعضائها من التطبيع مع إسرائيل، نجد أن ١٦ من بين ١٩ قضية رفعت - في فترة ما بين شهر تموز وحتى شهر تشرين الأول عندما وقع الأردن على اتفاقية وادي عربة - على الصحف اليومية والاسبوعية بتهمة نشر بيانات لمفحة جهة غير مشروعة.

من الصعب إعطاء وصف دقيق لعام ١٩٩٥، هل هو العام الأفضل بالنسبة

## ٦٢ قضية قضائية ضد الصحافة اليومية والاسبوعية خلال أربع سنوات

يتعلق بأحالة رئيس تحرير للمجلد الاسبوعية إلى محكمة الجنايات الكبرى لأول مرة في التاريخ وأداة كل من رئيسي تحرير صحفيي الامالي والبلاد وتفريرهم.

على كل يمكن تصنيف قضايا عام ٩٥ على أنها القضايا المتعلقة برغبة الحكومة بتحسين علاقات الأردن مع الدول العربية. فقد أقيمت معظم القضايا في تلك الفترة بحجة أن الصحف الاسبوعية تنشر مقالات من شأنها تكبر صفو العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة. من بين الأحدى عشرة قضية المرفوعة في ذلك العام ضد الصحافة، هنالك سبع قضايا أقيمت على أساس أن المادة المنشورة "تسيء" إلى رئيس دولة عربية. وبينما نلاحظ أنه في العام نفسه توسعت التهم لتشمل كل من: رئيس دولة لبنان، رئيس دولة الإمارات، الأسرة الحاكمة في البحرين، رؤساء دولة المغرب، ورئيس دولة العراق ورئيس دولة عربية (السعودية) وعلى الرغم من أن الصحف اليومية والاسبوعية زاخرة بالمقالات الناقدة للسياسات الأمريكية، إلا أنه لا توجد أي قضية تتعلق بالاساءة للرئيس كليتتون أو لكرامة أفراد الشعب الأمريكي. ولم تثار علاقة الأردن بأمريكا نتيجة هذه المقالات.

أما عام ١٩٩٦، الذي شهد مجيء بنيامين نتياهو إلى سدة الحكم وظهر على العيان تدمير السياسة الأردنية من السياسة

التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية، فهو العام الذي نجد فيه أن الحكومة أعطت زحما أكبر للسياسة الداخلية، فنجد كل القضايا المرفوعة على الصحافة هي إما قضايا تتعلق بمخالفة الآداب والأخلاق العامة أو عدم توشي الثقة والموضوعية في نشر الاخبار أو إثارة الفتنة والتحريض على المظاهرات. وبالفعل، نجحت الحكومات المتعاقبة بتحديد حرية الصحافة عن طريق القوات القانونية، فلم نجد الآن أية اخبار في الصحف الاسبوعية من شأنها إهانة رئيس دولة عربية، أو إثارة الفتنة، أو المساس بالوحدة الوطنية، أو الأجهزة الأمنية، أو حتى الاضرار بكرامة الاقراء. بل أصبح من الصعب أن نجد منشورات سبق صحفي عن قضايا الفساد والذي كان من اختصاص الاسبوعيات. وحتى بعض الصحفيين لد هاجروا من كثرة القضايا المرفوعة عليهم وأخيرين تركوا الصحافة ناهيك عن الصحف التي أغلقت بالكامل.

وإذا ما أردنا تبني السخرية في التنبؤ بنوعية القضايا التي ستقام هذا العام على بعض الصحف التي بقيت أخذين بعين الاعتبار نهج السياسة الأردنية والتطورات على الساحة سنجد أن أكثرها سيكون مركزا حول تلك الصحف التي تنشر الاعلانات التي تروج للأدوية والمستحضرات الطبية. فهذه هي الفقرة الوحيدة من المادة ٤٠ من قانون المطبوعات والنشر التي لم يتم تعميم الصحفيين بها حتى الآن ويمكن أن تستغل استغلالا فعليا في الأشهر القليلة القادمة خاصة إذا ما كان هناك الكثير من الأطباء والصيادلة الذين سيرشون أنفسهم للدورة البرلمانية الجديدة.





## مجموعة البنك العربي

الميزانية العامة كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥ و ١٩٩٦

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥
( بالآلاف الدولارات )	( بالآلاف الدولارات )	( بالآلاف الدولارات )	( بالآلاف الدولارات )
٨ ٧٥١ ٢٢٣	٩ ٦٨٠ ٧٤٩	٣ ٩٥٤ ٨٦٩	٤ ٢٧٢ ٣٧١
٢ ٩٥٤ ١٤٩	٣ ٣٠٣ ٤٧٤	١ ٧٥٣ ٤٢٢	١ ٧٥٠ ٧٤١
٣٠ ٢٤٩	٢٤ ٠٦٠	١ ٩٣ ٧٧١	٩١٢ ٩١٩
٥٤٣ ٦٤٠	٥٩٨ ١٠٤	٣٤ ٦٩٨	١٦٥ ٩٧٠
٣٠ ٢ ٧٨٢	٣٦٩ ٦٦٠	٦ ٧٤ ٣٨٤	٦ ٨٢٩ ٦٣٣
٢٦ ٣٦٣	٣٢ ٢٣٧	١ ١٦٢ ٧٣٠	١ ٥٣٤ ٣١٧
٥٢٨ ٣٠٢	٤٩٢ ٧٠٦	٩٣ ٦٣٧	٩٨ ٦٩٩
١٣ ١٣٦ ٧٠٨	١٤ ٥٠٠ ٩٩٠	٢٣٧ ٠٩١	٣٣٨ ٧٩٩
٨٤ ٨٩٧	٨٤ ٨٩٧	١٤ ٩٠٠	١٥ ٩٠٠
٧٧ ٩١٤	٧٨ ٧٦٦	٥ ٥٨٠ ٦٩٨	٤ ٨٨٣ ١٨٧
١٧٩ ٢٣٠	٢١٨ ٨٣٦		
٦٤١ ٧٨٢	٧٣٨ ٦٢٦		
٢٧٨ ٣٠٨	٣١١ ٨٦٧		
٥ ٧٦٣	٤٨٣		
-	(٣١ ٠١٦)		
١ ٢٦٧ ٨٩٤	١ ٤٠٢ ٤٥٩		
١٤ ٤٠٤ ٦٠٢	١٥ ٩٠٣ ٤٤٩		
٥ ٥٨٠ ٦٩٨	٤ ٨٨٣ ١٨٧		

١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦
( بالآلاف الدولارات )	( بالآلاف الدولارات )	( بالآلاف الدولارات )	( بالآلاف الدولارات )
١ ١٨٠ ١٢٨	١ ٢٥٢ ٨٥٧	١ ١٨٠ ١٢٨	١ ٢٥٢ ٨٥٧
٩٨ ٤٣٥	١١١ ٨٠٧	٩٨ ٤٣٥	١١١ ٨٠٧
٧٩٢ ٢٥٠	٨٣٤ ٢١٤	٧٩٢ ٢٥٠	٨٣٤ ٢١٤
٤ ٠٩٠	٤ ٤٨٣	٤ ٠٩٠	٤ ٤٨٣
٤٨٢ ٢٢٣	٥٢٥ ٩٦٧	٤٨٢ ٢٢٣	٥٢٥ ٩٦٧
٥٦ ٧٣٨	٥١ ٥٨٠	٥٦ ٧٣٨	٥١ ٥٨٠
٤٢٥ ٤٨٥	٤٧٤ ٣٨٧	٤٢٥ ٤٨٥	٤٧٤ ٣٨٧
٣١ ٨٥٤	٢٥ ٥١٨	٣١ ٨٥٤	٢٥ ٥١٨
١٦ ٥١٣	٤١ ٥٠٧	١٦ ٥١٣	٤١ ٥٠٧
٤٧٣ ٨٥٢	٥٤١ ٤١٢	٤٧٣ ٨٥٢	٥٤١ ٤١٢
٢٤٥ ١٥٧	٢٦٨ ٠٦٥	٢٤٥ ١٥٧	٢٦٨ ٠٦٥
٢٢٨ ٦٩٥	٢٧٣ ٣٤٧	٢٢٨ ٦٩٥	٢٧٣ ٣٤٧
٦٠ ٦٥٥	٧٥ ٥٢٩	٦٠ ٦٥٥	٧٥ ٥٢٩
١٦٨ ٠٤٠	١٩٧ ٨١٨	١٦٨ ٠٤٠	١٩٧ ٨١٨
١٦٨ ٠٤٠	١٩٧ ٨١٨	١٦٨ ٠٤٠	١٩٧ ٨١٨
٣ ٢٥٤	٥ ٧٦٣	٣ ٢٥٤	٥ ٧٦٣
٤٣٣	٨٥٢	٤٣٣	٨٥٢
٣١ ٠٢٠	٣٩ ٦٠٦	٣١ ٠٢٠	٣٩ ٦٠٦
٧٠ ٥٨٧	٩٦ ٨٤٤	٧٠ ٥٨٧	٩٦ ٨٤٤
٣٧ ١٢٨	٣٣ ٥٥٩	٣٧ ١٢٨	٣٣ ٥٥٩
٢٦ ٢٨٥	٣٢ ١٥٩	٢٦ ٢٨٥	٣٢ ١٥٩
٧٨	٧٨	٧٨	٧٨
٥ ٧٦٣	٤٨٣	٥ ٧٦٣	٤٨٣
١٧١ ٢٩٤	٢٠٣ ٥٨١	١٧١ ٢٩٤	٢٠٣ ٥٨١

بيان الأرباح والخسائر للسنتين المنتهيتين في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥ و ١٩٩٦

١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦
( بالآلاف الدولارات )	( بالآلاف الدولارات )	( بالآلاف الدولارات )	( بالآلاف الدولارات )
١ ١٨٠ ١٢٨	١ ٢٥٢ ٨٥٧	١ ١٨٠ ١٢٨	١ ٢٥٢ ٨٥٧
٩٨ ٤٣٥	١١١ ٨٠٧	٩٨ ٤٣٥	١١١ ٨٠٧
٧٩٢ ٢٥٠	٨٣٤ ٢١٤	٧٩٢ ٢٥٠	٨٣٤ ٢١٤
٤ ٠٩٠	٤ ٤٨٣	٤ ٠٩٠	٤ ٤٨٣
٤٨٢ ٢٢٣	٥٢٥ ٩٦٧	٤٨٢ ٢٢٣	٥٢٥ ٩٦٧
٥٦ ٧٣٨	٥١ ٥٨٠	٥٦ ٧٣٨	٥١ ٥٨٠
٤٢٥ ٤٨٥	٤٧٤ ٣٨٧	٤٢٥ ٤٨٥	٤٧٤ ٣٨٧
٣١ ٨٥٤	٢٥ ٥١٨	٣١ ٨٥٤	٢٥ ٥١٨
١٦ ٥١٣	٤١ ٥٠٧	١٦ ٥١٣	٤١ ٥٠٧
٤٧٣ ٨٥٢	٥٤١ ٤١٢	٤٧٣ ٨٥٢	٥٤١ ٤١٢
٢٤٥ ١٥٧	٢٦٨ ٠٦٥	٢٤٥ ١٥٧	٢٦٨ ٠٦٥
٢٢٨ ٦٩٥	٢٧٣ ٣٤٧	٢٢٨ ٦٩٥	٢٧٣ ٣٤٧
٦٠ ٦٥٥	٧٥ ٥٢٩	٦٠ ٦٥٥	٧٥ ٥٢٩
١٦٨ ٠٤٠	١٩٧ ٨١٨	١٦٨ ٠٤٠	١٩٧ ٨١٨
١٦٨ ٠٤٠	١٩٧ ٨١٨	١٦٨ ٠٤٠	١٩٧ ٨١٨
٣ ٢٥٤	٥ ٧٦٣	٣ ٢٥٤	٥ ٧٦٣
٤٣٣	٨٥٢	٤٣٣	٨٥٢
٣١ ٠٢٠	٣٩ ٦٠٦	٣١ ٠٢٠	٣٩ ٦٠٦
٧٠ ٥٨٧	٩٦ ٨٤٤	٧٠ ٥٨٧	٩٦ ٨٤٤
٣٧ ١٢٨	٣٣ ٥٥٩	٣٧ ١٢٨	٣٣ ٥٥٩
٢٦ ٢٨٥	٣٢ ١٥٩	٢٦ ٢٨٥	٣٢ ١٥٩
٧٨	٧٨	٧٨	٧٨
٥ ٧٦٣	٤٨٣	٥ ٧٦٣	٤٨٣
١٧١ ٢٩٤	٢٠٣ ٥٨١	١٧١ ٢٩٤	٢٠٣ ٥٨١

الإدارة العامة : الشميساني عمان - الأردن ص.ب : ٩٥٠٥٤٤/٥ - هاتف : ١٠٧١١٥ - ١٠٧٢٣١ (١) (٩١٢) فاكس : ١٠٧٢٩٣ - ١٠٧٢٩١ (١) (٩١٢) ARABNK JO

نسبة الملكية البنك العربي (سويسرا) المحدود - زوريخ وجنيف ١٠٠٪ البنك العربي استراليا المحدود - سدني ١٠٠٪ البنك العربي (النمسا) ش م - فيينا ١٠٠٪ البنك العربي ش م - فرانكفورت / ألمانيا ١٠٠٪ البنك العربي لتونس - تونس ٦٤٪ البنك العربي للمغرب - المغرب ٥٠٪ بنك عمان العربي - عمان ٤٩٪ البنك العربي الوطني - السعودية ٤٠٪ شركة التأمين العربية - لبنان ٣٧٪ شركة الابنية التجارية ٣٠٪

## فلسفة الدولة الأردنية في ضوء المعطيات الراهنة



عقلاني وعادل، أو على الأقل بشكل يعبر عن أولوية الحقوق في عملية إدارة الدولة. وهذا لم يحصل إلا في الأردن ولا في الكثير من دول العالم الثالث. فلم يكن المدير، وبالتالي الزعيم، ناطقاً رسمياً باسم الجهاز البيروقراطي، الذي يمكن في حال استقلاله واحترامه أن يمثل القيم العقلانية ويؤطر معانيه الخاصة لتحقيق هذه العقلانية. وعلى العكس من ذلك تم تجسير الجهاز البيروقراطي لتنفيذ إرادة المدير، الذي تم تعيينه من قبل الزعيم. فاصبح جهاز الدولة تعبيراً عن إرادة فريدة وليس تعبيراً عن إرادة موضوعية وعامة. وبالتالي بقيت فكرة الدولة مثقلة في سلطة، ونظام ولايات يمكن بعض المتفهمين من تحقيق مكاسب. وتم تضخيم الهولاجس الأمنية، واصبح الولاء للزعيم هو مصدر العلامة بالدولة، وبالتالي هو مصدر الهوية السياسية. ولم تستطع فكرة الدولة/الانتماء أن تحل هذا الإشكال، واستبدلت الفساد، وفقدت الفرصة التي كان من الممكن أن تؤدي إلى جعل البيروقراطية الناشئة إدارة لبلورة فكرة الدولة. وفقدنا فرصة استغراق المواطن والسلطة في الدولة، وبالتالي فرصة أن يتحول الولاء للدولة من صيغة لتحقيق المكاسب إلى قيمة أخلاقية عليا تعبر عن التريل والسما في النفوس. ولم تظهر بقوة، ربما لأن، فكرة الولاء التريل للدولة باعتبارها أحد العناصر المشتركة بين جميع المواطنين، أو باعتبارها معياراً للمواطنة، واستبدل بدلاً منها معيار الولاء للنظام، مما منع الفصل بين استراتيجيات النظام وفكرة الدولة، واستمرت دولة النظام قائمة بشكل رسمي حتى عام ١٩٨٩. ومنذ ذلك التاريخ ظهر، وربما لا يزال بحاجة للكثير من العمل لتضامه، تطور جديد لفكرة الدولة، لدى النظام ولدى الأفراد الذين يعيشون هذه الدولة ويحملون هويتها ويمثلونها. ومؤلا يفترض أن يكونوا التعبير عن هذه الهوية من حيث هي (الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق) كما يقول الجرجاني. وأصبحت الدولة الأردنية مشروعة مقبولة ولا أقول منجزة لتكون دولة، بالرغم من الحروب والمخاسد. تحمل في ذاتها العناصر اللازمة لكيانها (باعتبارها دولة حديثة) كما يقول ميغل. ولكن بقي الشرخ بين الهوية التي تبصر عن الإرادة السامية للمواطنين والدولة الاقليمية للأردن قائم. ويمكن القول إن الصراع على الدور الاقليمي للأردن يظهر نتيجة العجز الأردني، بسبب إمكانياته وقهقه واستسلامه لهذه الامكانيات، عن أن يبني لنفسه دوراً إقليمياً مستقلاً. استناداً إلى خيارات تعبر عن مصالح المجموع وأرائهم. هذه الحالة جعلت عقلانية التفاعل مع الخارج لا تؤثر فقط على خطط العمل، بل وعلى بنية الاهداف والنظرة للذات مما يشكل شرحاً بين استراتيجيات الحكم، والإرادة العامة التي تصوغ هوية الدولة وعلاقتها بسكانها. وذلك واضح في المنطق الذي يبرر سياسات الأردن الخارجية منذ عام ١٩٩١ وأثارها الداخلية. ومن جديد يعود خطر ربط فكرة الدولة وحدود هذه الفكرة باستراتيجيات الحكم.

من جهة أخرى فإن ضغط تداعيات القضية الفلسطينية أدى أيضاً إلى الفتح بين الأردن الجغرافيا، التي تمهد بالنشأة، والأردن السكان الذي بني وتشكل من تطورات تشكيل الدولة،

المستقبل. ولم يكن بالامكان استناداً إلى مثل هذه النشأة التي تشبه غيرها من أقطار الهلال الخصيب، أن تتحدث عن وجود موضوعي للدولة مهد لوجودها انطلاقاً من قوى اجتماعية محلية. إذ أن تلك القوى، بالرغم من التحاقها بالمشروع التحرري القومي، كانت تشكل بنزوع واضح نحو التفقت والتشظي، كما يتكرر المكتور حتى بطاط ومحمد جابر الانتصاري. فالانتماء العضوي للدولة، يعني وحدة العناصر الثلاثة: القوة، الطموح، والسعي لحماية الذات وتطويرها. أما وقد توزعت هذه العناصر الثلاثة على بريطانيا والأمير والأمايل، فقد كانت الثنائية المركزية للنشأة للدولة، هي ثنائية داخل/خارج. وبالتالي أصبح إحدى مهمم وأولويات التفكير في مستقبل الدولة تحويلها من كونها ناتج للثلاث الذي أشملا إلى حقيقة موضوعية تستغرق الجغرافيا والسكان. وهذا يعني، تجاوز الثنائية المركزية التي انشأت فكرة الأردن كدولة، وهي ثنائية داخل/خارج، للبدء بصياغة الأردن عبر ثنائية عضوية كالتى تحدث عنها هيجل، ثنائية فرد/كل، أو تلك المركزية ثنائية مستقل/مستقل. وبالتالي تصبح بلورة الحقيقة الموضوعية للدولة، تتطلب التخلص من العنصر الخارجي في فكرتها، أو تخليص فكرتها من مركزية العنصر الخارجي، والبدء بأعادة صياغة فكرة الدولة الأردنية انطلاقاً من الحقائق الموضوعية التي تستغرق الجغرافيا والسكان.

ومنذ الاستقلال والحكم في الأردن يسمى، ببعض التجلحات أحياناً وبعض الاخفاقات أحياناً أخرى، اتدعيم حقيقة وجود

### وحدة الدولة عبر مشروع

### مستقبلي يحقق المتطلبات التي

### تضمن عقلانيتها ومدنيتها

الأردن، من خلال عنصر الطموح، المستند إلى النزعة الشعبية لحماية الذات وتطويرها عبر توسيعها. وتم ذلك من خلال الامتداد عبر المحيط أو السعي للذويان في هذا المحيط فكانت وحدة ١٩٤٨، ثم مشروع الاتحاد الهاشمي عام ١٩٥٨. ومع فشل هذا الأخير ظهرت فرصة مواتية لانجاح الأول عبر الصراع في استغراق التشكيل الجغرافي والسكاني الجديد بالدولة، وذلك عبر بناء الأجهزة البيروقراطية بالاتحاد على الدعم الخارجي. وظهرت فرصة انتقاء الأردن من ترقق عناصره كونه ووجوده وإعادة لصمتها عبر بناء بيروقراطية الدولة، التي تنمو وليس من غاية لنموها غير هذا النمو. وهذه لم تكن ظاهرة أردنية خاصة، بل ظاهرة ربما طالت كل العالم الثالث. وأن اختلفت درجة العقلانية في إدارة عملية نمو هذه البيروقراطية. إذ عن طريق هذه البيروقراطية استطاع الناس الوصول إلى المساواة السياسية (التي عبرت عنها سابقاً لفظة الاجنحية) واستطاعوا بالتالي... أن يجعلوا من النظام للضروري لتسجيم الجماعة، تعبيراً عن النظام الذي يرتضونه وليس أثراً لقوة غريبة عنهم (بورديو ١٩٨٥ ص ١٧).

وعليه يمكن القول أن الفكرة الإيجابية للدولة، الموحدة للحالة الاجتماعية تم استغراقها في البناء البيروقراطي. إذ أن فكرة الدولة، في التحليل الأخير، موازنة لحقيقة وجودها الموضوعي، مما دفع بورديو لأن يقول: (إن الدولة هي فكرة... وتساوي بقدر ما تساوئ الأمان التي تصورها، وقاعدة هذه الدولة وغايتها تكون في أفكار الناس وأرائاتهم). لهذا، يمكن القول، أن البيروقراطية التامية مكثت معادلاً تاريخياً لأملة القوة للنشأة للدولة. فبعد أن كانت هذه القوة استعمارية اجنبية أصبحت بيروقراطية وطنية. وكان من المفترض أن تشكل هذه العملية رافعة لتحقيق انتشار العقلانية في الفكر السياسي للمجتمع المكون للدولة. ولكن غاصت هذه البيروقراطية في التحديد السلبي للهوية السياسية، وفي صيانة مفهوم محدد آمن للدولة. وغاب الشرط الضروري لسيادة العقلانية عن طريق البيروقراطية. وهو: أن القوة التي تم استرداها أو تقيدها بالجهاز البيروقراطي يجب توزيعها بشكل

### جمال الطاهات\*

يمكن القول أن الأردن، كدولة، نشأ نتيجة لتفاعل ثلاثة تصورات مختلفة: الأول تصور بريطاني، أراد أن يستثمر الجغرافيا الأردنية دونما تكلفة عالية، ودونما حاجة للتورط العسكري وإرسال قوات كبيرة، وهذا لا يعني عدم استعداد بريطانيا لاستخدام القوة في الأردن. وحرصت حكومة الانتداب في فلسطين أن لا تمنح المؤتمرات الشعبية وأرسلت مندوبين لهذه المؤتمرات للاستطلاع والتأثير على مقرراتها. وكانت بريطانيا تريد من الجغرافيا الأردنية أن تخدم حاجاتها الاستراتيجية، وأن تخدم التزامها الدولي بتقييد وعد بالفور.

ثانياً: تصور السكان أو الأهالي، الذين وجدوا أنفسهم بعد انهيار الحكومة الفيصلية وظهور الانتداب البريطاني في فلسطين، في حالة من انعدام القدرة على مواجهة ما رآه خطراً على وجودهم. دونما تنظيم، وخصوصاً أنهم اكتشفوا في مرحلة مبكرة، ونتيجة للدعاية السوفياتية آنذاك، أن الانتداب البريطاني في فلسطين ملتزم بإنشاء وطن قومي لليهود فيها. وثالثاً: تصور الأمير عبد الله، الذي جاء للأردن بغاية معلنة هي تحرير سوريا من الفرنسيين ثم إرتضى البقاء في الأردن باعتبار ذلك أقصى ما تسمح به موازين القوى.

في مرحلة التأسيس انشغل الأهالي أولاً بتبنيهم انتدابهم عن فلسطين الانتداب، فالأردن وفلسطين هي ما تبقى من الحكومة الفيصلية. بعد الاحتلال الفرنسي، خارج عن هذا الاحتلال. وبالمستوى نفسه اعتمدوا بإنشاء الدولة أو بالانضمام إلى دولة عربية قائمة، أو ستقوم، تمكنهم من إنجاز طموحات غير واضحة في التطور والتقدم. من هنا فإن الأردن برعي إماميه آنذاك هو ما تبقى من الحكومة الفيصلية ولم يخضع لإدارة الانتداب الفرنسي أو للانتداب البريطاني في العراق وفلسطين. فكانت وهي الذات قائمة على أساس التميز عن الكيانات السياسية الأخرى. فحققت بذلك شرط واحد من شروط الهوية وهو التميز عن الآخرين، ولكن بقي العنصر الإيجابي للهوية وهو المشروع التاريخي، الذي يستشغل به هذه الذاتية السياسية التي ميزت نفسها عن المحيط من حيث أنها لم تخضع إلى ما خضعت له مناطق الجوار. هذا الكل من وهي الذات، القائم على تميزها السلبي عن الآخرين، شبيه بما يجري بجانب من جوانب الحياة السياسية الأردنية الآن، حيث يميز البعض انتدابهم باعتباره وسيطاً على أساس أنهم ليسوا يمنياً ولا يساراً، كخليفة أولى لتحديد موقعهم السياسي وهويتهم الحزبية.

وما تقدم، يمكن القول، أن مشروع الدولة الأردنية تطور عبر تفاعل ثلاثة عناصر هي: الأهالي، والأمير، والتجديد. وشكل التفاعل (الاتفاق والصدام) بين هذه العناصر الثلاثة بنيت المشروع الأردني منذ نشأته حتى ما بعد الاستقلال. وقد تم تحديد الأردن ليس فقط من خلال ما أراده الأهالي، بل وأيضاً من خلال اتفاقهم وصراعهم مع التجديد واتفاقهم واختلافهم مع الأمير، واتفاق الأمير والتجديد وصراعهم. الأمير أراد العراق ولكن التجديد رفضوا أن يعطوه ما هو أكثر من حالة راما هو مؤقته. وهي الأردن كما تذكر ماري ويلسون، الأهالي، كما الأمير، أرادوا أن يكون الأردن أكثر اتساعاً وقوة، وأحدى الحكومات المحلية جعلت حدودها سواحل صومر، ولكن التجديد رفضوا أن يعطوه أكثر مما نرى الآن، والتجديد أرادوا صيغة هامة جداً في الأردن، ولكن الأهالي والأمير رفضوا أن يعطوه ما أرادوا.

إذن نشأت الدولة الأردنية كتعبير عن طموح أبناء الذات مثل هذا الطموح الأمير عبد الله وحمايتها مثلته الأهالي، ورغبة قوة اجنبية سعت لإدارة كل شيء للاستفادة منه مثلته بريطانيا. ولذلك فإن العناصر المكونة للدولة لم تكن تعبيراً عضوياً عن قوة محلية أو سياقات داخلية بحتة. فالدولة كتعبير عن ضرورة طبيعية لم يتم استغراق مشروعها محلياً بالكامل. وبقي الخارج جزءاً من الصراع النشء للدولة. ومن الطريف هنا الذكر أن مخاوف الأهالي ومطالبهم المركزية في البداية تمثت برفضهم للتجديد الأزملي، ورفضهم لنزع أسلحتهم، بالإضافة لرفضهم الاتفاق بفلسطين. أما مطالبهم الإيجابية فلم تكن واضحة، وقام جانب مهم من وهي الأردن في ذهن السكان انطلاقاً من موقف الرفض، وبقي الموجب الناتج عن الرفض هو المطلوب إعادة انتاجه وتشكيله عبر



# رأي في مسيرة التعبير والقانون: مؤسسات المجتمع تشارك الحكومة في التضييق والابتزاز

مائدة الكيلاني

في المرات القادمة، فالصحافة في نظر كثير من المسؤولين وصناع القرار وسبيل القوانين في الأردن ليست أكثر من علاقات عامة.

حقا ان المقارنة لا تجوز بين الوضع هنا وفي أي مكان آخر. فلو كان هناك صحفيون أردنيون وأعون لحقوقهم الأساسية ولحقوق المواطنين بتلقي المعلومة لنحو حذو رقابة الصحفيين المصريين ووضعوا أسماء النواب والأعيان الذين اقروا كل تلك القيود وأولئك الذين اضافوا قيودا على القائمة السوداء ليعرفهم كل أولئك الذين انتخبوهم وصيحووا عبرة لمن اعتبر.

لكن مشكلة هذه الحقة من الصحفيين هي تقابيلهم نفسها التي كثيرا ما تتعاون مع الجهات والاطراف التي ترافقها على قمع الصحافة، وتهميه الفرص للصيد في الماء العكر والانتقام من الصحفيين للبدعين يدعى رفضهم الانضمام للنقابة. هذه النقابة - والتي لا تمثل كل الصحفيين - لم تشكل على ما يبدو بالمقويات المفروضة على الصحفيين في قانون المعلومات والنشر وقانون العقوبات وقانون حماية وثائق وأسرار الدولة وحتى قانون الخدمة المدنية بل كثيرا ما رأيناها تشن حملاتها باستمرار ضد كل جديد تأتي به الصحف الاسبوعية الواسعة الانتشار وتؤبى الرأي العام ضدها ان لم يلتزم - بالإضافة الى كل تلك القوانين الاتفة الذكر - بميثاق الشرف الصحفي المثير للجدل والذي لا يوجد له شبيه في دولة ديمقراطية او حتى شبه ديمقراطية.

هذه هي النقابة عينها التي لم نجدها تقف يوما ضد الاخبار الثقافية المهمة لشكاه القاري، او تلك الاحياء التجارية او الموسومة التي تأتي صفحا بها كل يوم ولم نراها تحرك ساكنا للارتقاء بالمهنة. قد يقرننا عقلا التامري الى الاستنتاج ان كل هذه المؤسسات هي قلبا وقالبيا من صنع الحكومة (وهذا ليس بعيد عن الحقيقة الى حد ما)، لكن ماذا نقول عندما نجد ان الحكومة قد تقدمت العام الماضي بمشروع قانون من ١٢ مادة فقط يسمح للمواطنين بإنشاء محطات تلفزيونية خاصة تنهي احتكار الحكومة. وقد جاء ورحلت هذه الحكومة بينما لم يتحرك البرلمان الحالي لنشا ولحدا لآقراره او حتى مناقشته - وظال هذا للمشروع كالكثير من المشاريع الاخرى يقع في انراج مؤسستنا الديمقراطية - ربما خوفا من ظهور تلفزيونات اردنية جديدة تشجع على انتشار الرذيلة والفجور!!

وماذا نقول عندما نرى للمسؤولين يخلون في صراع مرير مع رقابة الصحفيين لتطوير قانون النقابة بينما تشن هذه الاخيرة حملاتها عليهم وتهكم بتجاوز النقابة وتحملهم على ضرورة الالتزام بقمع الصحفيين، وبضرورة فرض عقوبات السجن في قانون النقابة نفسه وتتعاون مع مجلس النواب ضد الحكومة ان الاخيرة اصرت على تقديم مشروع يلغي العضوية الازامية وكان الصحفيين افسحوا اطيافا او مهنتيين يجب عليهم تقديم كتاباتهم للجهات العليا للتوقيع عليها حتى لا تقع المبادئ على رؤوس الناس او يموت الافراد من المعالجة السيئة اذا ما كان هناك مقال يهدد الأمن العام او آخر يتناول على كرامة الافراد او الرؤساء في دولة شقيقة!

هذه هي حالة الصحافة الآن او بالاحرى حالة مجتمعتنا الذي يخفيه النقد وترعبه المصراحة. قد يستطيع الكاتب المرواغة على الحكومة لكن لن يستطيع بالتاكيد التحايل على الشعب ومؤسساته بأكمله.

فلو كان لدينا مشروع كتاب مبدعين في الاردن لكانوا انتخبوا من زمان - على الطريقة اليابانية.

اذا كنا في الأردن «احسن من غيرها» بمعنى ان الضغوطات وحتى القمع التي مارستها وتمارسه الحكومات على الصحفيين يقع في دائرة المعقول اذا ما قورن بكثير من الأنظمة العربية فلماذا ان لم يولد لدينا ابطال او رواد او حتى مرجعية عامة نستطيع الاستشهاد او التمثل بها؟ لماذا لم يولد لدينا صحافيون كبار مثل محمد حسنين هيكل او مصطفى أمين؟ ولماذا ساحتنا الفكرية لا تزال شبه مهجورة من المبدعين والمفكرين حتى بعد التحول الديمقراطي؟

قد لا يكون هناك مجال للمقارنة ما بين الثقافة الصحفية في بلد ناضى كالأردن وبلد له باع طويل في الصحافة كمصر، لكن التاريخ الحديث يشير الى ظهور الكثير من المطبوعات الصحفية القيادية التي ولدت حديثا واصبحت بعدما بقليل تناقش وبشدة اقدم الصحف وأعرها في بلادها ودول العالم الاخرى بينما لا نجد طرفة كنهه في الأردن. ولا نجد حتى كتابات معقولة تخاطب العقل حسب قاعدة معلوماتية وثاقية الرؤية. ان الكثير مما نجده في صحافتنا لا يتعدى الكتابة للملّة والتحليلات الضحلة وللاسف التفاهل ايضا. قد نغالي اذا وضعنا اللوم كله على الحكومات المتعاقبة فقط. وان كانت نفسها تعاني من تشيز وفريضة، مزممة تجعلها تدق ناقوس الخطر والتهديد والوعيد على الصحافة في حين، بينما تطلق العنان للخيال والافكار والحريات المطلقة في احيان اخرى، فالتاريخ يشهد انها ليست الوحيدة التي لعبت دور الوصاية على الحريات الصحفية - وان كانت مسؤولة نوعا ما عن عدم التطور وربما التدهور الذي اصاب الصحافة.

للمجتمع كله، وعلى راسه المؤسسات الديمقراطية كالبرلمان والنقابات، قد ساهم الى حد كبير في تحديد وتحجيم الاراء وقمع حرية الصحافة بمجملها، واصبحت مؤسسات المجتمع المدني المزعومة ادوات قمع «متخفية».

وبينما نجحت الحكومات في الحد من درجة الابداع على مر السنين، نجحت المؤسسات الشعبية والمدنية في ترسيخ معالم صحافة مبتذلة لا تبشر بجديد ولا تساهم في نشئة الاجيال بل على العكس تروج لمفاهيم بالية باسم القوانين واللقبي

واذا كان من الصعب لوم هذه المؤسسات على الممارسات التي كانت تحصل في الماضي لصعوبة التحرر من قيود السلطة، تتسائل عن عذر أكثر البرلمانات «ديمقراطية في تاريخ الأردن» حسب رأي البعض وهو البرلمان الحادي عشر عندما تسع قانون مطبوعات ونشر اتاح معه للحكومة زج عشرات الصحفيين ورؤساء تحرير في السجون خلال فترة لا تتعدى بضعة سنين من عمره من غير أي نوع من الحماية او الحصانة.

ذلك هو البرلمان العنيد الذي لم يكتف بالقيد التي فرضتها الحكومة في القانون على الصحافة بل اضاف اليها وجعل من الصحفي عرضة للمزيد من الضغوط والاعتقالات، حيث وجدنا انذاك ولا زلنا نجد اليوم النائب والبرلمان يكلمه يهدد كاتب مقال او رئيس التحرير. وهو نفس النائب ونفس البرلمان الذي يأتي في اليوم التالي لينتقد اداء الحكومة وقمعها للحريات.

ليس هذا فحسب بل ان البرلمانيين - والوزراء على حد سواء - ودلا من ان يضغطوا باتجاه خلق صحافة واعية مثززة تمجد المثل العليا للوطن، نراهم يقلبون الدنيا على الصحافة اذا لم تظهر صورهم الجميلة كل يوم بالصحف بمناسبة او من غير مناسبة. ويغضبهم يهدد بوقف الاعلانات واخرون يوظفون واسطات لعمل معاينة لهم، وهنا غني عن القول ان بعض النواب الذين راوا بان كلمتهم القيمة التي اتفقوا فيها في البرلمان قد حطفت منها فقرة او حتى جملة (حتى ولو كانت غير مهمة) كانوا قد هددوا صحفيين او اهانهم او توعدوا بعدم اعطائهم معلومات

وتطورات القضية الفلسطينية. ولم يستطع الاردن بسبب ضعفه ومحدوديته، واقعا وفكرة، ريق هذا الحق. ولم تستطع بيروقراطية الدولة ان تعبر عن وحدة فكرة الدولة. وفقدت البيروقراطية الاردنية ميزتها كمعصر توحيد، بل أصبحت واحدة من ادوات تعميق الثنائية الاردنية الفلسطينية، وخصوصا في ظل سيادة استراتيجية تقسيم العمل على اساس اقليمي. ولم تعد فكرة الدولة، كما هي الآن، ولا بيروقراطيتها الرافعة تعبر عن مشروع مستقبلي يستطيع ان يستغرق الجغرافيا والسكان ويصير الجميع به، ويظهر من بنية الهوية الوطنية. واود هنا ان استعبر من احد الدارسين للدولة الحديثة ان يقول (لا وجود للمجتمع دون هدف يرسخ عبر الولا، الروحي، تعايش الافراد الذين يجمعهم، ودون وعي واضح الى حد ما لهذا الهدف ثمة جمع قوضي وليس مجتمعا. ومن ثم يحدد هذا الاراء للغاية المشتركة توافقا ضمنيا يولد من تلاقي التمثلات الغربية لصورة معينة للمستقبل الجماعي. وفي الواقع هذا التوافق الضمني الذي يضع فيه علم الاجتماع عن حق، معيار للمجتمعية لا ينتج عن وحدة قائمة، انه يتكون بالنسبة لوحدة يجب ان تصنع او على الاقل وحدة يقتضي تمتينها. من هنا تأتي فكرة مجموعة من القواعد التي، من خلال فرضها لنظامها، توجه تصرفات الافراد بشكل يؤدي الى تحقيق المستقبل المرجى. هذه القواعد هي قواعد الحق) (بورديو، ١٩٨٥، ص٥٧).

ولا ادري، اهو احسن الخط لم لسوته، وصلت استراتيجية الاعتماد على الجهاز البيروقراطي، كالية تطور فكرة الدولة وتتم صورها لدى السكان، الى نهايتها الموضوعية. واصبح الدفاع عن الأردن كما هو الآن انحياراً للمستحيل الاعلاني. واصبح من الضروري التفكير عمليا بانهاء مشروع الدولة الراهن والتفكير جديا بالبحث عن كليات جديدة لتحقيق شرط الوجود الموضوعي والضمومي للدولة الاردنية. ان انه اذا لم تتم، وخلال فترة قصيرة، عملية مراجعة جادة، فاننا نحن المواطنين الذين ليس لنا منجاة الا انقاذ الدولة، في مازق. كما وان التخلي عن انقاذ المجتمع باصلاح الدولة شبه بالقيام بما حذر منه سمير امين، وهو ان تهيش الدولة وامعاليها موازن للدعوة للتسرد والخرور عليها، وكلا الخيارين لن يقود الى ما هو افضل من لبنان او الصومال. والاصحاب بالاحظة الرافعة، من قبل بعض النشطين منها، ومقاومتهم لتجاوزها واصلاحها بشكل عقلاني وهادئ، يجعل هؤلاء شديدي الشبه بالذي باع روحه للشيطان لانه كما يقول جوته اعجبته اللحظة وقال لها: (ايها، لك انت جميلة). ودون اللشول بمناقشة عملية الانقاذ المطلوبة... فهذا ليس هو المكان المناسب ... اود الاشارة الى انه لا بد من الاعتراف بالدولة الرافعة كحقيقة موضوعية حتى يمكن الحديث عن مشاريع تغيير وتطوير جدية داخلها، ولابد من صيانة انجازاتها وتعميق اجابيلاتها كشرط لاصلاحها وتطويرها. من هنا فان المطالب فهم عقلاني للدولة، يحقق امكانية ان يصبح الولاء لها تعبيرا عن اسمي ما في ثولتنا وتعبيرا عن موقف نبيل، وليس مجرد اعلان يراد به تحقيق المزيد من المكاسب الفردية او الفئوية.

وهذا يتطلب ما يلي:

١. تحقيق استقلال فكرة الدولة عن الاستراتيجيات والايديولوجيات السائدة فيها.
٢. مراجعة الدور الاتفيقي للدولة الاردنية، على ضوء خيار الهوية الحضارية للدولة من حيث هي تعبيرا عن خيار ابدانها وتصورها لتقسيم ولاخريين.
٣. مراجعة مفهوم العلاقات الخارجية الاردنية ورفض اعتبارها الوسيلة الوحيدة لاستمرار الأردن وتطورها، واعادة بنائها على اساس التفاعل والمنفعة المتبادلة، والسعي لتطوير برامج وطنية تتكئنا من الاتحاق بالسياق العالمي وليس اخذ وصفات جاهزة لتقليد مثل هذه الرغبة.
٤. العمل على استغراق جميع المواطنين في مؤسسات المجتمع المدني عبر تدعيم هذه المؤسسات واحترام دورها وتطويره وزيادة صلاحيات هذه المؤسسات، بالإضافة الى وقف بناء الاطر المدنية على اسس اقليمية او جهوية، ووقف رفض العلاقة بالدولة بالعلاقة بالهجرة الحكومية.
٥. وانطلاقا مما تقدم، فان صناعة وحدة الدولة وترسيخ فكرتها لا يكون تأسيسا على الامر الواقع، الذي يعبر عنه شعار (لا نبيل). بل ان وحدة الدولة يجب ترسيخها عبر مشروع مستقبلي يحقق المتطلبات التي تضمن عقلانية الدولة ومخبتها. وعليه فان الذي يبرر سياسته بغياب البدائل على خطأ وان البديل لحالة التردى الرافعة لن اراده متاح.
٦. ان جوهر أي فلسفة للدولة في في تجربتها على تمكن الانسان من التطور والتقدم. وجوه حقيقة الواقع ليس تلك التي (تشملها) دون خطأ نستسلم لها، بل هي تلك التي تتكئنا من العمل (بها) دون خوف.

عضو اللجنة الملكية للميثاق الوطني الاردني

## المشرق

شهرية مستقلة تصدر في عمان

العدد ٣٧ أيار ١٩٩٧

# قصة المشرق القديمة المتجددة

## ما لنا وما علينا: هذه ليست النهاية

عبد الله حنات

وأفراد، وحتى جماعات، التحرك نحو هذا الهدف قبل أن نطالب بالتححرر الكامل والوحدة القوية والديموقراطية الشاملة؟ هذه هي أسئلة، من بين أخرى كثيرة، تتطلب الوقوف عندها والجابة عليها، في نفس الوقت الذي نحافظ فيه على حقوقنا للشرعية والدائمة في مناقشة السياسة العربية وغيرها وفي علاقتها مع التطور (أو التخلف) في المجالات الأخرى، وفي علاقة السياسيين العرب وسياساتهم المحلية والاقليمية والدولية بها.

في هذه الصحيفة، القيمة الجيدة، والتي ستصدر مرة في الشهر، سنبدل ما في وسعنا لتكون قريين من صورة ما يحدث ويستجد، في المجالات السياسية والاقتصادية، والاعلامية، وبخاصة في مجال علاقة الاعلام والمصداقية بالسياسة والاقتصاد وورعها في بناء المجتمع المدني والعلاقات الانسانية، في الأردن أولاً، وفي الوطن العربي وبقية العالم ثانياً، وسنعامل ان نفكر ونحل ونكتب لنستنتج أو نستنتج فنكتب، لعل في ذلك فائدة لأحد منا أو لنا مجتمعين. الاردنيون والفلسطينيون الذين يعيشون فوق ارض الأردن وضمن دولته التي تنمو بعذر احيانا وبصعوبة احيانا أخرى يكونون ان يكونوا صورة مصغرة للشعوب والدول العربية الأخرى، وأن اختلفت التجربة والظروف في بعض الامور.

فما يحدث هنا، في أي حال، له علاقة عضوية ومباشرة بما يحدث في بقية محيطنا العربي. ما نهدف اليه بالتالي هو ان نتحدث عن انفسنا، وفي ما بيننا، بعد تفكير وتحليل، ان شاء الله، ونحاول قدر الامكان فهم ما يجري بيننا وحولنا ولنا.

أرش ميلر، الكاتب الأميركي الشهير، كان يقول بأن الصحافة الجيدة هي مثل وطن يتحدث مع نفسه أو فيما بينه. من جانبنا نحن، هذه هي بداية جديدة. وليست النهاية.

(الاعلى في العالم)، بالإضافة الى اللغة والتطور الاجتماعي والصناعي والتكنولوجي. ليس من أجل المقارنة مع أي فرد أو دولة أو نظام، ولا من باب رفع اللوم عن الحكومات العربية، ينفذ السياسي أو الصحفي أو المواطن، أي منهم، تجاه التفكير لنفسه وينفذه في امور التنمية والتطور في محيطنا وعالمنا العربي. لكن، مع الأسف، يصل الى النتيجة بأن كل هذه الامور، في محتواها السياسي والمنطقي، تحتاج الى وقفة مع النفس لم نصل اليها بعد، لا كشعب عربي ولا ككيانات اقليمية منفصلة ولا حتى كفراد. قللنا من الموضوعية يمكن التأكيد ان من مصلحة اية حكومة عربية، مهما كانت ديمقراطية او رجعية او متخلفة، ان تنظم السير في بلدنا وأن تمنع الخسائر المادية والبشرية الناتجة عن القيادة الخاطئة للسيارات، فما الذي يمنع التقدم في هذا المجال ان؟ صحيح أنه سيكون هناك دائماً الضابط الصغير الذكي والطموح الذي سيضع رؤساه يدهم تطبيق العقوبات ضد من يخالف إشارة «قف» بحجة ان المخالفين سيكونون كثيرين وبالتالي سيستاء معظمهم من تصرفات الحكومة التعسفية، مشككين بذلك طليقة من المتذمرين أو العاملين ضد النظام. لكن الصحيح أيضاً ان مدير الشرطة في تلك الدولة سيمتلك ما يكفي من الكفاءة لحدس نظرية مؤسسه من أجل الصالح العام وبالتالي من أجل بقاء الدولة والنظام. يبقى بالطبع مدى كفاءته وقدرته على تطبيق النظام.

وتطبيق هذه الحال بسهولة على تطوير دوائر ضريبة الدخل وتحديد وتعميق حب العمل وروح المنافسة فيه (وهي حاجة اقتصادية أكثر منها سياسية) وتنشيط الرياضة والرقى بها، من غير التعذر بتخلف التكنولوجيا ونسج الموارد المالية. السؤال، ان، لماذا لا تحدث هذه التحولات الاجتماعية والسلوكية والاقتصادية عندها، ولماذا لم تحدث من قبل، خصوصاً ان الحكومات تتحمل جزءاً معيئاً فقط من المسؤولية تجاه تحقيقها؟ وأين تبدأ كشعوب

نستمر، دولا وأفراد، في اتباع عادات قديمة وعشائرية بالية عوضاً عن تطوير قوانين وأنظمة تتناسب مع اسلوب حياتنا الحديث بمجمله، كذلك القوانين التي تعرف بانها «العقل الذي لم تؤثر فيه الرغبة» مثلاً... وكيف نخلق روح العمل الجديدية لدى مواطنينا ومؤسساتنا بدلاً عن التكيف الآزلي مع الكسل والانتكالية واستيراد الغذاء (١٨) بليون دولار في سنة واحدة في بداية هذا العقد من الزمن).

لم يخطر في بال مفكرنا القياسي ان جذور السؤال كانت غير سياسية، وأن كان لكل شأن علاقته بالسياسة، وأن كان ذلك خطر في باله، فهو لم يلتفت اليه أو يقتنع به في أي حال.

لاشك في ان ما تبادر الى ذهنه كسياسي متمرس ومتفرد هو ان سائله ربما كان يفكر بمكافئ على احسن حال وطريقة مياقته لعلاقة القوانين بالسياسة حينما قال: «من يريد اقامة دولة واعطاهما قانوناً فليبه ان يفترض ان جميع مواطنيها سيتوبون وانهم على استعداد للكشف عن طبيعتهم الشريرة حيث وجدوا الى ذلك سيلاً».

على أي حال، يابر السياسي للخضرم الى الجواب بان «الحق على الحكومات العربية المتعاقبة، تلك الحكومات التي جردت الشعوب العربية على مدى السنين من الوحدة والتحرر والديموقراطية خصوصاً منذ استقلالها الاربعينات والخمسينات وحتى الستينات. واسأل الحاضرين في تلك الجلسة في جدار نكي وغني ومفيد، مدعم بكل التواريخ والحقائق، لكنه كان حينها احادي الجانب، مما دفع المحرر لأن يعود للتفكير المستتر في الموضوع لنفسه وبنفسه، وراح الأخير يتسائل عن الحياة والحال في سنغافورة وتايوان: ديموقراطية محبوبة... ديمقراطية غير مملنة... حضارة وجسديات مختلفة... مصابو طبيعة قليلة... لظفار خارجية فاحشة... الدولة الاولى مثال يحتذى به في التنظيم والنظام والنظافة والانفتاح على العالم والانتاج، والأخرى تلك سبعين بلون دولار من الاحتياطي التقني بالعملة الصعبة

في جلسة شيه خاصة، طرح عضو في هيئة التحرير سؤالاً على مفكر عربي يحتل موقعاً قيادياً في حركة التحرر العربية اليسارية: كم من الوقت تحتاج كلمة عربية، كشعب عربي، كفراد عرب، للحاق بركب الامم المتقدمة، او الشعوب والافراد المتقدمة؟ خمسون... مئة... مئتان من السنين؟ كان المقصود من السؤال استمطار جواب فلسفي (او علمي اذا أمكن) على قضية اعتقدها المحرر متعلقة اصلاً بنمو الفرد والمجتمع والدولة في الوطن العربي، والذي هو جزء متصل بما يسمى العالم الثالث أو الثامي (إذا شئنا)، ومتعلقة أيضاً بدرجة هذا النمو على مقياس التقدم والتخلف (غير النسبي) الاجتماعي منه والعلمي والصناعي والسلوكي.

كانت تدور في ذهن المحرر حينها طريقة قيادة السيارة في شوارع الوطن العربي عموماً... كيف ان السائقين لا يلتزمون المسارب المخصصة لمركباتهم... وكيف انهم بهذا يعتدون على حقوق الآخرين، ويحرضون حياتهم للخطر لجرد عدم تحملهم وصبرهم، ولو لبضع ثوان، على التوقف عن إشارة «قف» مثلاً.

وكان في ذهنه كيف يصل رقم صندوق البريد في مدينة صغيرة نسبياً ( اقل من مليون نسمة) الى ستة ارقام في فترة زمنية كان من الممكن، لا بل من ضرورات الحياة المعاصرة، ان يتم خلالها استنباط الوسائل لايصال الرسائل الى كل حي وببيت، بكلفة اقل بكثير على المواطن والدولة، سواء من ناحية توفير للمحركات واستهلاك السيارات، او حفاظاً على ارواح المواطنين من اخطار السوافة في محاولاتهم المستمرة والدؤوبة للوصول الى صناديق البريد الأجنبية للصنع اصلاً.

وكانت في ذهن المحرر السائل مسائل تتعلق بتقدم الفرد والمجتمع الطبيعي: كيف نستمر في جباية رسوم جمركية عامة وشاملة، هي بالضرورة غير عادلة بدلاً من ان تطور وسائل تحصيل ضريبة الدخل الفردية والصناعية في دولنا... كيف

المشرق تصدر عن شركة المشرق العربي للصحافة (محدودة المسؤولية)	رئيس التحرير للسؤال محمد سلامة	الاشتراكات السنوية للأفراد ١٢ ديناراً / للمؤسسات والشركات ٢٠ ديناراً
العنوان : تلفاكس ٦١٥٢٨٢، العبدلي - ساحة الباصات المركزية خلف ارايلا ، عمان - ١١١٩٦ ص ب ٩٦١٧٧٢ - الأردن		

الأراء والمقالات المنشورة في «المشرق» لا تعبر بالضرورة عن موقف الجريدة، ويجمع الردود التي تنشر لا تنفي بالضرورة صحة المعلومات، ولكنه حق يضمنه قانون المطبوعات والنشر